الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين

نموذج مقترح لقياس الإجهاد في القطاع المصرفي والتنبؤ به

دراسة مقارنة (2010-2020)

رسالة مُقدمة لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية

إعداد الطالبة:

لينا الحموي

إشراف:

الأستاذ المساعد الدكتور محمد حمرة

الأستاذ المساعد في قسم التمويل و المصارف- جامعة دمشق

1446 - 2024

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد – قسم المصارف والتأمين

التصريح

أصرّحُ بأنّ هذه الدراسة **(نموذج مقترح لقياس الإجهاد في القطاع المصرفي والتنبؤ به دراسة مقارنة (2010–2020)** غير مُقتبسة من أي عمل علمي منشور مسبقاً، ولم يسبق أن قُبِلت للحصول على أي شهادة علمية.

دمشق في (23) ايلول (2024)

لينا الحموي

إهداء

حمداً لله عز وجل على العون و التوفيق في انجاز هذا العمل .

أهدي هذا العمل الى شريك حياتي وقرة عيني وسبب سعادي ، إلى من كان لي خير صديق وحبيب ، إلى من كان مصدر إلهام ودعم ، أهدي هذا البحث إلى زوجي الغالي : مجد شريك الحياة ونصفي الآخر .

وإلى من اقترن اسمهما باسم رب العالمين أبي وأمي أمدهما الله بالصحة والعافية .

وإلى إخوتي المحبين اللذين كانوا دائما بجانبي في جميع مراحل حياتي واللذين لم يبخلوا علي بحبهم واهتمامهم : ميسون ، أسامة ، لمى ، محمد .

وإلى أصدقائي الأعزاء الذين رافقتهم في رحلة العلم والمعرفة واللذين شاركوني كل لحظة من لحظات النجاح والتحدي : زينة ، نغم .

إلى الأساتذة الكرام اللذين بذلوا كل الجهد في مرحلة التعليم و التعلم وكانوا خير قدوة لي .

الملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الإجهاد المصرفي والتطور التاريخي له والأسباب المفسرة لحدوثه نظراً لندرة الأدبيات العربية التي تناولت موضوع الإجهاد المصرفي، وتحليل أهم المتغيرات التي تصلح لبناء مؤشر الإجهاد المصرفي ومقارنته بالاقتصاد الأردني، واختبار العلاقة بين هشاشة النظام المصرفي والاقتصاد الكلي على مستوى الدولتين موضوع الدراسة.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد شملت عينة البحث المصارف الخاصة التقليدية، إضافة إلى نظيرتها في السوق الأردنية، وتمت عملية جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة من الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية وسوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2010–2020).

واجه القطاع المصرفي السوري الخاص انخفاضاً كبيراً بمؤشر إجمالي الودائع وواجه مرحلة حرجة بمؤشر فجوة التمويل والقدرة على تحقيق الأرباح وضبط معدلات الديون المعدومة وارتفاع في معدلات التعثر خلال الفترة الزمنية 2010–2015 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة, ومن ثم ارتفعت معدلات الإيداع ومعدلات التوظيف وضبط معدلات التعثر بشكل تدريجي من عام 2016 حتى عام 2020 ولكن معدل تطور الأرباح ناتج عن فروق أسعار الصرف إضافة إلى عدم القدرة على ضبط معدلات الديون المعدومة ومعدلات المخاطر, شهد مرحلة استقرار من ناحية تغير حقوق الملكية, بينما شهد القطاع المصرفي الأردني مرحلة تطور متلاحق في مؤشر إجمالي الودائع ومعدلات التوظيف وانخفاض في حجم المخاطر ومعدلات التعثر, وشهد تقلبات في معدلات الأرباح و معدلات الديون المعدومة وشهد مرحلة استقرار من ناحية تغير حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: الإجهاد المصرفي، التنبؤ بالإجهاد المصرفي، الإفلاس.

قائمة المحتويات

الإطار العام للدراسة _____ ***1***

1-1 المقدمة _____ **1**

1-2 مشكلة البحث _____ **2**

1-3 أهداف الدراسة _____ **3**

1-4 فرضيات الدراسة _____ **4**

1-5 أهمية الدراسة: _____ **5**

1-6 متغيرات الدراسة: _____ **6**

1-7 البعد الزماني والمكاني: _____ **6**

1-8 منهج الدراسة: _____ **7**

1-9 أدوات جمع البيانات: _____ **7**

1-10 الدراسات السابقة: _____ **8**

الفصل الأول _____ ***17***

مقاربة مفاهيمية حول الإجهاد المصرفي _____ ***17***

المبحث الأول _____ ***18***

مفهوم الإجهاد المصرفي _____ ***18***

1-1-1 تعريف الإجهاد المصرفي: _____ **18**

1-1-2 نشأة الإجهاد المصرفي: _____ **19**

1-1-3 أسباب الإجهاد المصرفي: _____ **20**

المبحث الثاني _____ ***22***

مخاطر الإجهاد المصرفي _____ ***22***

1-2-1 نقص السيولة: _____ **22**

1-2-2 مخاطر التشغيل _____ **23**

1-2-3 خطر السحب المكثف للودائع: _____ 24

1-2-4 حدوث الفشل: _____ 24

1-2-5 الإفلاس: _____ 25

المبحث الثالث _____ *27*

آثار الإجهاد المصرفي _____ *27*

الفصل الثاني _____ *30*

دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الإجهاد المصرفي _____ *30*

المبحث الأول _____ *31*

الإجهاد المصرفي في الاقتصاديات المعاصرة _____ *31*

2-1-1 الإجهاد المصرفي في الدول المتقدمة _____ 31

2-1-2 الإجهاد المصرفي في الدول الناشئة _____ 32

المبحث الثاني _____ *35*

العوامل المؤثرة بالإجهاد المصرفي _____ *35*

2-3-1 العوامل الداخلية المؤثرة في الإجهاد المصرفي: _____ 35

2-3-2 العوامل الخارجية المؤثرة بالإجهاد المصرفي: _____ 38

المبحث الثالث _____ *40*

طرق الوقاية من الإجهاد المصرفي وعلاجه _____ *40*

2-3-1 سياسات الوقاية من الإجهاد المصرفي واختبار فعاليتها في الاقتصاد السوري _____ 40

2-3-2 سياسات علاج الإجهاد المصرفي ومدى ملائمتها لواقع الاقتصاد السورية: _____ 47

الفصل الثالث _____ 50

بناء نموذج قياسي لمؤشر الإجهاد المصرفي _____ 50

المبحث الأول _____ *51*

مؤشرات قياس الإجهاد المصرفي _____ *51*

3-1-1 مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي: _____51

3-1-2 مؤشرات هيكلية أو بنيوية: _____52

3-1-3 مؤشرات على مستوى البنك: _____54

3-1-4 اختبارات الإجهاد المصرفي: _____56

المبحث الثاني _____ 58

متغيرات النموذج القياسي المستخدمة لبناء مؤشر الإجهاد المصرفي. _____ 58

3-2-1 إجمالي الودائع _____58

3-2-2 فجوة التمويل: _____58

3-2-3 العائد على أصول القطاع المصرفي _____59

3-2-4 نسبة القروض إلى الودائع _____59

3-2-5 نسبة القروض لإجمالي الأصول _____60

3-2-6 نسبة تغطية مؤونات القروض للقروض المتعثرة_____60

3-2-7 المخاطر المصرفية: _____60

3-2-8 معدل خسارة القروض _____60

3-2-9 التقلب في حقوق الملكية لدى البنوك _____61

الفصل الرابع _____ 62

إجراءات بناء واختبار النموذج القياسي لمؤشر الإجهاد المصرفي في سورية والأردن ___ 62

4-1 دراسة الفروق بين إجمالي الودائع في سورية وإجمالي الودائع في الأردن: _____63

4-1-1 تطور إجمالي الودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: _____63

4-1-2 تطور إجمالي الودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة: _____65

4-1-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لإجمالي الودائع بين القطاع المصرفي السوري والأردني: _____67

4-2 دراسة الفروق بين فجوة التمويل في سورية وفجوة التمويل في الأردن: _____68

4-2-1 تطور فجوة التمويل والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: _____68

4-2-2 تطور فجوة التمويل والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:_____70

4-2-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لفجوة التمويل بين القطاع المصرفي السوري والأردني_72

4-3 دراسة الفروق بين معدل العائد على الأصول في سورية ومعدل العائد على الأصول في الأردن: _____73

4-3-1 تطور معدل العائد على الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:____73

4-3-2 تطور معدل العائد على الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة: ____75

4-3-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول بين القطاع المصرفي السوري والأردني: _____77

4-4 دراسة الفروق بين نسبة القروض للودائع في سورية ونسبة القروض للودائع في الأردن:78

4-4-1 تطور نسبة القروض للودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: _____78

4-4-2 تطور نسبة القروض للودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:_____80

4-4-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع بين القطاع المصرفي السوري والأردني: _____82

4-5 دراسة الفروق بين نسبة القروض إلى الأصول في سورية ونسبة القروض إلى الأصول في الأردن: _____83

4-5-1 تطور نسبة القروض إلى الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: __83

4-5-2 تطور نسبة القروض إلى الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:___85

4-5-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول بين القطاع المصرفي السوري والأردني:_____87

4-6 دراسة الفروق بين نسبة تغطية المؤونات في سورية ونسبة تغطية المؤونات في الأردن: 88

4-6-1 تطور نسبة تغطية المؤونات والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:_____88

4-6-2 تطور نسبة تغطية المؤونات والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة: _____90

4-6-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات لقطاع المصرفي السوري والأردني: _____92

4-7 دراسة الفروق بين إجمالي المخاطر في سورية وإجمالي المخاطر في الأردن: _____93

4-7-1 تطور إجمالي المخاطر والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: _____93

4-1-2 تطور إجمالي المخاطر والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:_____95

4-7-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر بين القطاع المصرفي السوري والأردني: _____96

4-8 دراسة الفروق بين معدل خسارة القروض في سورية ومعدل خسارة القروض في الأردن:_97

4-8-1 تطور معدل خسارة القروض والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: _____97

4-8-2 تطور معدل خسارة القروض والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة: _____99

4-8-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض بين القطاع المصرفي السوري والأردني: _____ 101

4-9 دراسة الفروق بين معدل تغير حقوق الملكية في سورية ومعدل تغير حقوق الملكية في الأردن: _____ 102

4-9-1 تطور معدل تغير حقوق الملكية والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: _ 102

4-9-2 تطور معدل تغير حقوق الملكية والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة: __ 104

4-9-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية بين القطاع المصرفي السوري والأردني: _____ 106

4-10 دراسة الفروق بين مؤشر الإجهاد المصرفي في سورية ومؤشر الإجهاد المصرفي في الأردن: _____ 107

4-10-1 تطور مؤشر الإجهاد المصرفي والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة: _ 107

4-10-2 مقارنة تطور مؤشر الإجهاد المصرفي بين القطاع المصرفي السوري والأردني: _ 110

قائمة المراجع _____ 114

قائمة الجداول

الجدول (1) قيم الإحصاء الوصفي لتطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 63

الجدول (2) قيم الإحصاء الوصفي لتطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 65

الجدول (3) قيم الإحصاء الوصفي لتطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 68

الجدول (4) قيم الإحصاء الوصفي لتطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 70

الجدول (5) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 73

الجدول (6) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 76

الجدول (7) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 79

الجدول (8) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 81

الجدول (9) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 83

الجدول (10) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 85

الجدول (11) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 88

الجدول (12) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 90

الجدول (13) قيم الإحصاء الوصفي لتطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 93

الجدول (14) قيم الإحصاء الوصفي لتطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 95

الجدول (15) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 98

الجدول (16) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 100

الجدول (17) قيم الإحصاء الوصفي لمعدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 103

الجدول (18) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 104

الجدول (19) قيم الإحصاء الوصفي لتطور مؤشر الإجهاد المصرفي وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 108

قائمة الأشكال

الشكل (1) قيم الإحصاء الوصفي لتطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 63

الشكل (2) تطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 65

الشكل (3) تطور القيمة المعيارية لإجمالي الودائع للقطاع المصرفي السوري والأردني _ 67

الشكل (4) قيم الإحصاء الوصفي لتطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 68

الشكل (5) تطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 71

الشكل (6) تطور القيمة المعيارية لفجوة التمويل للقطاع المصرفي السوري والأردني _ 72

الشكل (7) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 74

الشكل (8) تطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية ____ 76

الشكل (9) تطور القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول للقطاع المصرفي السوري والأردني _____ 78

الشكل (10) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 79

الشكل (11) تطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 81

الشكل (12) تطور القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع للقطاع المصرفي السوري والأردني _____ 82

الشكل (13) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 84

الشكل (14) تطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية __ 86
الشكل (15) تطور القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول للقطاع المصرفي السوري والأردني _____ 87
الشكل (16) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 89
الشكل (17) تطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 91
الشكل (18) تطور القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات للقطاع المصرفي السوري والأردني _____ 92
الشكل (19) قيم الإحصاء الوصفي لتطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 93
الشكل (20) تطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _____ 95
الشكل (21) تطور القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر للقطاع المصرفي السوري والأردني 97
الشكل (22) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 98
الشكل (23) تطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية ____ 100
الشكل (24) تطور القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض للقطاع المصرفي السوري والأردني _____ 102
الشكل (25) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 103
الشكل (26) تطور معدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية _ 105
الشكل (27) تطور القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية للقطاع المصرفي السوري والأردني _____ 107
الشكل (28) قيم الإحصاء الوصفي لتطور مؤشر الإجهاد المصرفي وقيمتها المعيارية للمصارف السورية _____ 108

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية
الإجهاد المصرفي	banking stress
التنبؤ	Forecasting
معدل التضخم	Inflation rate
أسعار الصرف	Exchange prices
الحساسية لمخاطر السوق	sensitivity to market risk
المخاطر التشغيلية	Operational risks
المخاطر المنتظمة	regular risks
امتصاص الصدمات	Shock absorption
التعثر المصرفي	bank default
الفشل	Failure

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

أصبحت الضغوط والمتغيرات الخارجية مصدر قلق معظم المنظمات، وتعد البنوك من بين أكثر المنظمات التي تتعرض للضغوط. حيث أدّت الأزمات المصرفية في السنوات القليلة الماضية إلى خلق حالة من الإجهاد للقطاع المصرفي في الأسواق النامية. ومع العلم بأن السياسات النقدية الفعّالة تتطلب نظاماً مصرفياً قوياً قادراً على تحمل الصدمات الاقتصادية الكلية والشديدة، وبأن الاستقرار المالي هو في صميم اهتمامات البنوك المركزية والهيئات التنظيمية لذلك لابد من وجود مؤشر يُقاس فيه حالة الإجهاد التي يتعرض له القطاع المصرفي لبيان مدى قدرته على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية وقدرته على أداء وظائفه بالشكل الأمثل.

إن واقع عدم وجود أزمة كاملة لا يعني أن حالة القطاع المصرفي قيد الدراسة هي سليمة وخالية من الإجهاد، حيث أن الإجهاد المصرفي يُعبر عنه بمجموعة من المؤشرات ممكن من خلالها أن نستدل عل نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع المصرفي. هذه النقاط تمثل عناصر ضغط على هذا القطاع وفي حال ترافقت مع صدمات سالبة يمكن أن تؤدي إلى أزمة مصرفية شاملة. وبالتالي فبناء مؤشر اعتماداً على عدة متغيرات تعكس حالة الضعف والمخاطرة لدى المصارف يساعد السلطات الإشرافية أن يكون لها إمكانية وقدرة على التنبؤ بالإجهاد الذي من الممكن أن يتعرض له القطاع المصرفي مستقبلاً، وبالتالي تستطيع هذه السلطات الإشرافية والبنوك المركزية اتخاذ عدة إجراءات لمنع حدوث مشاكل خطيرة في النظام المصرفي.

في السنوات الماضية ظهرت أدبيات كثيرة للمراحل التي تسبق الأزمات المصرفية من هشاشة مصرفية وإجهاد مصرفي. اعتمدت الدراسات نوعين من النماذج لقياسهما، يعتمد النوع الأول من النماذج النهج "الجزئي" ويتوقع فشل البنوك. حيث يقوم النهج الجزئي على البيانات المستمدة من القوائم المالية للبنوك

الفردية: فهي تتضمن بشكل عام مؤشرات لكفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق. النوع الثاني من النماذج يعتمد على النهج "الكلي" ويهدف إلى الكشف المبكر عن العوامل المسببة للإجهاد المصرفي. البيانات المستخدمة في النهج الكلي هي في الأساس متغيرات الاقتصاد الكلي. وفي الآونة الأخيرة، تم أيضًا تضمين مؤشرات الأسواق المالية والسياسية في تقديرات النهج الكلي.

2-1 مشكلة البحث

ارتفعت مخاطر البنوك خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة وأصبحت أكثر عرضة للإفلاس وخاصة بالنسبة للبنوك التي تقع ضمن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً على العمليات الدولية، وفي الوقت الذي كانت فيه البنوك العالمية تواجه اضطرابات مالية عانى النظام المصرفي في الدول النامية مخاطر ليست أقل خطورة من الدول المتقدمة.

لذا ازداد توجّه الباحثةين حول دراسة ومناقشة إجهاد الأنظمة المصرفية خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية (2008-2007) فيما يخص عواقبه وتداعياته، وركزوا على ضرورة وجود أنظمة مصرفية آمنة وسليمة.

ولكن الفشل الذي أصاب أغلب البنوك الكبيرة والذي أدى إلى انهيارها وخاصة في أوقات الأزمات يمكن أن يوفر فهم أكثر شمولية للإجهاد الذي أصاب تلك البنوك، وبالتالي لابد من التركيز ليس فقط على أوقات الأزمات وإنما على الصدمات الخارجية الفجائية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الشامل وغير المتوقع للأنظمة المالية المصرفية، ودراسة تأثيراتها على القطاع المصرفي ككل. وعلى الرغم من أن الأبحاث السابقة قد بينت العديد من النتائج النظرية والتجريبية التي وفرت الأسس لفهم أسباب عدم الاستقرار إلا أن التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية وفق عوامل ومسببات جديدة جعلت إجهاد تلك الأنظمة أمر غير مفاجئ بالنسبة للمختصين والممارسين. فالإجهاد المصرفي هو نتيجة مرور النظام

المصرفي بعدة مراحل وهذه المرحلة تسبق الهشاشة والإفلاس الذي يجبر البنك على الخروج من عالم الأعمال.

ورغم أن إدارة الأزمات وعلاجها – حين تحدث – بحكمة ونجاح والتخفيف من آثارها السلبية أمر في غاية الأهمية إلا أن الأهم من ذلك والأقل تكلفة هو التوفيق بين اتباع سياسات وإجراءات تساعد على الوقاية منها وتفادي حدوثها أصلاً ولعل هذا ما يدفعنا إلى محاولة تحديد أهم أسباب حدوث الإجهاد المصرفي بكافة درجاته كخطوة أولى والبحث عن الآليات والإجراءات التي من شأنها أن تجنب المصارف وتقيها من مخاطر الإجهاد. وعلى هذا الأساس تتمحور مشكلة الدراسة فيما يلي:

1. ما مدى تأثير أهمية قياس الإجهاد المصرفي المالية للمصارف عينة الدراسة في ظل وجود جملة من العوامل الداخلية والظروف الاقتصادية المؤثرة على البيئة المصرفية؟
2. هل يمكن رصد مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس الإجهاد المصرفي؟
3. هل تتخذ السلطات الإشرافية للقطاعات المصرفية في عينة الدراسة الإجراءات الكافية للوقاية من مشكلة الإجهاد المصرفي ومعالجتها في حال حدوثها؟

1-3 أهداف الدراسة

استرشاداً بمحتوى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وتناغماً مع الاهتمامات التي أفرزتها الأدبيات لمتغيرات الدراسة، يتجلى الهدف الرئيس للدراسة في التحقق من قدرتنا على وصف حالة النظام المصرفي وأداءه من خلال مؤشر واحد وبيان المتغيرات الأساسية الداخلية والخارجية الداخلة في تركيبة هذا المؤشر وإمكانية استخدامه في عدة دول. وبشكل أكثر تحديداً فقد سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

1- بناء إطار معرفي لموضوع الدراسة (الإجهاد المصرفي) ومضامينه الفرعية عبر تتبع المسارات الفكرية للأدبيات المتخصصة، وتجذير المعرفة التي تحويها، لتقديم تأصيل مفاهيمي يصف الاتجاهات

التفسيرية لهذا الموضوع ويصف آراء المنظرين بصددها وفق مجال المعالجة ومستوى تحليلهم لمضامينها وأبعادها.

2- تحليل أهم المتغيرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات لبناء مؤشر الإجهاد المصرفي وتحديد مؤشرات هذا الإجهاد لدى المصارف السورية والأردنية.

3- تحليل أنواع ومسببات الإجهاد المصرفي والوقوف على العوامل المؤثرة فيه بما فيها الداخلية منها والخارجية.

4- محاولة تقديم جملة من الآليات والإجراءات الوقائية والعلاجية من حدوث مشكلة الإجهاد المصرفي، وتقييم الإجراءات التي تم اتخاذها لدى الدول الأخرى.

5- إلقاء الضوء على المخاطر الناجمة عن الإجهاد المصرفي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي والاقتصادي.

1-4 فرضيات الدراسة

انطلاقا من مشكلة البحث ستقوم الدراسة بمعالجة الفرضيات التالية:

يمكن التعبير عن حالة القطاع المصرفي (هادئ، مضطرب) في أي وقت من خلال مؤشر الإجهاد المصرفي.

وتتفرع إلى فرضيتين فرعيتين:

- الفرضية الفرعية الأولى: تشكل متغيرات القوائم المالية ومتغيرات المخاطر المصرفية مكونات مناسبة لبناء مؤشر الإجهاد المصرفي
- الفرضية الفرعية الثانية: يتمتع مؤشر الإجهاد المصرفي بالمتانة اللازمة حتى نتمكن من خلاله التنبؤ بحالة الإجهاد التي يتعرض لها القطاع المصرفي.

1-5 أهمية الدراسة:

أ- الأهمية الأكاديمية: ركزت الدراسة على متغير جديد في أدبيات الإدارة المالية وهو الإجهاد المصرفي وبناء نموذج جديد لقياسه ودراسة أثره على القطاع المصرفي، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي نتيجة الانفتاح الاقتصادي والمالي، ومن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بموضوع الإجهاد المصرفي وخاصةً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007 التي أثارت قدراً كبيراً من النقاش وذلك حول الأسباب الكامنة وراء حدوثها، حيث يختلف مفهوم الإجهاد المصرفي عن مفهوم الفشل المالي وجاءت هذه الدراسة في سبيل التعريف أكثر بأهمية هذا المفهوم، وعلى الرغم من أن ظاهرة الأزمات المصرفية أخذت حيزاً كبيراً من الدراسات السابقة بشكل عام، إلا أن التعريف بموضوع الإجهاد المصرفي وبيان أهمية قياسه وطرق الوقاية منه وآليات التصدي له وعلاجه وإدراك المخاطر الناجمة عنه وتأثيراتها على القطاع المصرفي والأسواق المالية يعتبر موضوعاً لا يزال يحتاج إلى الكثير من البحث والتدقيق نظراً لاستمرار حدوث الأزمات رغم كل الجهود المبذولة ولقلة الدراسات التي بحثت في هذا المفهوم.

الأهمية العملية ترجع لأهمية المتغيرات المستخدمة في تطوير مؤشر يصف حالة القطاع المصرفي للدول عينة الدراسة ليكون المرة الأولى التي يتم بها بناء مؤشر يقيس الإجهاد المصرفي في سورية والأردن، بناءً عل مجموعة من المتغيرات التي يمكن من خلالها بناء المؤشر.

وبالإضافة إلى الجانب الأهم بعد مرحلة بناء المؤشر اعتماداً على المتغيرات السابقة إمكانية الاعتماد عليه في قدرة البنوك المركزية والسلطات الإشرافية بالتنبؤ بحالة القطاع المصرفي والعمل على التطوير واتخاذ التدابير اللازمة من أجل الحد من حالة الإجهاد المصرفي تجنباً لحدوث أزمة مصرفية شاملة.

1-6 متغيرات الدراسة:

تم تشكيل مؤشر الإجهاد المصرفي بعد دراسة أعراض الأزمات في القطاع المصرفي. عادة، تشير العديد من الأعراض إلى أزمات مصرفية (إفلاس البنوك، انخفاض في سعر أسهم البنوك، إخفاقات البنوك، إلخ). لقياس مستوى الإجهاد، وإذا كانت هذه الأعراض موجودة بحدة يكون القطاع المصرفي في حالة أزمة، وبالتالي، ويكون الإجهاد مرتفعاً.

تم الجمع بين عدة أنواع من المتغيرات (بيانات الميزانية العمومية ومتغيرات المخاطر المصرفية)، والتي تمثل متغيرات النهج الجزئي.

ويمكن تلخيص المتغيرات السابقة مع رموزها المستخدمة في البحث وكيفية حسابها بالجدول التالي:

الرمز	المؤشر	طريقة الحساب
K1	مجموع قيم الودائع في القطاع المصرفي	مجموع قيم الودائع في القطاع المصرفي
k2	فجوة التمويل	متوسط الودائع- متوسط القروض
K3	العائد على أصول القطاع المصرفي	صافي الربح/إجمالي الأصول
K4	نسبة القروض إلى الودائع	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
K5	نسبة القروض لإجمالي الأصول	القروض/إجمالي الأصول
K6	نسبة تغطية مؤونات القروض للقروض المتعثرة	الديون المعدومة/إجمالي المخصصات
K7	إجمالي المخاطر	مجموع المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية
K8	معدل خسارة القروض	القروض المتعثرة/إجمالي القروض
K9	التقلب في حقوق الملكية لدى البنوك	معدل التغير في حقوق الملكية

1-7 البعد الزماني والمكاني:

البعد المكاني: سيتم تطبيق مشكلة البحث وقياس المؤشر على القطاع المصرفي السوري حيث أن مجتمع البحث سيتمثل بالقطاع المصرفي السوري، والمتمثل بالمصارف العامة والخاصة التقليدية والإسلامية أما

عينة البحث فهي القطاع المصرفي الخاص المتمثل بالمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سنقوم بتعميم مؤشرنا وتجربته على قطاع مصرفي آخر (القطاع المصرفي الأردني) لبيان مدى متانة المؤشر وصلاحياته لكشف حلقات الإجهاد التي يمكن أن تصيب القطاع المصرفي (أثر عدم اليقين البيئي).

البعد الزماني: 2010 –2020

1-8 منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى الأهداف المسطرة للدراسة تم أولاً استخدام المنهج الوصفي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث من خلال تحديد مفهوم الإجهاد المصرفي وأهم أسبابه وتحليل المعطيات لاستنتاج أهم مؤشرات الإجهاد المصرفي التي تتعرض لها البنوك، وأهم الإجراءات الواجب اتخاذها للوقاية منه وإدارته وتقديم العلاج المناسب في حال حدوثه. كما تم الاعتماد على أسلوب التحليل القياسي في اختبار المتغيرات وطرق الاختبار والتقدير.

1-9 أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات بأسلوبين وهما:

1. الجانب النظري: تم الاستعانة لتغطية هذا الجانب من البحث بما هو متوافر من المصادر والدراسات والبحوث والمقالات المتوافرة في المكتبات وشبكة الإنترنت إذ شكلت شبكة الإنترنت جانباً أساسياً في الحصول على أحدث البحوث والدراسات التي غطت الجانب النظري للبحث.

2. الجانب العملي: سيتم جمع بيانات الجانب العملي للبحث من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية والموقع الرسمي لسوق الأوراق المالية الأردني كما تم جمع بيانات الميزانية العمومية للمصارف السورية والأردنية عينة الدراسة من المواقع الإلكترونية لها.

1-10 الدراسات السابقة:

❖ الدراسات العربية:

1. بسيوني، علياء. 2010، مؤشرات الانذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في كل من مصر – تونس – المغرب – الأردن خلال الفترة (1999– 2007) وقد أوضحت نتائج القياس أن كلاً من نسبة الاحتياطيات السائلة للأصول ونسبة رأس المال للأصول ومعدل العائد على الأصول ومعدل دوران الأسهم يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع مؤشر الأزمات المصرفية، أما بالنسبة للمتغيرات التي تمارس تأثيراً طردياً ومعنوياً على هذا المؤشر فقد تمثلت في نسبة كل من التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والعجز في الحساب التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي ونسبة عجز الموازنة وبين مؤشر هذه الأزمات، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية إدخال المؤشرات التي تعكس كلاً من الأداء المالي والأداء الاقتصادي الخارجي عند تصميم نظام الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية.

2. كورتل، فريد. 2008، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية:

ركز الباحثة على الأزمة المالية العالمية التي حدثت أوائل عام 2007 وآثارها على الاقتصاديات العربية، فقد تناولت الدراسة أسباب الأزمة التي وصفها بأزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي انتقلت آثارها إلى اقتصاد الدول العربية حيث قسم الباحثة الدول العربية إلى مجموعتين:

- دول ذات درجة الانفتاح المالي والاقتصادي المرتفع
- دول ذات درجة الانفتاح المالي والاقتصادي المنخفض والمتوسط. وقد قدم الباحثة رؤية إسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.

❖ **الدراسات الأجنبية:**

1.Curry, Elmer, Fissel.2004, Can the equity market help predict bank failure?

هل يمكن لسوق الأسهم أن تساعد في التنبؤ بفشل البنوك؟

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى قدرة متغيرات أداء الأسواق المالية على التنبؤ بالفشل المصرفي من خلال اختبار سلوك عدد من المتغيرات المتعلقة بأسعار الأسهم والعوائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية إضافةً إلى تلك المتعلقة بحجم التداول، وذلك لعينة مكونة من 86 من البنوك الفاشلة وعدد مماثل من البنوك غير الفاشلة في أندونيسيا، وقد تم الاختبار خلال الفترات الزمنية الربعية السابقة لعام الأزمة والممتدة بين العامين 1989-1995. وقد تبين أنه خلال الفترات الربعية لوحظ انخفاض لأسعار الأسهم وتراجع للعوائد والتوزيعات النقدية كما اتضح تزايد وتيرة تذبذب العوائد مما يثبت قدرة هذه المتغيرات على الإنذار المبكر بالفشل المصرفي. كما هدفت الدراسة إلى اختبار القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الذي يجمع بين متغيرات الأداء المصرفي ومتغيرات الأسواق المالية وقد أثبتت النتائج أن النموذج المقترح قادر على التمييز بين البنوك الفاشلة وغير الفاشلة قبل فترة زمنية كافية سابقة لعام الأزمة، وقد بلغت دقة التنبؤ الخاصة بالنموذج حوالي 50%

.

2Yuliya, Iftekhar. 2009, Financial crises and bank failures:a review of prediction methods.

الأزمات المالية وفشل البنوك: مراجعة لأساليب التنبؤ

هدفت هذه الدراسة إلى تلخيص أهم النتائج التي تم الحصول عليها من الأبحاث الاقتصادية وبحوث العمليات، والتي سعت إلى تفسير أسباب حدوث الأزمات المالية وفشل البنوك التجارية إضافةً إلى تقديم مداخل مبتكرة للوقاية من الأزمات وإدارتها. وقد ركّزت الدراسة أيضاً على تحليل الظروف الاقتصادية والمالية المرتبطة بأزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية وما سببته من اضطرابات مالية عالمية مما ساهم في نقل الأزمة إلى العديد من الدول الأخرى. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما هدفت الدراسة إلى إيجاز أهم المناهج والتقنيات العلمية المتبعة في تحليل البيانات المتعلقة بالأزمات المالية والطرق المستخدمة للتنبؤ بفشل البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى فشل العديد من البنوك التجارية بعد تعرضها للأزمات.

3.John, Tatom. 2011,Predicting failure in the commercial banking industry.

التنبؤ بالفشل في قطاع الخدمات المصرفية التجارية

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين نموذج قادر على التنبؤ بتعثر البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال مرحلة أزمة الرهن العقاري التي بدأت عام 2007 وقد تكوّنت العينة من 1470 من البنوك التجارية منها 963 من البنوك التي تعرضت لأزمة الادخار والقروض S&L والتي حصلت خلال الفترة (1990– 1993) و507 من البنوك التي عاصرت الأزمة الأخيرة والتي حصلت خلال الفترة (2008–2009). وقد تكون النموذج من مجموعة من المتغيرات الاقتصادية إضافة إلى متغيرات نموذج CAMELS وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (مغلف البيانات) وذلك لقياس نوعية

الإدارة والتي تعتبر أحد المتغيرات الهامة في نموذج CAMELS واختبار التوزيع الطبيعي، وقد أثبتت النتائج قدرة النموذج المقترح على التنبؤ بالفشل في البنوك التجارية بقدرة تنبؤية تتراوح بين (70% – 80%) كما تبين فعالية أسلوب DEA كممثل لنوعية الإدارة في البنوك التجارية الأمريكية. ومن النتائج الهامة التي جاءت بها الدراسة إثبات عدم معنوية بعض المتغيرات التي طرحت في الأدبيات المصرفية كمؤشرات للإنذار المبكر من ضمنها إجمالي الأصول (حجم المصرف)، نسبة السيولة السريعة، هامش سعر الفائدة، وقد تم استبعادها من النموذج.

4.Samir Zouari. 2005, "Medeles des crises vulnerabilite et implication du secteur bancaire dans la crise Asiatique de 1997–1998".

نماذج من أزمات القطاع المصرفي الضعيفة وانعكاساتها في الأزمة الآسيوية 1997–1998

تم من خلال هذه الدراسة إبراز دور النظام المصرفي في حدوث الأزمة المالية الآسيوية وبينت الدراسة أن النماذج التقليدية لأزمات المصارف لم تسمح بتفسير هذه الأزمة، وأن الأزمة في آسيا هي أزمة متسلسلة، كما أن بناء نموذج لتفسير الأزمة الآسيوية يستوجب الأخذ بعين الاعتبار العجز الهيكلي في النظام المصرفي والمالي وإشراك الخطر المعنوي، وقد تناولت الدراسة عينة عن أربعة دول آسيوية هي تايلاند – كوريا – إندونيسيا – ماليزيا وذلك خلال الفترة (1970 – 2003)، وتم تكوين مؤشر لأزمة الصرف يمثل متوسط معدل الصرف ومعدل احتياطيات الصرف.

أما بالنسبة لمؤشرات الإنذار المبكر وفق هذه الدراسة فقد ركزت على المتغيرات المصرفية وقد تمثلت في قروض البنوك المحلية للقطاع الخاص، سعر الصرف الحقيقي، نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الالتزامات الخارجية للبنوك التجارية الآسيوية إضافةً إلى نسبة M2 إلى احتياطيات الصرف وذلك للتعبير عن مدى تعرض البنوك لخروج مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية ونسبة سيولة البنوك إلى أصولها إلى جانب الانفتاح على التجارة الخارجية وأثر الصدمات الداخلية.

5.Shapiro, Skeie. 2013, Information management in banking crises,.

إدارة المعلومات في الأزمات المصرفية

ركزت الدراسة على أهمية إدارة المعلومات كوسيلة أساسية لمعالجة الأزمات المصرفية فقد افترضت الدراسة وجود عنصرين أساسيين تعمل الجهات الرقابية على حمايتهما وهما المودعون من جهة، والذين قد يتوجهون نحو سحب ودائعهم فيما لو توقعوا بأن الجهات الرقابية لن تعمل على ضخ السيولة لمساعدة البنوك الواقعة في أزمة، والبنوك من جهة أخرى والتي ستعمل على قبول مخاطرة عالية فيما لو كان هناك مساعدات مالية مقدمة من قبل هذه الجهات. وقد عملت هذه الدراسة على تقسيم الفترة الزمنية المعتمدة إلى ثلاث مراحل:

مرحلة أولي يتم من خلالها تحديد البنوك الواقعة في أزمة وغير الواقعة لتقرر الجهات الرقابية فيما بعد كيفية التعامل مع كلا النوعين، حيث يكون هناك ثلاثة سيناريوهات، إما التصفية أو ضخ السيولة أو الامتناع عن تقديم المساعدة.

مرحلة ثانية وهي المرحلة التي يقرر فيها المودعون إما سحب ودائعهم أو إبقائها لدى البنك.

المرحلة الثالثة وهي المرحلة النهائية حيث يتم إدراك الحالة المصرفية وتسوية المدفوعات المستحقة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه عندما تعمل الدولة على ضخ السيولة للمصارف الفاشلة بشكل سري فإن ذلك يمكن من إدارة التوقعات من خلال نوعين من الإشارات:

- كلفة ضخ السيولة مرتفعة فإن ذلك ينقذ البنوك الفاشلة ويزيد من الثقة بالجهاز المصرفي ويمنعها من الإفلاس.
- كلفة ضخ السيولة منخفضة فإن ذلك يدفع البنوك لزيادة ملاءتها وتخفيض المخاطرة المقبولة لديها.

مما يؤكد على أهمية إدارة المعلومات خلال الأزمات المصرفية فهي تلعب دوراً أساسياً في معالجة الفشل المالي لدى البنوك عن طريق التحكم بالتوقعات لدى الجهات المعنية من مودعين وبنوك.

6.Drehmann , Juselius. 2013 Evaluating early warning, indicators of banking crises:Satisfying policy requirements,.

تقييم الإنذار المبكر ومؤشرات الأزمات المصرفية: تلبية متطلبات السياسة

ركزت الدراسة على تقييم مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية، وذلك من خلال دمج جودة هذه القرارات المتخذة ضمن عملية تقييم وتقدير مؤشرات الإنذار المبكر، وقد اقترحت الدراسة ثلاثة معايير لابد من توافرها للحصول على مؤشرات فعالة للإنذار المبكر وهي التوقيت المناسب أي أن يكون لدى المؤشر قدرة على إعطاء دلالات ذات أهمية قبل فترة زمنية كافية من وقوع الأزمة. والاستقرار وهو المعيار الثاني الأكثر أهمية حيث يميل صناع السياسات إلى بناء قراراتهم بالاعتماد على الاتجاه العام للمتغيرات ذات العلاقة بدلاً من الاستجابة الفورية للتغيرات التي تحصل بشكل فوري. وأخيراً القدرة التفسيرية فمؤشرات الإنذار المبكر يجب أن تكون سهلة لتفسيرها فأي توقعات من ضمنها دلالات هذه المؤشرات لا تكون مفهومة فإنها ستهمل من قبل صانعي القرار. كما اعتمدت الدراسة على عشرة متغيرات تتمحور حول نسب الائتمان والنمو الاقتصادي كمؤشرات للإنذار المبكر ولكن الجديد الذي جاءت به هذه الدراسة هو إدخال كل من تاريخ بلاد الأزمات المالية ونسب خدمة الدين ضمن هذه المؤشرات. وقد شملت عينة الدراسة 26 من البلدان المتنوعة باقتصاداتها، كما امتدت السلسلة الزمنية الربعية من عام 1980 إلى الربع الثاني من عام 2012.

وقد أثبتت الدراسة أن كل من نسبة فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل خدمة الدين هي الأفضل بين هذه المؤشرات، إلا أنهما يختلفان من حيث التوقيت، فالمؤشر الأول قادر على إعطاء إنذار

مبكر بوجود أزمة مصرفية قبل خمس سنوات من وقوعها، بينما الثاني قادر على التنبؤ قبل سنتين فقط، مما يؤكد على أهمية البعد الزمني لهذه المؤشرات وهو مايفي بمتطلبات السياسات التحوطية.

7.Loloh, Francis et al (2018) بعنوان: Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach

قياس الاستقرار المالي في غانا: نهج جديد قائم على المؤشرات

هدفت الدراسة إلى حساب مؤشر الاستقرار المالي الكلي (AFSI) لغانا لقياس أداء النظام المالي منذ اعتماد استهداف التضخم في عام 2017. المؤشر مستمد من أربعة مؤشرات فرعية، وهي مؤشر التنمية المالية (FDI)، مؤشر السلامة المالية (FSI)، مؤشر الضعف المالي (FVI)، ومؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (WECI). توصلت الدراسة من خلال مؤشر AFSI إلى تمييز ثلاثة تطورات متميزة في النظام المالي في غانا وهي:

(1) فترة الضغط المالي بعد الأزمة المالية العالمية (يونيو 2007 –سبتمبر 2010)؛

(2) فترة من التحسن المستمر في الاستقرار المالي (ديسمبر 2010 –يونيو 2015)؛

(3) العودة إلى الضغوط المالية (سبتمبر 2015 –ديسمبر 2016).

- **يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة كما يلي:**

اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على مؤشر واحد أو مجموعة واحدة من المتغيرات للتنبؤ بالأزمة المصرفية، غالباً ما يشير هذا المؤشر إلى متانة رأس المال في البنوك أو مستوى سيولة المصرف ولكن نظراً لتعدد جوانب الإجهاد المصرفي (السيولة، رأس المال، المخاطر، المرونة المالية، العسر المالي، أسعار الأسهم ...الخ) فسوف يتم بناء مؤشر تجميعي للإجهاد المصرفي في عينة الدراسة يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة للإجهاد المصرفي حيث تم إنشاء مؤشر الإجهاد بالاعتماد على 11 متغير عل المستوى الجزئي و 8 متغيرات عل المستوى الكلي لنستدل من خلال المؤشر بشكل واضح إلى حالة القطاع المصرفي.

أثبتت الدراسات السابقة حول أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المصرفية وجود علاقة بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي. هذا يشير إلى أن البيئة الاقتصادية تمثل المخاطر المشتركة لجميع المؤسسات المالية وأن لديها القدرة على توقع الإجهاد. وبالتالي، إذا كانت الاختلالات في الاقتصاد الكلي سائدة وكان الاقتصاد ضعيفًا، فإن النظام المصرفي أكثر عرضة لتجربة الأزمات أو الإجهاد في المستقبل القريب.

بدلاً من أخذ مستوى أو معدل نمو المتغيرات الكلية، كما تفعل معظم الدراسات السابقة، نستخدم الانحرافات عن اتجاهها في المدى الطويل، أي ما يسمى الفجوات. ميزة الفجوات هي أنها تؤكد على العملية التراكمية للاختلالات الكلية.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية حول الإجهاد المصرفي

تُعد المصارف الأساس التي تقوم بدفع عجلة الاقتصاد في كافة القطاعات، لذا يعتبر الحفاظ على استقرارها أحد أهم المرتكزات التي تستند إليها المصارف المركزية في مختلف دول العالم، وخاصة خلال الأزمات، الأمر الذي يتطلب دراسة المخاطر التي تحيط بها، ومحاولة التخفيف من المخاطر المرتبطة بحدوث الظروف المجهدة التي قد تواجهها، ووضع نماذج وأساليب قياس للإجهاد التي تتعرض له، ومؤشرات إنذار مبكر تسمح بالوقوف الحقيقي على بنية ومتانة المصارف.

وعليه يتضمن الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الإجهاد المصرفي

المبحث الثاني: مخاطر الإجهاد المصرفي

المبحث الثالث: آثار الإجهاد المصرفي

المبحث الأول

مفهوم الإجهاد المصرفي

1-1-1 تعريف الإجهاد المصرفي:

يشهد العالم في الوقت الراهن العديد من التغيرات على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية وينتج عن ذلك مخاطر تهدد أنشطة كافة المؤسسات المصرفية، ويعد الإجهاد مرحلة من المراحل التي يمر بها النظام المصرفي وتسبق هذه المرحلة مرحلة الإفلاس، وخروج النظام المصرفي من عالم الأعمال (الزرير، والمشعل، 2020، ص63).

ينطلق مفهوم الإجهاد المصرفي من أن صدمات مالية صغيرة بإمكانها أن تتفاقم وتتضخم وتؤدي إلى تدهور كبير واهتزاز في سلامة القطاع المصرفي ككل وهو ما يسمى بأثر الفراشة (عقيقي، 2018).

يُعرّف الإجهاد المصرفي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المصرفي غير مقاوم للصدمات، وغير قادر على أداء وظائفه المتمثلة بالوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر، مما يزيد من حدة التوترات في الجهاز المصرفي (خلف، 2017، ص279).

كما يُعرّف الإجهاد المصرفي بأنه: افتقاد المصرف للقدرة على استيعاب الصدمات والاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية والدعم للعمليات الاقتصادية (يوسف، 2021، ص163).

كما عرّف بأنه الوضع الذي يكون فيه النظام المصرفي غير قادر على التصدي للأزمات المالية دون الحاق الأذى بالعمليات الاقتصادية والتي تؤثر على مدخرات الزبائن والفرص الاستثمارية وتسوية المدفوعات.

كما عرّف بأنه: عدم قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الاضطرابات التي تحدث في الاقتصاد مما يؤثر على دوره في الوساطة المالية ويكون غير قادر على الحفاظ على قيمة موجوداته.

يتميز الإجهاد بسمات معينة كالضغوط على أسعار الصرف أو استنفاد احتياطيات النقد الأجنبي وتشديد الإقراض المصرفي (Senapati & Kavediya, 2020, p3).

يُعرّف الإجهاد المصرفي بأنه: الحالة التي لا تتمتع فيها المؤسسات في القطاع المصرفي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام دون الحاجة إلى المساعدة الخارجية، ومن مؤشراتها الموجودات، والمطاليب، والائتمان والودائع، ورؤوس الأموال والاحتياطيات وأسعار الفائدة والاستثمارات (حسن المالكي، 2018، ص180).

كما يُعرّف بأنه عدم قدرة مكونات الجهاز المصرفي على تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات أو دعم حكومي، بناء على قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات النقدية للوقاية من الأزمات (لحمر، ومحصول، 2014، ص26).

وبالتالي يمكن اعتبار النظام المصرفي مستقراً وغير مجهداً إذا ما اتسم بالتسيير الكفء لتوزيع الموارد الاقتصادية، تقييم المخاطر المالية، استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حالة تراكم الاختلالات (لحمر، ومحصول، 2014، ص23).

وبالتالي تُعرّف الباحثة الإجهاد بأنه: انقطاع في الأداء الطبيعي للمصارف، وضغط يُمارس على هذه المصارف نتيجة ارتفاع المخاطر، وسيطرة حالة من عدم اليقين وينتج الإجهاد عادةً من وجود مكامن ضعف في هيكلية النظام المصرفي وكذلك التأثر بالصدمات الخارجية.

1-1-2 نشأة الإجهاد المصرفي:

في ثلاثينيات القرن الماضي بعد الكساد الكبير الذي أصاب اقتصاديات دول العالم، تبين وجود عوامل تسهم في ظهور الإجهاد المالي والتي هي تفاقم أزمة الديون، العسر أو الانكماش، تذبذب مستوى الأسعار، انخفاض الأجور، انخفاض الأرباح، انخفاض الإنتاج، اضطرابات معقدة في أسعار الفائدة، والتباطؤ في معدلات الاستثمار (الزرير، والمشعل، 2020، ص63).

ينشأ الإجهاد من مزيج من الصدمات الخارجية والهشاشة وأوجه الضعف والاختلالات في النظام المصرفي (Hanschel & Monnin, 2005, p432)، حيث يمكن للنظام المصرفي القوي أن يتعرض للإجهاد إذا واجه صدمات خارجية شديدة (الزرير، والمشعل، 2020، ص63).

حيث أن تعثر عدد من المصارف في البلد وخارجها ووصول بعضها إلى حالة العسر الشديد. ويزيد الأمر سوءً عدم توفر المعالجة السريعة والفعالة من قبل السلطتين النقدية والسياسية لاحتواء المشكلة ومنعها من الانتشار. فضلا عن ذلك فان الظروف التي تسود في ظل بعض القيادات التي تتولى مقاليد الأمور السياسية والنقدية تجعل من عملية الاحتواء أمراً مستحيلاً (Park & Mercado, 2014, p199).

1-1-3 أسباب الإجهاد المصرفي:

اتضح في الآونة الأخيرة أن من أهم العوامل التي ساعدت على وقوع الأزمة المالية العالمية هي غياب الرقابة إلى جانب عوامل أخرى من بينها: مخاطر السيولة، مخاطر التركز وغيرها من العوامل التي قد ساهمت في تلك الأزمة بل وتساهم بشكل أساسي في احتمالية حدوث وتراكم المخاطر النظامية، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى ضرورة تطبيق وإعداد إطار تنظيمي قومي فعال على نطاق واسع بغرض التنظيم والرقابة بغية استبعاد وتخفيف حدة المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي بأكمله، وهذا يتطلب ضرورة الوعي بالمخاطر والتخفيف من حدتها مع التُعرّف على مصدرها (عبد القادر، وعاشور، 2021، ص420). وقد تعرضت المصارف العديد من الأسباب التي جعلتها تواجه الإجهاد المصرفي، وتبتعد عن استقرارها وأمانها وتتمثل بالآتي (يوسف، 2021، ص164):

1- زيادة عمليات الانفتاح والتحرر المالي وتنوع وتعقد الأنشطة المصرفية وزيادة المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.

2- غياب الشفافية في عرض البيانات التي من شأنها المساعدة على اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

3- التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة التي من شأنها أن تؤثر على استقرار المصارف الصغيرة أو مصارف الدول النامية مقارنةً بالمصارف الكبيرة ومصارف الدول المتقدمة، حيث أن بيئة السوق المصرفية شديدة المنافسة تحث المصارف على تحمل مخاطر مرتفعة غير ملائمة.

4- قصور التشريعات المالية والمصرفية فيما يتعلق بالمعالجة الفعالة لحالة التعثر وإيجاد حلول سريعة قبل ان تزداد أوضاعها سوءاً، وضعف البيئة التشريعية يؤدي لحدوث الإجهاد المصرفي، إضافة إلى عدم تناسب الإجراءات والتعليمات التي تتخذها السلطة النقدية مع حجم المخالفات التي ترتكبها بعض المصارف.

5- عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

6- التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل حيث تزيد هذه التدفقات من حجم الودائع لدى المصارف والتي تعمل على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملاءة المستفيدين منه، فتتراكم الديون المتعثرة وترتفع خسائر المصارف، وتزداد حالة الإجهاد.

7- إضافة إلى التوسع في العمليات المصرفية والتوسع في الأنشطة الجغرافية غير المدروسة، والاختلاسات وكذلك الهندسة المالية واستخدامها لأغراض المضاربة وليس لأغراض تحوطية.

المبحث الثاني

مخاطر الإجهاد المصرفي

1-2-1 نقص السيولة:

تعبر السيولة عن قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل المتوقعة منها، وغير المتوقعة، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن تقديم خدماتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى (المحجان، 2012، ص21)، حيث تعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ومن ثم فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة الموردين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس (مرزوق، والمسيري، ومراد، 2020، ص211).

ويعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما يدل على حالة استخدام غير سليم للموارد المتاحة (مزيق، 2014، ص46).

ويعد نقص السيولة من المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، لابد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على قروض، وأمام المصرف مصدران للسيولة هما: الموجودات والمطلوبات، والاقتراض من الغير (حمد، وناجي، 2017، ص407).

وتعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والتي تمت مراعاتها في إطار معيار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر المقترح والمعدل وفقاً لبازل (مرزوق، والمسيري، ومراد، 2020، ص211). تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له، أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة اقتنائها (أي تكبد خسائر رأسمالية) (مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، ص3).

1-2-2 مخاطر التشغيل

يقصد بمخاطر التشغيل الخسائر الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة لدى البنوك أو نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، التي تنشأ نتيجة للإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المتعمدة أو عند تحديد الحقوق والالتزامات (ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، 2009، ص1).

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر حدوث خسائر نتيجة فشل أو عدم ملائمة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، الموظفين، أنظمة المعلومات أو الأحداث الخارجية (الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية، 2019، ص5).

كما تُعرّف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر لا تعتمد على كيفية تمويل الأعمال التجارية، بل كيفية تشغيل أعمالها (سعيد، وبوعبدلي، 2015، ص119). تنشأ مخاطر التشغيل عند ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة التي تنتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء، منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل ومنها الفنية التي تحدث نتيجة أعطال في أجهزة الحاسوب أو الاتصالات المختلفة ومنها الأخطار المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات وعدم الدقة في التنفيذ، مما سبق

تنتج مخاطر التشغيل عن الجهل بالأنظمة والتعليمات لبعض العاملين، وهدر مالي بسبب استخدام برامج تقنية جديدة، أو عدم الامتثال للإجراءات.

وتعتبر مخاطر التشغيل من أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك والتي يصعب قياسها لأنها تغطي العديد من الجوانب، مثل الأفراد والنظم والعمليات الداخلية بالإضافة إلى المخاطر الخارجية، كما أن معظم هذه الجوانب لها علاقة بالنوع والكيف أكثر منها بالكم، لذلك فإن من أهم الاختلافات بين الإطار العام لاتفاقية بازل الأولى لعام 1988 وإطار اتفاقية بازل الثانية يتمثل في احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل (ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، 2009، ص25).

1-2-3 خطر السحب المكثف للودائع:

وهو ما يُعرّف بالذعر المصرفي وهي ظاهرة تحدث تبعاً لظهور مشكلة الإجهاد في المصارف، حيث يقوم الدائنون والمودعون بسحب مستحقاتهم بأسلوب فجائي وجماعي من مصرف آخر جيد الأداء يتسم بالملاءة المالية خاصة في ظل انعدام إجراء يحمي ودائع المودعين (اليفي، 2016، ص66).

1-2-4 حدوث الفشل:

تعتبر المصارف أن النشاط الائتماني هو المزود الرئيسي للتمويل فهو بحاجة للتقليل من مستوي القروض المتعثرة وتحقق أقصى قدر ممكن من الأرباح على النشاط الائتماني، حيث يحتاج المستثمرين إلى أدوات موثوقة لاختبار محفظتهم الاستثمارية لان الضائقة المالية للشركات تضر بعوائد المستثمرين، ومن خلال التعرف على الوضع المالي يمكنهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة (TRAN, 2022, p180).

يعد الفشل ليس نتاج أو وليد اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من العوامل والأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها البنك الآن، من عدم مقدرته على سداد التزاماته أو تحقيق أهدافه، أو استعادة توازنه المالي أو النقدي أو التشغيلي (السنوسي، 2018، ص22).

ويساعد الكشف المبكر عن مؤشرات الفشل إلى مساعدة المودعين والمستثمرين ودعم وتنمية الاقتصاد الوطني، وزيادة الثقة بالقطاع المصرفي، حيث تحتاج إدارة المصارف إلى معرفة وضعها المالي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذها في الوقت المناسب لضمان استمراريتها وجذب المستثمرين للاستثمار فيها (Park & Mercado, 2014, p202).

يُعرّف الفشل بأنه: عدم قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية بالكامل، (ماحي، وشارف، 2019، ص16)، ويحدث الفشل في تحقيق الهدف الرئيسي للمصرف ألا وهو تعظيم قيمته، وهو تعبير عن حالات العجز عن بلوغ الأهداف وإيجاد الحلول للمشاكل التي يمر بها المصرف.

كما يُعرّف الفشل المالي بأنه الحالة التي تنعدم فيها قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل، رغم أن مجموع أصوله تزيد عن مجموع خصومه (أمين، والبياتي، وصالح، 2017، ص195). كما عرف بأنه: اختلال مالي يصيب البنك نتيجة قصور موارده وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير وان هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم التوازن بين موارد البنك وبين التزاماته في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد (الجنابي، 2019، ص9).

1-2-5 الإفلاس:

يعد الإفلاس خطراً بالغاً لدوره المؤثر على الاقتصاد، إذ عن طريقه يتم تصفية جميع ما للمصرف من أموال لضمان استيفاء المودعين لحقوقهم، وتخضع له جميع الأنظمة المصرفية، فهو نظام قائم بحد ذاته وله أبعاد خطيرة لتأثيره على السيولة وبالتالي على السوق (Gulaliyev, et al, 2019, p6)

وهو المحصلة النهائية لتعثر المصرف وفشله، في تحقيق أهدافه، وإيجاد الحلول للمشكلات المالية الخطيرة التي يمر بها، وتفويض إيجاد الحلول إلى طرف خارجي، هي المحكمة القضائية المختصة التي تباشر الإجراءات القانونية بهدف إعادة بعث نشاط المصرف وتنظيمه أو تصفيته إن اقتضت الحاجة، حماية للمودعين وأصحاب المصالح (اليفي، 2016، ص67).

وهي حالة لا يستطيع فيها المصرف مقابلة السحب المكثف للودائع ويتم التنازل عن أصوله وتسليمها قضائياً لإدارتها، وهي إجراءات قانونية لتنظيم الأعمال ونقل لبعض أو كل أصول المصرف للمودعين (ماحي، وشارف، 2019، ص16)، كما يقصد بالإفلاس إعلان المصرف أنه غير قادر على الوفاء بالتزاماته أمام المودعين، وحينها يقوم بتصفية كل أملاكه وحساباته البنكية لتسدد أكبر قدر ممكن من هذه الالتزامات ثم يخرج من سوق العمل يحدث الإفلاس لعدم توافر السيولة الكافية مع إمكانية تسديد هذه الالتزامات في موعدها المحدد عندما تبدأ مرحلة جني العوائد، لكن عندما لا يكون العائد المتوقع كافياً بحيث يغطي التزامات المصرف، يضطر المصرف إلى تصفية بعض من أملاكه لتسديد تلك الالتزامات، فاذا لم تكف تلك الأملاك للتسديد، يعلن حينئذ إفلاسه (Landgren & Crooks, 2018, p4).

المبحث الثالث

آثار الإجهاد المصرفي

تفيد تجارب الدول التي أصابها الإجهاد المصرفي وعدم الاستقرار أن أبرز الآثار السلبية التي تركتها هذه المشكلة ما يلي:

1- تباطؤ معدل النمو الاقتصادي:

يتزامن تباطؤ معدل النمو الاقتصادي مع فجوة تفاوت آخذة في الاتساع في معدلات النمو بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وانخفاض القوة الشرائية للأُسر وتشديد السياسة النقدية، وتخفيض حجم الائتمان (اليفي، 2016، ص68).

2- اهتزاز الثقة بالمصارف

تعد الثقة ركيزة أساسية لبناء العلاقات والتعاملات في جميع المجالات، بالخصوص في القطاع المصرفي، لأن نجاح أنشطته وتطويرها في ظل التقلبات وعدم الاستقرار تلزمه ثقة قوية ترتبط العملاء بالبنوك، إذ أن المستثمرون عادة حساسون لأي ارتفاع في المخاطر التي تميز جميع أنشطة البنوك، ما يعني أن تزامن ضعف الثقة مع أوضاع مالية الضاغطة قد يدفع البنوك إلى الإفلاس، وإدخال الاقتصاد في عدد من المشاكل (Askari, et al, 2021, p9)، لذلك من المهم الاهتمام بموضوع الثقة والعمل على تعزيزها. ومن أهم أسباب زعزعة ثقة القطاع عدم فعالية اللوائح والقوانين التنظيمية وضعف المعرفة المالية والثقة الرقمية للأفراد، إضافة إلى ضعف الشمول المالي وتكنولوجيا المعلومات والشفافية، وأهم تدابير استعادة الثقة في القطاع المصرفي هي إرساء لوائح وقوانين صارمة تفرض الشفافية والرشادة وكذلك بناء معرفة مالية جيدة للأفراد، والتوسع في الشمول المالي (Gulaliyev, et al, 2019, p4).

3- صعوبة حصول المصارف المحلية على التمويل الدولي

يشير مصطلح التمويل الدولي إلى تحرك رأس المال خارج الحدود السياسية لدول العالم، وأن رؤوس الأموال الخاصة تتحرك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال، وأن تعرض المصارف للإجهاد أو تعرضها للازمات المصرفية، يجعل التمويل الدولي مستحيلاً أو الحصول عليه بشروط صعبة ومتشددة تفرضها المصارف الدولية (Askari, et al, 2021, p9).

4- تردد المصارف المراسلة في التعامل مع المصارف المحلية

تلعب العلاقة مع البنوك المراسلة دوراً رئيسياً في دعم النمو والنشاط الاقتصادي، كما تلعب دوراً هاماً في خدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم وتوفير القدرة لهم على التحكم بالأموال المودعة عبر إرسال التحويلات وإيداع الأموال وسحب الودائع. فأن تعرض المصارف المحلية إلى الإجهاد قد يؤدي إلى صعوبة امتصاص الخسائر إذا حصلت. مما يسبب إحجام المصارف المراسلة عن تمويل المصارف المحلية وذلك خوفاً على سمعتها المكتسبة في السوق المصرفية الدولية (Gulaliyev, et al, 2019, p7).

5- تعثر المشاريع والشركات الممولة من المصارف

يمثّل قطاع الشركات جزءاً مهماً من النسيج الاقتصادي لأي دولة. نظراً لأهميتها الكبرى في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتأمين أعداد كبيرة من فرص التوظيف، آلا أنها قد تعاني من الصعوبة في الوصول إلى التمويل، حيث يسبب انخفاض حجم التمويل المقدم للمشاريع والشركات التي تتعامل معها، قصوراً واضحاً في أداء عملها. بسبب سلوك المصارف الذي يتسم عادة بالتحفظ الشديد بمنح التمويل لها وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، مما يؤثر سلباً على أدائها، ويؤدي إلى فشلها، في تحقيق أهدافها (ادريس، 2018، ص2).

6- التأثير على الإيرادات الضريبية

تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها، فهي تؤثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار والإيرادات التي تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها كافة وكلما زادت إيرادات الدولة واستثماراتها زاد النمو الاقتصادي في الدولة، وتنخفض إيراداتها عادةً حيث يتم هروب التدفقات النقدية القصيرة الأجل نحو أماكن أكثر عوائد واستقرار، وانخفاض حجم الإيرادات والضرائب على أرباح المصارف، لأن تحقيق المصارف للخسائر يفقد الخزينة العامة إيرادات وحصيلة ضريبية كبيرة (اليفي، 2016، ص68).

7- التأثير على ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات سجل يحتوي جميع العمليات المالية التي تمت في بلد ما، يوفر معلومات وبيانات للحكومة عن وضعها المالي على المستوى الدولي، والتعرف على ميزان المدفوعات يساعد واضعي السياسات الاقتصادية على اتخاذ القرارات المناسبة لا سيما في مجال السياسات المالية والنقدية والتجارية إضافة إلى نظام المدفوعات.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الإجهاد المصرفي

يعد موضوع الإجهاد المصرفي من المواضيع المهمة التي زاد الاهتمام بها بعد الأزمات المالية التي شهدها القطاع المصرفي، حيث تعمل المصارف في بيئة تنافسية تشهد أحداث متسارعة تؤثر على استقرارها وتزيد من هشاشتها، سواء كانت هذه العوامل داخلية تتمثل في كفاية رأس المال والأرباح المتحققة وتوظيف الأموال، وكذلك العوامل الخارجية المتمثلة في التنافس الحاد بين المصارف والأطر والتشريعات القانونية الخاصة بعمل المصارف التي تعمل جاهدة على تحقيق التوازن بين هذه العوامل تجنباً لحدوث الإجهاد وبالتالي الوصول إلى مرحلة إفلاس المصرف، وهي الحالة التي لا ترغب المصارف بحدوثها لهذا تسعى أن تكون في حالة استقرار دائم.

وعليه ستتم الإضاءة في هذا الفصل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإجهاد المصرفي في الاقتصاديات المعاصرة

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة بالإجهاد المصرف.

المبحث الثالث: طرق الوقاية من الإجهاد المصرفي وعلاجه

المبحث الأول

الإجهاد المصرفي في الاقتصاديات المعاصرة

تقوم البنوك المركزية والسلطات الرقابية بتقييم الوضع في القطاع المصرفي بانتظام من خلال تطوير "مؤشر الإجهاد" ، والتنبؤ به باستخدام المعلومات المستمدة من البيئة الاقتصادية والاختلالات الاقتصادية الكلية ، والتي لديها إمكانية التأثير على حالة القطاع المصرفي على المدى المتوسط (Hanschel & Monnin, 2005, p432)

2-1-1 الإجهاد المصرفي في الدول المتقدمة

ويمكن لمؤشر الإجهاد المبني في المصارف في البلدان المتقدمة أن تخلق قطاعاً مالياً محفزاً لمسايرة التقلبات الدورية، وقادراً على امتصاص الصدمات المصرفية، وتقليل المخاطر التي من الممكن أن يؤدي تفاقمها وتراكمها إلى زيادة المخاطر النظامية المصرفية (Martínez-Jaramillo, et al, 2022, p2)

يحدد تفاعل كل من حجم الصدمات وهشاشة الجهاز المصرفي مستوى الإجهاد، ولا يوجد مقياس وحيد مؤكد يركز بشكل خاص على تقدير إجهاد القطاع المصرفي، حيث تعددت المقاييس والمؤشرات المستخدمة في الأبحاث، وبعد حساب مؤشر الإجهاد يجب استكشاف تأثير البيئة الاقتصادية واختلالات الاقتصاد الكلي على الإجهاد، وأن البيئة الاقتصادية لديها القدرة على توقع الإجهاد، وبالتالي إذا كانت الاختلالات في الاقتصاد الكلي سائدة وكان الاقتصاد الكلي ضعيفاً فإن النظام المصرفي أكثر عرضة للتعرض الأزمات أو الإجهاد في المستقبل القريب (الزرير، والمشعل، 2020، ص63).

إن البلدان التي لا تعاني من أزمات لا يعني أن قطاعها المصرفي باق على الدوام سليم ومستقر، حيث تمر أنظمتهم المصرفية أيضاً بفترات جيدة وأخرى سيئة، ويعانون بدرجات أقل من الإجهاد. لذلك من

المحتمل أن يؤدي قياس إجهاد القطاع المصرفي إلى نتائج أفضل، وإعطاء صورة أفضل لحالة البنوك (Hanschel & Monnin, 2005, p432)

لا يمكن قياس الإجهاد المصرفي بمؤشرات محددة، بل يتم تقديره باستخدام معلومات السوق المالية أو بيانات الميزانية العمومية، يتم بعد ذلك الجمع بين هذه المؤشرات لإنشاء مؤشرات باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة التي تعكس تراكم الضغوط المالية في النظام المصرفي (Senapati & Kavediya, 2020, p2).

يستخدم صناع السياسات مؤشرات الإجهاد (FSI) على نطاق واسع كأداة لمراقبة الاستقرار المصرفي حيث يقيس المؤشر الحالة الحالية للإجهاد في النظام المصرفي من خلال الجمع بين عدة مؤشرات للإجهاد في إحصائية واحدة (Vašíček, et al, 2017, p240)، يتم قياس الإجهاد المصرفي من خلال إنشاء مؤشر الإجهاد (FSI) لمراقبة أداء ومرونة النظام المصرفي لقياس المخاطر النظامية واحتمال وقوع أحداث الإجهاد. وأن المعلومات التي توفرها FSIs تحسن قوة نماذج الإنذار المبكر (Senapati & Kavediya, 2020, p2).

2-1-2 الإجهاد المصرفي في الدول الناشئة

ارتفعت مخاطر البنوك خلال الأزمة المالية العالمية وأصبحت أنظمتها أكثر عرضة للإفلاس وخاصة بالنسبة للبنوك التي تقع ضمن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً مالياً والمتكاملة عالمياً في الوقت الذي كانت فيه البنوك العالمية تواجه اضطرابات مالية عانى النظام المصرفي في الدول النامية مخاطر ليست اقل خطورة من الدول المتقدمة ولعل الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 لا تزال تظهر بعض آثارها على مختلف القطاعات ومن بينها القطاع المصرفي. حيث أصبح يبدو أن هناك تراجعاً في الثقة في القطاع المالي ككل، والمصارف على وجه الخصوص، في الاقتصادات المتقدمة في أوروبا وأمريكا والاقتصاديات النامية على حد سواء، وبالتالي يجب أن يتم التركيز على دمج السياسات المالية بشكل

أفضل مع سياسات الاقتصاد الوطني ، والتأكد من أن صناعة التمويل تعمل كوسيلة وليس كغاية (Hoque, 2015, p147)، فعقب الأزمات المالية المتكررة التي عصفت بالاقتصاد نتيجة الانفتاح والتحرر المالي وتشابك وتعدد العمليات المصرفية بين الدول أصبح انتقال عدوى الأزمات المالية السيناريو المطروح عند حدوث أزمة مالية في أي دولة، وأن استقرار القطاع المالي بأكمله مرهون باستقرار القطاع المصرفي، لذا أخذت بعض المصارف بإنشاء وحدات داخل المصرف مهمتها نشر البيانات التي توضح فيها مدى قدرة المصرف على التصدي للأزمات المالية، إضافة إلى قدرته على تلافي الوقوع فيها، وامتصاص الصدمة الناتجة عنها (يوسف، 2021، ص163).

وجاءت البنوك المركزية في الدول النامية بحلول وسياسات لمواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مستويات مقبولة من العائد لأغلب المصارف سواء كان على مستوى الموجودات أو حق الملكية وقد جاء نتيجة اعتمادها على سياسة مالية مرنة جعلتها افضل من المصارف الأخرى (الطائي، والجبوري، 2017، ص547).

وقد ركز التحليل الاحترازي الكلي على قدرة البنوك على الصمود في وجه الصدمات التي تواجه الاقتصاد الكلي وذلك على أساس اختبارات الإجهاد. وإن اختبار الإجهاد على مستوى الاقتصاد الكلي أصبح مجال بحث مهم لتحليل الاستقرار المالي. والاضطرابات كتقلبات الأعمال والتحركات السلبية في أسعار الفائدة، كما أن معدل التضخم وأسعار الصرف قد أبرزت بعض من العوامل الرئيسية التي تسبب الإجهاد المصرفي (Hoque, 2015, p148)، ومن الممكن أن تتسبب الضغوط المالية الأجنبية والاستدانة المالية في زيادة الإجهاد المصرف في الدول النامية، حيث أدت الأزمة المالية الأخيرة وما صاحبها من انخفاض في النشاط الاقتصادي إلى إثارة أسئلة مهمة حول النشاط الاقتصادي وصلاته بالقطاع المالي. من خلال الضغوط المالية التي يتعرض لها، ويقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي بمراقبة هذه الضغوط لإدارة الأزمة التي تنبثق عنها. ألا أن السياسة النقدية التقليدية ليست فعالة في أوقات الضغط المالي المرتفع ومن الممكن ألا تساهم في امتصاص الصدمات المالية (Hubrich & Tetlow, 2015, p1).

لذا تعمل الدول الناشئة على تخفيف حدة الإجهاد وذلك باتخاذ الوسائل اللازمة لتحقيق استقرارها المصرفي وفي سبيل ذلك فإنها تقوم بإصدار تقارير سنوية عن الاستقرار المالي للجهاز المصرفي منها (العراق، ومصر)، من خلال تحديد الأهمية النسبية لأحد عشر مؤشر مصرفي وهي: (الموجودات، المطلوبات، رؤوس الأموال، الاحتياطيات القانونية، الائتمان المصرفي، الودائع المصرفية، الديون المتعثرة، أسعار الفائدة، كفاية رأس المال، الاستثمارات والكثافة المصرفية) (خلف، 2017، ص279).

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة بالإجهاد المصرفي

تتعدد العوامل التي تؤثر في الإجهاد المصرفي منها ما هو داخلي عائد لسيطرة إدارة المصرف ويمكنها التخفيف منه أو التحكم فيه، ومنها ما هو عائد إلى عوامل خارجية لا تستطيع إدارة المصرف التحكم بها.

2-3-1 العوامل الداخلية المؤثرة في الإجهاد المصرفي:

1- مؤشر كفاية رأس المال:

تعُرّف كفاية رأس المال بأنها نسبة رأس مال المصرف إلى موجوداته المرجحة بالمخاطر (يوسف، 2021، ص167). تحدد كفاية رأس المال إلى أي مدى يستطيع المصرف التغلب على الصدمات في ميزانيته، فمن المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التي تأخذ في حسبانها أهم المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، السيولة، التشغيلية، سعر الصرف، مخاطر السوق ومعدلات الفائدة) (زيتوني، 2017، ص85).

ويعد مؤشر كفاية رأس المال وسيلة للتحكم في مستويات المخاطر عند القيام بالأعمال المصرفية، وتمثل الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر التي تحصل عند القيام بالاستثمارات والأعمال المصرفية المختلفة (بتال، وفيصل، 2021، ص36)، ويمكن تعزيز هذه النسبة من خلال الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل.

حيث يتوقع من كل بنك الاحتفاظ برأسمال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه ويصنف هذا المعيار على أساس: مستوى ونوعية رأس المال والوضع المالي الكلي للبنك، وطبيعة واتجاه وحجم القروض المتعثرة، مكونات ميزانية البنوك كطبيعة وحجم الموجودات، المقدرة على الدخول إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل اللازم، والمخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية (زيتوني، 2017، ص102).

2- الإيرادات (الأرباح):

يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية الذي تسعى إليه المصارف إذ أن تحقيق الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز ملائتها مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها فضلاً عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في القطاع المصرفي. تعُرّف بأنها قدرة المصارف على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام أموال المودعين في استثمارات مربحة (يوسف، 2021، ص167).

3- القدرة الائتمانية:

وهي قدرة المصرف على توظيف أمواله في مجال الإقراض (يوسف، 2021، ص167). وهي مصطلح يتكرر كثيراً في الأوساط المصرفية وكذلك الأفراد الذين يمرون بضائقة مالية متعثرة، فالبعض يراها عائقاً يحول بينهم وبين الحصول على التمويل المناسب لبدء مشاريعهم، والبعض يراها فرصة تمويلية عظيمة لإنقاذ وضعهم المالي. وتشير إلى معدل الثقة التي يوليها المصرف للعملاء مقابل التصرف بالأموال الخاصة به خلال فترة زمنية معينة، مع الحصول على الضمانات اللازمة لسداد المستحقات في موعدها.

4- جودة الأصول:

تعطى أهمية كبيرة لجودة الأصول لكونها الجزء الحاسم في نشاط المصرف والمولد الأساسي للإيرادات، فكلما امتلك المصرف أصول جيدة تولد لديه إيرادات، وبالتالي يحصل على تقييم أفضل للسيولة ولرأس المال أي ينعكس على كفاءة أداءه (يوسف، 2021، ص164). وتشير جودة الأصول إلى درجة القوة المالية والمخاطرة المتمثلة في أصول المصرف من قروض واستثمارات، ويعد التقييم الشامل لجودة الموجودات واحداً من أهم العناصر في تقييم الوضع الحالي للمصرف وقابلية استمراره في المستقبل، ويقاس مؤشر جودة الأصول بواسطة نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي وتوضح قيمة القروض

التي لم يستطع المقترضون سدادها في تاريخ استحقاقها وذلك لعدم تمكنهم من إرجاع مبالغها، بسبب عدم نجاح النشاط الذي يزاول فيه المقترضون، وكلما ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف وسياسة غير ناجحة للمصرف في منح القروض، مما يؤثر في سمعة المصرف (بتال، وفيصل، 2021، ص38). ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى المعايير التالية: قيمة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال، وقيمة واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها، إضافة إلى التركزات الائتمانية الكبيرة، ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة، ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين، وفعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات، السياسات، الإجراءات، الضوابط، والتعليمات النافذة، إضافة إلى النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين. إلخ). ومستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمان المتعثرة، وأساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة، والكمبيالات...إلخ).

كما أن تقييم نوعية الأصول يعتمد على كفاية معايير الضمانات وقوة إدارة القروض، وكفاية مخصصات الديون والاستثمارات، وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات، وتركز التسهيلات، وسلامة السياسات الائتمانية والالتزام بها (زيتوني، 2017، ص86).

5- جودة الأرباح:

تُعرّف الربحية المصرفية بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له (بتال، وفيصل، 2021، ص36). كما تُعرّف بأنها: العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح حيث تعتبر الربحية هدفاً أساسياً للمصارف ومقياساً للحكم على كفاءتها (الحسين، 2016، ص82)، حيث تقيس مدى قدرة المصارف على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها (شهاب الدين، 2016، ص85).

6- السيولة:

تعني السيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع من جانب، وتلبية طلبات المقترضين من جانب آخر، ومن ضمن أهداف وسياسات كل مصرف أن يكون قادراً ومستعداً دائماً على مواجهة سيولة مركزه المالي وتسويه مدفوعاته، وأن انخفاض السيولة المصرفية قد يعرض المصرف إلى مشاكل مالية ربما تؤدي إلى تعثر التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة (حمد، وناجي، 2017، ص406).

2-3-2 العوامل الخارجية المؤثرة بالإجهاد المصرفي:

1- المنافسة المصرفية:

تخدم المصارف نفسها من خلال تعزيز وتنمية قدراتها التنافسية داخل السوق، وتخدم الاقتصاد ككل بوجود منظومة مصرفية قوية تضمن الاستقرار المالي، ألّا أن التسابق بين المصارف للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي وسعي كل مصرف إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء قد يؤدي إلى الإجهاد وينعكس سلباً على الاستقرار المصرفي (بتال، وفيصل، 2021، ص36).

2- تذبذب الاقتصاد الكلي

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من أهم العوامل المساهمة في تحقيق سلامة النظام المصرفي، وذلك نتيجة لتأثر القطاع المصرفي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم، النمو الاقتصادي، وعجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات) فالتقلبات في معدلات التضخم تعتبر عنصراً حاسماً في قدرة الجهاز المصرفي على القيام بدور الوساطة وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيولة. ولا يمكن تأسيس نظام مصرفي سليم ومستقر

يتمتع بالديمومة ما لم يتم توفير سياسات تعزز الاستقرار الاقتصادي وتحول دون تعرض القطاع المصرفي للهشاشة (فوزية، وسماح، 2021).

3- التدخل الحكومي:

تلجأ بعض الحكومات إلى التدخل في أعمال المصرف ولا سيما في البلدان النامية حيث توجد بعض المصارف الحكومية، تعمد إلى استخدام المصارف التي تملكها لتمويل مشاريع مشكوك في مردوديتها وربحيتها، كما ينظر إليها على أنها الممول الرئيسي للميزانية العامة من خلال إقراض القطاع العام بمعدلات كبيرة نتيجة الأداء السيء للشركات الممولة مما ينعكس على مستقبل المصرف، ويجعله غير قادر على الصمود في مواجهة أي أزمة كانت (فوزية، وسماح، 2021).

4- عوامل تنظيمية:

إن عدم وجود كل من رقابة وإشراف مصرفي فعال ونظام محاسبي ناجح، وتبني نظام تأمين على الودائع، بالإضافة إلى ضعف الحوكمة المصرفية، كلها عوامل تؤثر بشكل سلبي على استقرار المصرف

ففعالية الأنظمة المحاسبية وأجهزة الرقابة تكتسي أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح على الديون المتعثرة، بالإضافة إلى درجة التزام المصرف بالقوانين سواء منها المحلية أو التي لها علاقة بتوصيات دولية من الهيئات العالمية، كلجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى التقليل من المخاطر المصرفية بأنواعها التي تعتبر عامل مساعد على هشاشة المصرف، وإجهاده (فوزية، وسماح، 2021).

المبحث الثالث

طرق الوقاية من الإجهاد المصرفي وعلاجه

مقدمة

بعد توالي الأزمات المصرفية أصبح موضوع الإجهاد المالي والوقاية منه وتحقيق الاستقرار المصرفي وكيفية الحفاظ عليه يشغل اهتمام الباحثةين، حيث تعد المصارف عصب النظام المالي، وقد أظهرت الأزمات المالية أن قدرة المصارف على مواجهة أو تلافي الأزمات المالية يتطلب إجراءات وقائية وصارمة ليتمكن من تحقيق نسبة كفاية رأس مال جيدة والتي أقرتها لجنة بازل وتوفير مخصصات لمواجهة خسائر القروض المتعثرة وتوظيف الموجودات في استثمارات قادرة على تحقيق أرباح، فكل هذه الإجراءات تساعد على جعل المصرف مستقر وقادر على امتصاص الصدمات ومواجهة الأزمات المالية، ومن أهم المتطلبات الضرورية للوقاية من الإجهاد المصرفي وتحقيق الاستقرار ما يلي (يوسف، 2021، ص164): (وجود نظام سليم لإدارة المخاطر، وجود نظام فعال للحوكمة للمصرفية، وجود رأس مال قوي، كفاءة الإدارة في وضع السياسات المناسبة في إدارة موجوداتها ومطلوباتها، وجود إجراءات رقابية وإشرافية، تطبيق معاير لجنة بازل، استخدام نماذج الإنذار المبكر.

2-3-1 سياسات الوقاية من الإجهاد المصرفي واختبار فعاليتها في الاقتصاد السوري

أولاً: وجود نظام سليم لإدارة المخاطر:

يقصد بالمخاطر بأنها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المصرف في تحقيق أهدافه ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان الأثر سلبياً يطلق عليه خطر/ تهديد، وإذا كان إيجابياً يطلق عليه فرص (زكية، 2017، ص32). كما تُعرّف بأنها احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المصرف وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المصرف، ودرجة احتمال حدوثها وتصنف إلى ثلاث مستويات: المستوى الاستراتيجي –

المستوى التشغيلي– مستوى البرامج (Institute of internal auditors, 2011). فمعرفة هذه المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، حيث أصبح لزاماً عليها أن تضع سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر وتقييمها ومحاولة التقليل من آثارها، بحيث أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف المخططة للمصارف.

ثانياً: وجود رأس مال قوي:

أن يتمتع المصرف برأسمال قوي يساعد على امتصاص وتلافي الأزمات التي قد يتعرض لها. ويمكن القول أن لرأس المال دور هام في تحقيق الأمان للمودعين وتحقيق السلامة والمتانة في المركز المالي للمصارف وأيضاً الوفاء بمتطلبات الربحية، ولذلك يتطلب من الإدارات البحث المستمر عن كيفية ضمان هذه الكفاية في ظل طبيعة العمل المصرفي الذي يتعرض في ضوء طبيعة مصادر أمواله واستخداماتها للعديد من المخاطر التي يمكن أن تنشأ من عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وإدارته أو عوامل خارجية ترتبط بتغير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها، مما يدفع بالمصارف بالتحوط ضد هذه المخاطر بسبل عدّة أهمها الاحتفاظ بقدر كاف من الموارد الجاهزة للاستخدام بما في ذلك من رأس المال والاحتياطيات التي تشكل الضمان الأساسي للمودعين والدائنين مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير هامش معقول من الأرباح للملاك. لقد ارتبط حجم رأس المال في قطاع البنوك بقدر المخاطر التي تتعرض لها، وذلك لأنّ البنوك تعمل أساساً بأموال المودعين ومن خلال استخدامها لدى الغير في شكل قروض وتسهيلات واستثمارات بما يجعلها تتحمل مخاطرها ومخاطر الآخرين، ويعتبر رأس المال خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة مخاطر الائتمان والتمويل وتقلبات أسعار الصرف والفوائد ومخاطر البلاد التي تعمل فيها ومخاطر السوق (الشواربي، 2014).

ثالثاً: كفاءة الإدارة في وضع السياسات المناسبة في إدارة موجوداتها ومطلوباتها:

تمثل الإدارة السليمة عنصر أساسي في البنوك ولكن يصعب قياسها نوعاً ما، فيجب أن يعكس البنك مدى قدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما (زيتوني، 2017، ص102)

وإن تحقق كفاءة الإدارة يساعد على تسديد التزاماتها، دون اللجوء إلى المؤسسات الخارجية، حيث يعتبر الأداء الإداري مؤشراً أساسياً على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤولات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، يتم الاستدلال على كفاءة إدارة المصرف من خلال مؤشرات نوعية وكمّية فالمؤشرات النوعية تتمثّل في: "الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي، إضافة لمدى إحاطة ومعالجة الإدارة لمخاطر التشغيل ويمكن القول أن الإدارة السليمة للمؤسسات المصرفية هي التي تسعى بصورة عامة للقيام بدورها بصورة ملائمة من خلال: وضع أهداف وخطط وسياسات المؤسسة مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم لمالكيها.–ضمان الالتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والآمنة وضمان الالتزام بالتشريعات والتعليمات الإشرافية– حماية حقوق ومصالح كل من المساهمين والمودعين والمتعاملين مع المصرف.

هناك بعض المقاييس التي تحدد مدى سلامة الإدارة ومنها: مستوى ونوعية ومعرفة الإدارة بنشاطات البنك، مقدرة الإدارة ومجلسها على التخطيط والتعامل مع المخاطر، العلاقات والمعاملات بين المديرين وكبار المساهمين، كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات، الالتزام بالقوانين والتعليمات (زيتوني، 2017، ص86).

رابعاً: وجود إجراءات رقابية وإشرافية:

تسعى المصارف إلى الوقاية من الإجهاد المصرفي وتحقيق الاستقرار الذي ينعكس بصورة إيجابية على الاقتصاد الوطني ولكي تحقق المصارف ذلك لا بد من التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بما يحقق مستويات سيولة للبنوك، وانخفاض نسبة التضخم واستقرار صرف العملة، إضافة إلى التزام المصارف بتحقيق نسبة كفاية رأس المال مما يعزز قدرة المصرف في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات، والتحسين المستمر في جودة الأصول (يوسف، 2021، ص164).

وإن وجود إجراءات رقابية وإشرافية تساعد المصرف في وضع الخطوات الرئيسية للاستقرار المالي للمصارف، حيث تعد الرقابة المصرفية أحد الأساليب الوقائية للإجهاد المصرفي، تمثل أهداف الرقابة المصرفية جزءاً من أهداف الحوكمة المصرفية وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم ألا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف رئيسية للرقابة المصرفية وهي (شريقي، 2009، ص7):

أ- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي/ حيث يتم تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، ووضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

ب-ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: وذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق العمليات المصرفية مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للمصارف والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية الهامة التي لا يستطيع القطاع الخاص تمويلها بالكامل.

ت– حماية المودعين: من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

خامساً: وجود نظام فعال للحوكمة المصرفية

تسعى الجهات الإشرافية والرقابية في سورية إلى متابعة التزام الشركات بمتطلبات حوكمة الشركات، وذلك بالاعتماد على نظام الحوكمة للمصارف الخاصة التقليدية الصادر عن المصرف المركزي، ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، انطلاقاً من عمل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كجهة ناظمة لنشاط الأوراق المالية تابعت الهيئة مهامها ومسؤولياتها التي قد حُددت في القانون رقم /22/ لعام 2005 من خلال تنظيم الأسواق الماليّة والأنشطة والفعاليّات الملحقة بها وتطويرها بما يضمن تحقيق: العدالة، والكفاءة، والشفافيّة، ويساهم في الحد من المخاطر ومن الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على: احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب (قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، 2005)، وفي سبيل تحقيق أهدافها السابقة الذكر، فقد عمدت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية إلى إصدار القرار رقم 31/م بتاريخ 2008/6/29 الذي سميَ بـ: نظام الممارسات السليمة لحوكمة الشركات (قواعد حوكمة الشركات) تماشياً مع الحاجة العالمية لتطبيق حوكمة الشركات. حيث ظهرت الحاجة إلى الحوكمة بعد سلسلة الفضائح المالية والانهيارات التي شهدتها كبرى الشركات العالمية، حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بهذه الانهيارات والتي كشفت أن عدم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب قد زاد من حدتها كما زعزع ثقة المستثمرين وجميع أصحاب المصالح والذي أثر سلباً على أدائها، تُعرّف الحوكمة بأنها: نظام يهدف إلى تحقيق الشفافية ومنح حق مساءلة الإدارة وتقوم على قواعد وأسس تنبع من أهميتها كالتزام بالأحكام القانونية من جهة وفي ضمان الرقابة على الأداء من جهة أخرى، من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس

الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح مما يؤدي إلى تقليص التنازع في السلطات ومن ثم تخفيض التعارض في المصالح (بولحشيش، 2020، ص7).

كما تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق المالية لأن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية في ممارسة الحوكمة تقتضي على التشريعات أن تنص بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الأطر المختلفة في الشركة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور (صياد، 2013، ص16).

كما أن للحوكمة لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، من خلال دورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل، وتدعيم تنافسية المصارف في الأسواق المالية العالمية، والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها، كذلك زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى، مع ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في المصرف، وتحقيق الاستفادة القصوى من النظم المحاسبية والرقابة الداخلية فضلاً عن تحقيق قدر كافي من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية (ديلمي، 2018، ص11).

مما سبق فإن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من التعليمات واللوائح والآليات والإجراءات الخاصة بتوجيه ومراقبة أداء المصارف، وتوزيع المسؤوليات وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، وتخفيض المخاطر، وتحقيق السيطرة والرقابة على أنشطة المصرف ومدراءه، كونه نظام يهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة وتقوم على قواعد وأسس تنبع من أهميتها كالتزام بالأحكام القانونية من جهة وفي ضمان الرقابة على الأداء من جهة أخرى.

سادساً: تطبيق معاير لجنة بازل

من أهم منجزات لجنة بازل الاتفاقية التي تم التوصل إليها عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال وكانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية الذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة، وقد أولت الاتفاقية اهتماماً متزايداً بحجم رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من مخاطر كالقروض والتوظيفات الأخرى وذلك مقابل التزام هام هو ضمان أموال المودعين (زيتوني، 2017، ص96).

حيث أدى انتشار الأزمات المالية والمصرفية إلى حدوث مشاكل في الأنظمة المالية والمصرفية في العالم وقد امتدت أثارها لتشمل الأسواق العالمية، كما أثبت تكرار حدوث الأزمات قصور الإجراءات الرقابية وعدم مواكبتها للتطورات التي تحدث على مستوى الصناعة المصرفية ونتيجة لذلك فقد أصبحت المؤسسات المالية الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل خاص من خلال مقرراتها (بازلI، بازلII، وبازلIII) وأوراقها الإرشادية تلعب دوراً مهماً من أجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، وقد أصبحت مختلف السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى جاهدة إلى تطبيق توجيهات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال في المصارف التجارية. فبعد الأزمة المالية التي عاشها العالم والتي كان المتسبب الرئيسي بها المصارف والمؤسسات المالية، كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل 2 وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلق عليها بازلIII (كوكش، 2012).

تتجلى أهم إيجابيات اتفاقية بازل بكونها تسهم في تقوية استقرار النظام المصرفي وزيادة الثقة به، إضافة إلى إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة حيث أدى الانتشار الواسع في تطبيق مقررات لجنة بازل إلى انحصار الفروق في السياسة النقدية والتي كانت تكسب مصارف معينة ميزة على المصارف

الأخرى، والمساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف، كما يؤدي تطبيق معيار بازل إلى توجه المصارف نحو الأصول الأقل مخاطرة، وربما تسعى أيضا إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عنصر رأس المال (لحمر، ومحصول، 2014، ص60).

وقد وضعت لجنة بازل معايير صارمة في اشتراطها لأموال تحوطية (احتياطية) بهدف ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال الأزمات المالية والاقتصادية (زيتوني، 2017، ص102).

تقوم المصارف الخاصة السورية بتطبيق اتفاقية بازل ii استجابة لمتطلبات رقابية ودولية، ألا أنها تعاني من الكثير من التحديات في تطبيقها، تتمثل هذه التحديات بتطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال) حيث لا تمتلك بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، كما أنها غير حاصلة على تصنيف ائتماني دولي، كما توجد تحديات مرتبطة بتطبيق المحور الثاني (المراجعة الرقابية) تتعلق بقلة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة (إسماعيل، وحاتم، 2016، ص2).

2-3-2 سياسات علاج الإجهاد المصرفي ومدى ملائمتها لواقع الاقتصاد السورية:

1. استخدام نماذج الإنذار المبكر:

تعتبر نماذج الإنذار المبكر من بين النماذج الرياضية التي تعطي مؤشر هام على الأحوال المتدنية للبنك وبداية تعرضه للإجهاد، وهي عبارة عن نماذج قياسية تستخدم للتنبؤ بالأزمات، وترتكز هذه النماذج على البيانات التاريخية المرتبطة بالطريق المفضي إلى الأزمات، وتقضي إلى تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية وتهدف إلى ترجمة العوامل المختلفة للأداء والملاءة المالية وبمساعدة هذا التقدير يمكن التمييز بين البنوك الأكثر خطراً وتلك غير الخطرة، إذ أن التعرف المبكر على البنوك التي تواجه صعوبات يسمح

باتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية الملائمة، وهو مفتاح الوقاية من الأزمات (زيتوني، 2017، ص87).

2. تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولي IFRS 9

تعد مشكلة التأخير في الاعتراف بخسائر الائتمان والانتظار لحين حدوثها هي المحور الأساس لحدوث الأزمات المالية التي يمكن ان تتعرض لها المصارف والجهات التمويلية وكمحاولة لمعالجة هذه المشكلة صدر المعيار (IFRS9) الذي يتضمن العديد من المتغيرات المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية وكذلك قيامه باستحداث نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة(ECL) (Expected credit losses) الذي يتطلب احتساب مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها وانعكاس ذلك على الاستراتيجية المتبعة لمنح الائتمان. جاء هذا المعيار استجابة للأزمة المالية العالمية (محمد، وحامد، 2017، ص22)، حيث اتضح أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها، أما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم الدفع.

إن الهدف الأساسي من تطبيق ذلك المعيار هو زيادة دقة وشفافية عملية تمثيل المخاطر في الميزانية العمومية والأرباح والخسائر مما يؤدي إلى تسهيل عملية التنبؤ بالخسارة مما يساعد على الحد من الأزمات المالية (السيد عمر، 2020، ص145).

كما إن تطبيق هذا المعيار سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض حيث سيزيد ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر لأموال العملاء من السابق، وأما من ناحية القروض فإن المعيار سيؤدي إلى دراسة سليمة للملاءة الائتمانية للعملاء وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف، كما أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات

الائتمانية، حيث إن المعيار أعلاه سيسهم في إدخال مفاهيم أشمل في إدارة المخاطر في المصارف (عبد العال، 2020، ص136).

الفصل الثالث

بناء نموذج قياسي لمؤشر الإجهاد المصرفي

اختلفت البنوك المركزية في العديد من الدول في استخدام نماذج ومؤشرات محددة في قياس الإجهاد المصرفي فضلاً عن تباين الباحثةين في اختيار مجموعة محددة من المؤشرات المستخدمة لنفس الغرض وأن هذا الاختلاف يعود إلى طبيعة النظام المالي، ومدى تطوره، ومدى توفر البيانات (خلف، 2017، ص284). كما أن هناك العديد من المخاطر في أنشطة البنوك ومهمة لتوجيه النظر نحو التعرض للإجهاد ويساعد الاكتشاف المبكر لهذه المخاطر واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها، بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر.

يتضمن الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مؤشرات قياس الإجهاد المصرفي

المبحث الثاني: متغيرات النموذج القياسي المستخدمة لبناء مؤشر الإجهاد المصرفي

المبحث الأول

مؤشرات قياس الإجهاد المصرفي

وضعت الدراسات العديد من المؤشرات لقياس الإجهاد المصرفي وأنه وفقاً لصندوق النقد الدولي يقاس الإجهاد المصرفي عبر تصميم مؤشر يغطي القطاع المصرفي وأسواق الأسهم، حيث تكون القيم المتطرفة تدل على وجود نوبة إجهاد أو ما يعرف بأزمة مالية، تولد تأثيرات سلبية على الاقتصاد (عقيقي، 2018)، وتتمثل المؤشرات هذه بـ (مؤشر أسعار أسهم البنوك، تذبذب إجمالي الودائع، حجم التعرض لمخاطر السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، تغيرات أسعار الصرف، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي).

كما صنفت هذه المؤشرات إلى مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، ومؤشرات بنيوية هيكلية، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الإجهاد المصرفي ما يلي:

3-1-1 مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي:

ارتفاع معدل التضخم، نمو سريع في التدفق النقدي، انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات، عجز مالي متزايد، ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد، النمو السريع في الاعتمادات المالية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية، ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة الاحتياطي النقدي العالمي، انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدلات البطالة (حجاج، 2012، ص73).

3-1-2 مؤشرات هيكلية أو بنيوية:

تتمثل المؤشرات الهيكلية أو البنيوية بغلبة الأصول المالية عالية المخاطر على أسواق الائتمان، إطار ضعيف في الجهاز الإداري للإشراف على أسواق المال والقطاع المصرفي، إضافة إلى غياب الشفافية والإفصاح عند عرض القوائم المالية، ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل، ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية، سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في السوق، وسيطرة بعض الصناعات على سوق الأوراق المالية، ويصبح قطاع التصدير أكثر تركيزاً (حجاج، 2012، ص74).

1. تذبذب إجمالي الودائع: من أعراض الأزمات المصرفية النموذجية انخفاض مفاجئ في الودائع، مما يعكس فقدان الثقة من جانب المودعين في النظام المصرفي.

2. حجم التعرض لمخاطر السيولة: المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها (حمد، وناجي، 2017، ص407). وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وأن المصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العسر المالي التي إذا استمرت يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه (مزيق، 2014، ص58). تتمثل في عدم قدرة البنك أو المصرف على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها لغياب النقود المطلوبة، وعدم إمكانية توفير التمويل المطلوب والمناسب. وكذلك تتمثل في عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية (مرزوق، والمسيري، ومراد، 2020، ص221).

4. معدل التضخم: تعددت التعاريف حول التضخم واختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد له حيث يتمثل المظهر العام للتضخم بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار دون مقابل في الإنتاج، أو بسبب قوة تضخمية اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها، يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي

بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات (عبيد، 2018، ص70)، كما يعرف التضخم بأنه ارتفاع متواصل في الأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي للسلع عن عرضها الكلي، وهو مرض اقتصادي تعاني منه جميع الاقتصاديات المتخلفة أو المتقدمة على حد سواء ولكن تختلف نسب هذا التضخم من طرف لآخر (Benlialper, 2016, p1558) وبناءً على ما سبق تُعرّف الباحثةة التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي أي حدوث تحركات تصاعدية مستمرة في المستوى العام للأسعار ناجمة عن حدوث فائض في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، ويدل ارتفاع معدل التضخم على بدء الإجهاد المصرفي أو بداية وقوع الأزمة المالية.

1. **الناتج المحلي الإجمالي:** عرف الناتج المحلي الإجمالي بإنه كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال فترة معينة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب (فاتح، وبوشنتوف، 2019، ص6). كما يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص: هو مجموع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ذات الملكية الخاصة (ملاوي، وهاني، 2016، ص88)، وأن تعرض القطاع المصرفي للإجهاد يجعله يمارس سياسة ائتمانية متحفظة اتجاه تمويل المشاريع والأفراد، مما يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض.

6. تغيرات أسعار الصرف: يعد سعر الصرف حلقة وصل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى سهولة المقارنة بين التكاليف والأسعار وتحديدها بين مختلف الدول وهي بذلك من أبرز الأسس التي تعتمد عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول: يُعرّف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر وهو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية (الطيب، 2017، ص14)، كما يعرف أيضاً بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم (سليمان، 2016، ص118). وأن ارتفاع معدل سعر الصرف عن الاتجاه السائد يعطي دليل ومؤشر إنذار للتعرض للإجهاد المصرفي.

ترى الباحثة أن كل مؤشر من هذه المؤشرات يضم مؤشرات تفصيلية وذلك حسب ظروف كل دولة وطبيعة نظامها المصرفي، ومدى وفرة جودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي، غير أن معظم مؤشرات الإنذار جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فقد لا تتلاءم مع ظروف الدول النامية، لذا اهتمت بعض الدراسات بتطوير هذه المؤشرات لتتلاءم وظروف الدول النامية واختيار مؤشرات أكثر صدقاً وتعبيراً عنها.

3-1-3 مؤشرات على مستوى البنك:

يتم قياس الإجهاد المصرفي بهدف اتخاذ إجراءات استباقية ووقائية من خلال جمع المؤشرات الداخلية في البنك ومراقبتها وبالتالي تحديد مستوى الإجهاد، كما تتمثل أهم المؤشرات التي تدل على استقرار النظام المصرفي وعدم إجهاده وهي (حسن المالكي، 2018، ص185):

1- الموجودات: حيث تدل على مدى قدرة المقترض على خدمة الدين، كما تحظى الموجودات باهتمام السلطات الرقابية من أجل سلامة ومتانة المصرف، أما إذا كانت الموجودات رديئة فهي تسبب فشل المصارف لذلك يتم الاعتماد على الموجودات السليمة لنجاح العمل المصرفي.

2- المطاليب: وهي قدرة المصارف على تمويل ميزانيتها بأقل التكاليف الممكنة وتتكون من رأس المال المدفوعات، الاحتياطيات، الودائع والقروض.

3- الائتمان: الثقة التي يعطيها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً وذلك بمنحه مبلغ من المال لغرض استخدامه في عمل معين، خلال فترة زمنية محددة مسبقاً بشروط مقابل عائد مادي يتم الاتفاق عليه، مع أخذ ضمانات كافية تمكن من استرداد القرض في حال توقف العميل عن السداد.

4- الودائع: المبالغ التي يعهد بها الأفراد والمؤسسات إلى المصرف بالمقابل أن يتعهد المصرف برد مبلغ مساو له أو نفسه لدى الطلب أو حسب الشروط التي يتم الاتفاق عليها.

5- رؤوس الأموال والاحتياطيات: تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع المصارف حيث تعتبر رؤوس الأموال والاحتياطيات من أهم المواضيع للسلطات الرقابية، حيث عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة أبرزها معيار كفاية رأس المال.

6- أسعار الفائدة: وهي النسبة التي يتقاضاها المصرف المركزي على القروض التي يقدمها للمصارف التجارية.

7- كفاية رأس المال والسيولة: مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

8- الكثافة المصرفية: تقاس من إجمالي عدد فروع المصارف التي لا تفي بحاجة الاقتصاد قياساً بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة أسواق المال والاستثمار حيث أن علاقة الكثافة المصرفية بتطور القطاع المالي والمصرفي علاقة طردية.

9- الديون المتعثرة: القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد أو القروض التي يجد المصرف نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض.

10- مؤشر السلامة المالية: يشمل هذا المؤشر معظم مؤشرات السلامة المالية الرئيسية وهي: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، نسبة كفاية رأس المال، نسبة صافي القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة ودائع العملاء إلى القروض، نسبة العائد على الأصول، إضافة إلى نسبة هامش الفائدة لإجمالي الدخل، نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، نسبة الرفع المالي، ونسبة السيولة (أبو زيتون، 2019، ص8).

11- مؤشر التقلبات المالية: يشمل هذا المؤشر أهم المؤشرات الاقتصادية التي تنذر بوجود ضعف مالي وأهمها: معدل التضخم، نسبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى الأصول بالعملة المحلية، رصيد الميزانية العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (أبو زيتون، 2019، ص8).

12- مؤشر Z-Score الذي يعتبر من المقاييس الحديثة ومن المؤشرات التي تستخدم من أجل تحديد السلامة والصحة المالية للمصارف ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة العائد على الأصول إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ويتم قسمة الناتج على قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول (منصور، 2018، ص393).

13- مؤشر الأمان والمخاطرة: يتأتى الأمان من ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائها سيتم تسديدها في الوقت المحدد، حيث يتمثل الهدف الأساسي للمصرف تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين، كما تعتبر المخاطر من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها المصارف بالاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية، وتقاس من خلال: قابلية المصرف على رد الودائع، ومعدل حقوق الملكية للأصول الخطرة (لحمر، ومحصول، 2014، ص46).

3-1-4 اختبارات الإجهاد المصرفي:

إن ما يمر به الاقتصاد العالمي من أحداث وتغيرات متعددة غير متوقعة تؤثر على القطاع المصرفي، وعليه كان لا بد من البحث عن أداة تساعد في حماية النظام المصرفي حيث ظهرت اختبارات فحص الإجهاد (stress test)، والتي بدورها تدعم إدارة المخاطر في الكشف عن المخاطر المصرفية قبل حدوثها، فهي تعطي جرعة من المناعة للقطاع المصرفي لحمايته من الصدمات والأحداث المتوقعة وغير المتوقعة (الدوري، والعنبكي، 2020).

تُعرّف اختبارات الإجهاد بأنها تحليل يتم إجراؤه في ظل تصورات وسيناريوهات محتملة لأوضاع اقتصادية غير جيدة والتي يتم تصميمها لاختبار ما إذا كان لدى النظام المصرفي الملاءة المالية الكافية لتحمل أثر

حدوث هذه المخاطر المحتملة، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من التقنيات أو الأساليب والسيناريوهات على أنشطة المؤسسات المصرفية وذلك من أجل تحليل الأثر الإجمالي لهذه التغيرات المحتملة (الدالي، 2022، ص417).

كما تمثل اختبارات الإجهاد أحد التقنيات المستخدمة من قبل المصارف والسلطات الرقابية لقياس قدرة المصرف على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه، واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف، وذلك بهدف تعزيز سلامة ومتانة القطاع المصرفي ككل (بن معتوق، 2021، ص301).

تمثل اختبارات الإجهاد أدوات مناسبة لاستخدامها في تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة المصرفية ومدى استعدادها لتحملها، وتساعدها في اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان قدرتها على تحمل تلك المخاطر مما قد يتطلب تغييراً في نهجها لمواجهة هذه المخاطر (الدالي، 2022، ص417).

المبحث الثاني

متغيرات النموذج القياسي المستخدمة لبناء مؤشر الإجهاد المصرفي.

تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف الخاصة التقليدية المنشورة على الموقع الإلكترونية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، إضافة إلى الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية، والمجموعة الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء.

3-2-1 إجمالي الودائع

تمثل الودائع عقد يلتزم فيه المودع لديه بالمحافظة على الشيء ثم رده بعينه في الموعد المتفق عليه إلى صاحبه، وتمثل الودائع القسم الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في أنشطته المتعددة، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار والإقراض وتقديم التسهيلات المصرفية (اللامي، 2016، ص368)، وتقاس من خلال مجموع قيم الودائع في القطاع المصرفي، وتعكس الزيادة في إجمالي الودائع ثقة المودعين بالمصارف وأن المصارف تؤدي وظائفها بشكل جيد، وهي جاذبة للودائع (Hoque, 2015, p14)، ولا تعاني من أزمة سيولة وأن وضع الودائع مستقر.

3-2-2 فجوة التمويل:

تتمثل فجوة التمويل في مقدار الأموال اللازمة لتمويل العمليات الجارية أو التطوير المستقبلي لمشروع لا يتم تمويله حالياً بالنقد أو حقوق الملكية أو الدين، وتحدث فجوة التمويل عندما لا يكون هناك ما يكفي من الأموال لتمويل العمليات أو مشاريع التطوير المستقبلية (Askari, et al, 2021, p4). تعتبر فجوة التمويل طريقة لقياس مخاطر السيولة المصرفية إذ تمثل فجوة التمويل الفرق بين معدل القروض ومعدل الودائع وتشير أيضا إلى الفرق بين معدل الائتمان النقدي وإجمالي الودائع إلى الائتمان النقدي وتقاس بمتوسط الودائع مطروحاً منها متوسط القروض.

ويمكن الاستدلال من خلال فجوة التمويل على الظروف الاقتصادية ومدى الاستقرار الاقتصادي في البلد فإذا كانت الفجوة سلبية أي معدل نمو الودائع أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي ما يدل على انخفاض عرض القروض والسلف مقارنة بالطلب عليها نتيجة الظروف الاقتصادية، التي أدت إلى ارتفاع الفائدة المفروضة من المصارف فضلاً عن الشروط غير الميسرة لمنح الائتمان بمعنى ان الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع لذا يجب على المصارف العمل على تحقيق التوازن ومراقبة مستويات السيولة والإقراض بما يسهم في تحقيق نمو متوازن يخلق الطلب على القروض ويستقطب ودائع جديدة وهذا الأمر يستلزم وجود إدارة كفؤة للموجودات والمطلوبات تسهم في خفض حجم المخاطرة لأن ارتفاع الفجوة يدل على انخفاض الثقة في القطاع المصرفي وبالعكس (الدعمي، 2020، ص54).

3-2-3 العائد على أصول القطاع المصرفي

يعتبر هذا المقياس من المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء والتي تهم الإدارة والملاك والمستثمرين، حيث يقيس مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام الموجودات وبالتالي تعمل كمقياس لفعالية ونشاط الإدارة، ويحسب من خلال قسمة صافي الربح على مجموع الأصول (يامين، 2018، ص39). وتقاس بقسمة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

3-2-4 نسبة القروض إلى الودائع

تمثل هذه النسبة مؤشر لسيولة المصرف وتمثل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وكلما كبرت هذه النسبة كلما قلت سيولة المصرف، وهي مقياس شائع الاستخدام لتقييم مخاطر السيولة والائتمان (عيسى، وسمية، وعبد الرؤوف، 2021، ص35)، وأن الجهاز المصرفي استناداً إلى انخفاض هذا المؤشر يحتفظ بسيولة كافية وهو غير معرض إلى أي مخاطر في حال وجود أي سحوبات مفاجئة منه.

3-2-5 نسبة القروض لإجمالي الأصول

تعتبر هذه النسبة أهم مقياس لنسبة القروض المستخدمة في رأس المال لتمويل الأصول وكلما زادت النسبة ارتفعت المخاطر في المصرف (مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، 2018، ص18)، وتقاس بقسمة القروض إلى إجمالي الأصول.

3-2-6 نسبة تغطية مؤونات القروض للقروض المتعثرة

يتم تشكيل مؤونات ومخصصات بمبالغ كبيرة لمواجهة مخاطر عدم السداد، وتقاس بنسبة الديون المعدومة إلى إجمالي الاحتياطيات.

3-2-7 المخاطر المصرفية:

وتمثل مجموع المخاطر الائتمانية الناتجة عن النشاط المصرفي والمخاطر التشغيلية لدى المصارف محسوبة على أساس النماذج الداخلية لكل مصرف, والمخاطر السوقية يقصد بها المخاطرة بخسارة الأدوات المالية الناشئة عن التغييرات في أسعار السوق، وهي المخاطر المترتبة على محفظة ما إما محفظة استثمارية أو محفظة تداول، وتمثل المخاطر التي تنشأ نتيجة للاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على سوق رأس المال نتيجة العديد من الأسباب التي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار، وتمثل القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة الأصول المالية المعدة التداول.

3-2-8 معدل خسارة القروض

يتطلب الارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض اهتماماً أكبر من قبل الجهات الإشرافية والرقابية والعمل على توجيه المصارف بأخذ مخصصات إضافية للتحوط المستقبلي وتغطية الديون المتعثرة بشكل أكبر، فضلاً عن وضع ضوابط لتقييد الديون المتعثرة لحماية الجهاز المصرفي من التعثر وتعزيز سلامته المالية (مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، 2018، ص18)، وتقاس بقسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

3-2-9 التقلب في حقوق الملكية لدى البنوك

وتمثل معدل التغير في حقوق الملكية حيث تتكون القاعدة الرأسمالية للمصرف من شريحتين تتضمنان مجموعة من العناصر الموجبة والسالبة مع عناصر يتم خصمها وعناصر لا يعتد بها ويتم تحييدها في إطار حساب الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال وذلك لتفادي أية تقلبات غير حقيقية في حقوق الملكية للمصرف.

الفصل الرابع

إجراءات بناء واختبار النموذج القياسي لمؤشر الإجهاد المصرفي في سورية والأردن

يعتبر اختبار الجهد المصـــرفي من اهم مقاييس حالة القطاع المصـــرفي فهو مؤشـــر لقدرة المصـــارف على مواجهة الأزمات ومعرفة وضـــعها الحالي تحوطا من حالة الانهيار أو الإفلاس، وبالتالي فان قرارات الانتعاش أو التحوط سـتكون معتمدة على القدرة التنبؤية لهذه المؤشـرات وما مدى تطابقها مع الواقع، وفيما يلي الفروق في كل من سورية والأردن من ناحية تطور المؤشرات ودلالتها، وأخيرا يتم بناء نموذج الإجهاد المصـــرفي القائم على حســـاب القيم المعيارية لكل من المؤشرات الداخلة في النموذج وتحسب عن طريق المعادلة التالية:

القيمة المعيارية للمؤشر = (قيمة السنة الحالية – متوسط الفترة) / الانحراف المعياري للفترة

- **عينة ومؤشرات الدراسة:**

اعتمد البحث على دراسة عدد من مؤشرات الجهد المصرفي للقطاع المصرفي الخاص في سورية والقطاع المصـرفي الخاص في الأردن وذلك لجميع المصـارف المدرجة في سـوق الأوراق المالية الخاصة بكل بلد, وتم تحديد عدد من مؤشرات الجهد المصرفي وهي على الشكل التالي:

الرمز	المؤشر	طريقة الحساب
K1	مجموع قيم الودائع في القطاع المصرفي	مجموع قيم الودائع في القطاع المصرفي
k2	فجوة التمويل	متوسط الودائع– متوسط القروض
K3	العائد على أصول القطاع المصرفي	صافي الربح/إجمالي الأصول
K4	نسبة القروض إلى الودائع	إجمالي القروض/إجمالي الودائع
K5	نسبة القروض لإجمالي الأصول	القروض/إجمالي الأصول
K6	نسبة تغطية مؤونات القروض للقروض المتعثرة	الديون المعدومة/إجمالي الاحتياطيات
K7	إجمالي المخاطر	مجموع المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية
K8	معدل خسارة القروض	القروض المتعثرة/إجمالي القروض
K9	التقلب في حقوق الملكية لدى البنوك	معدل التغير في حقوق الملكية

4-1 دراسة الفروق بين إجمالي الودائع في سورية وإجمالي الودائع في الأردن:

ان دراســة تطور حجم الودائع تشــير إلى مقدرة البنوك على رفع مســتوى التوظيف والقدرة على تطوير حجم أعمالها, وفيما يلي دراســة لتطور حجم الودائع والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-1-1 تطور إجمالي الودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

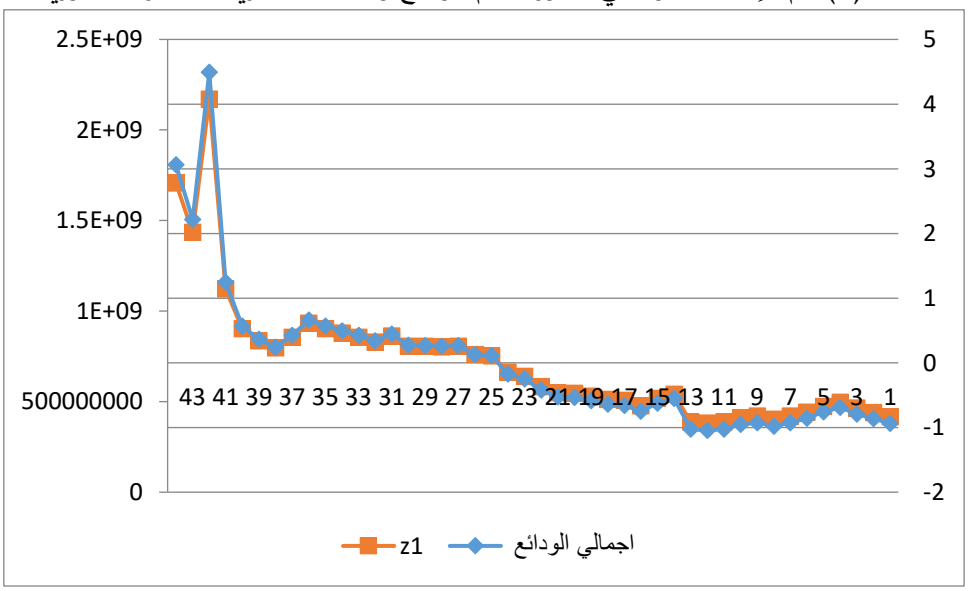
يظهر الجدول التالي قيم الإحصــاء الوصــفي لحجم الودائع وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (1) قيم الإحصاء الوصفي لتطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	إجمالي الودائع	القيمة المعيارية لإجمالي الودائع
Mean	708,985,472.08	0.0000
Std	395,035,843.14	1.0000
c.v	0.56	-
Max	2,318,942,666.12	4.08
Min	341,429,350.79	0.93-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (1) قيم الإحصاء الوصفي لتطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **إجمالي الودائع:** بلغ متوسط إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة 708,985,472.08، بانحراف معياري قدره 395,035,843.14 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم كونها اعلى من القيمة المعيارية الدالة على الاستقرار وهي 15%, وقد بلغت أعلى قيمة لإجمالي الودائع 2,318,942,666.12 في عام 2020 من الربع الثاني ويعود ذلك لأن عام 2020 قد شهد سياسة توسعية في قبول الودائع وتوجه الزبائن لفكرة الاستثمار في البنوك إضافة إلى ارتفاع تقييم الودائع بسبب ارتفاع أسعار الصرف, وبلغت ادنى قيمة 341,429,350.79 في عام 2012 من الربع الرابع حيث كان عام انخفاض الودائع بسبب التخوف من اشتداد الآزمة, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة انخفاض حتى عام نهاية عام 2012, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات بطيئة حتى نهاية عام 2015, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة وذلك بسبب عودة الثقة في الاستثمارات البنكية والأمان المصرفي.
- **القيمة المعيارية لإجمالي الودائع (Z1):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لإجمالي الودائع 4.08 في عام 2020 من الربع الثاني ويعود ذلك لأن عام 2020 قد شهد سياسة توسعية في قبول الودائع وتوجه الزبائن لفكرة الاستثمار في البنوك إضافة إلى ارتفاع تقييم الودائع بسبب ارتفاع أسعار الصرف, وبلغت ادنى قيمة −0.93 في عام 2012 من الربع الرابع حيث كان عام انخفاض الودائع بسبب التخوف من اشتداد الآزمة, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة انخفاض حتى عام نهاية عام 2012, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات بطيئة حتى نهاية عام 2015 وشكلت نقطة تحول من القيم السلبية إلى القيم الإيجابية وهذا ما يشير إلى التحسن التدريجي في هذا المؤشر, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية الفترة

الزمنية المدروسة وذلك بسبب عودة الثقة في الاستثمارات البنكية والأمان المصرفي إلى ان يبلغ أقصـــاه في نهاية الفترة الزمنية المدروســة بقيم كبيرة وهذا ما يدل على قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي الخاص لهذا المؤشر.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي السوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2010-2015 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة, ومن ثم اصبح القطاع اكثر صلابة وقدرة على التحمل بشكل تدريجي بدا من عام 2016 حتى عام 2020.

4-1-2 تطور إجمالي الودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

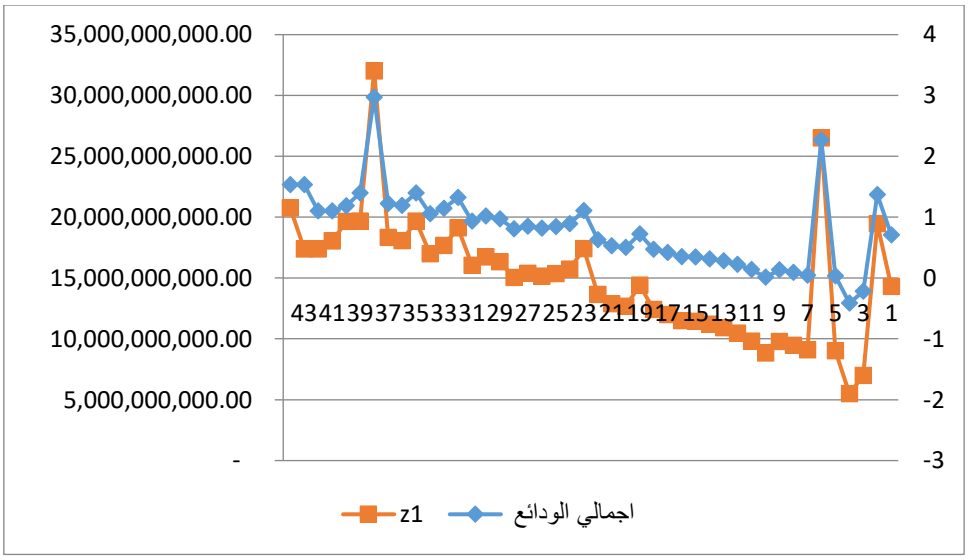
يظهر الجدول التالي قيم الإحصـاء الوصـفي لحجم الودائع وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (2) قيم الإحصاء الوصفي لتطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	إجمالي الودائع	القيمة المعيارية لإجمالي الودائع
Mean	19,015,162,030.72	0.0000
Std	3,203,679,312.89	1.0000
c.v	0.17	-
Max	29,841,980,335.86	3.40
Min	12,935,352,383.40	1.83-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (2) تطور حجم الودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

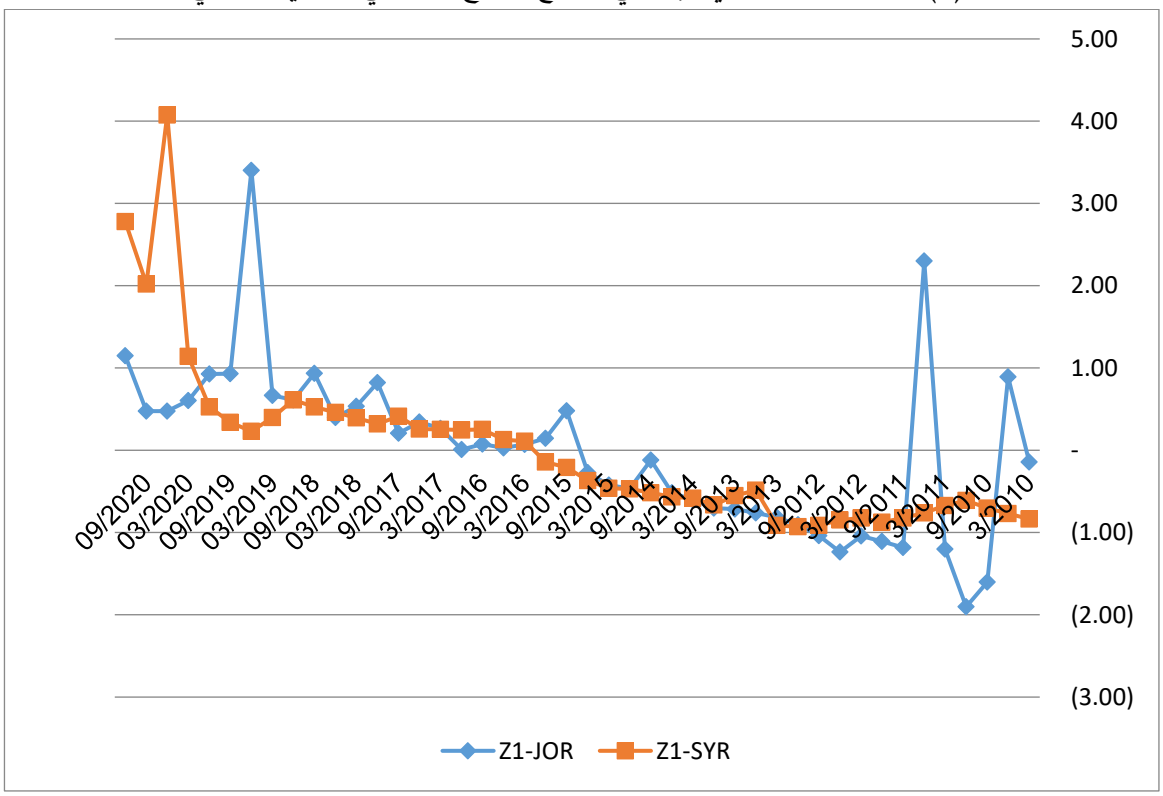
- **إجمالي الودائع:** بلغ متوسط إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة 19,015,162,030.72، بانحراف معياري قدره 3,203,679,312.89 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود استقرار نسبي بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لإجمالي الودائع 29,841,980,335.86 في عام 2019 من الربع الثاني ويعود ذلك إلى التطور الإيجابي المستمر لإجمالي الودائع مما جعل ان اعلى القيم تظهر في نهاية السلسلة الزمنية وهذا ما يشير إلى تطور القطاع المصرفي الأردني, وبلغت ادنى قيمة 12,935,352,383.40 في عام 2010 من الربع الرابع حيث كان بداية السلسلة الزمنية وتتالت القيم بالارتفاع مع تطور الزمن, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب في بداية السلسلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2011, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات بطيئة حتى نهاية عام 2020, بسبب تطور القطاع المصرفي في الأردن والتوجه الكبير نحو الاعتماد على المصارف في جميع التعاملات المالية.
- **القيمة المعيارية لإجمالي الودائع (Z1):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لإجمالي الودائع 3.40 في عام 2019 من الربع الثاني ويعود ذلك لتطور القطاع المصرفي, وبلغت ادنى قيمة -1.90 في عام 2010 من الربع الرابع وهذه القيمة تشير إلى ان السنوات التالية هي افضل, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب في بداية السلسلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2011, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات بطيئة حتى نهاية عام 2020, بسبب تطور القطاع المصرفي وهذا ما يدل على قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي الخاص لهذا المؤشر.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تطور متلاحق وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السلبية إلى الإيجابية في الربع الثاني من عام 2015.

4-1-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لإجمالي الودائع بين القطاع المصـــرفي الســـوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لإجمالي الودائع لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور، وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (3) تطور القيمة المعيارية لإجمالي الودائع للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشـــكل الســـابق نلاحظ ان كلا المؤشـــرين يأخذان منحى التطور الإيجابي من بداية السـلسـلة حتى نهايتها حيث انطلق كلا المؤشـرين من القيم السـلبية ليصـل اعلى القيم لهما في نهاية السلسلة, ولكن يختلفان في بداية السلسلة ونهايتها حيث كانت القيم في القطاع المصـرفي الأردني اشـــد تقلبا, ومن خلال قراءة البيانات نلاحظ ان عام 2015 شـــكل نقطة تحول لكلا المؤشرين وذلك باعتبارها السنة الوسيطة في السلسلة الزمنية وهذا ناتج عن ان المؤشرين يتجهان إلى التطور الإيجابي ولا يوجد تقلبات شديدة.

4-2 دراسة الفروق بين فجوة التمويل في سورية وفجوة التمويل في الأردن:

ان دراسة تغير فجوة التمويل تشير إلى تغير مقدرة البنوك على منح التمويل والتوسع في المنح من خلال اعتماد سياسات واضحة حيث ان الفجوة الكبيرة تدل على السياسة الانكماشية والفجوة الصغير تدل على الحالة التوسعية ولكل منها مخاطرها, وفيما يلي دراس لتغير فجوة التمويل والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-2-1 تطور فجوة التمويل والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

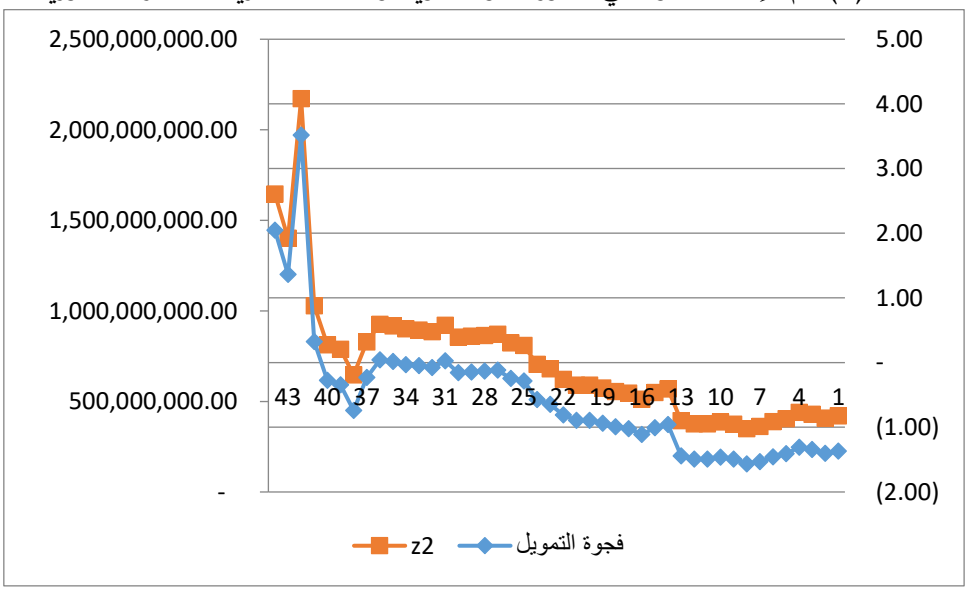
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لفجوة التمويل وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (3) قيم الإحصاء الوصفي لتطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	فجوة التمويل	القيمة المعيارية لفجوة التمويل
Mean	518,615,044.33	0.0000
Std	355,364,284.33	1.0000
c.v	0.69	-
Max	1,969,484,097.09	4.08
Min	154,720,761.80	1.02-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (4) قيم الإحصاء الوصفي لتطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **فجوة التمويل:** بلغ متوسـط فجوة التمويل خلال فترة الدراسـة 518,615,044.33، بانحراف معياري قدره 355,364,284.33 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمـة لفجوة التمويـل 1,969,484,097.09 في عـام 2020 من الربع الثـاني ويعود ذلك لان عام 2020 قد شـهد إقبال كبير من ناحية الودائع وارتفاع الاستثمار في البنوك إضـافة إلى ارتفاع تقييم الودائع بسبب ارتفاع أسعار الصرف وكانت السياسة الائتمانية سياسة حذرة في المنح حيث كان هناك توجه في المنح لبعض الأنشـــطة أهمها الإنتاجية والعقارية, وبلغت ادنى قيمـة 154,720,761.80 في عـام 2011 من الربع الرابع حيـث كـان عـام انخفاض الودائع بســبب التخوف من اشــتداد الآزمة مع ارتفاع حالة التعثر والســداد بســبب التخوف, ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة انخفاض حتى نهاية عام 2012, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات متزايدة حتى نهاية عام 2019 ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الودائع مقارنة بحجم المنح بســـبب حالات التريث, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروســـة وذلك بســـبب ارتفاع تقييم حجم الودائع إلى جانب ارتفاع فعلي فيها في ظل ارتفاع تدريجي في القروض.
- **القيمة المعيارية لفجوة التمويل (Z2):** بلغ متوســـط القيمة المعيارية لفجوة التمويل خلال فترة الدراسـة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشـير إلى سـلامة حسـاب المؤشـر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمـة المعيارية لفجوة التمويل 4.08 في عام 2020 من الربع الثاني ويعود ذلك لان عام 2020 قد شهد ارتفاع قدرة البنك على مواجهة مخاطر التعثر بسبب ارتفاع حجم الودائع وارتفاع قدرتها على التمويل, وبلغت ادنى قيمة -1.02 في عام 2012 من الربع الرابع حيث كان عام انخفاض الودائع بسـبب التخوف من اشـتداد الآزمة وضـعف قدرة البنوك على تحمل المخاطر, , ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار بمعدلات سلبية حتى نهاية عام 2012, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات متزايدة

حتى نهاية عام 2019 ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الودائع مقارنة بحجم المنح بسبب حالات التريث وكان الربع الرابع من عام 2015 نقطة التحول من التقدير السلبي إلى الإيجابي, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات كبيرة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة وذلك بسبب ارتفاع تقييم حجم الودائع إلى جانب ارتفاع فعلي فيها في ظل ارتفاع تدريجي في القروض.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي السوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2010-2015 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة وكان هناك حالة من الإجهاد المصرفي العالي لهذا المؤشر, ومن ثم اصبح القطاع اكثر صلابة وقدرة على التحمل بشكل تدريجي بدا من عام 2016 حتى عام 2020.

4-2-2 تطور فجوة التمويل والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

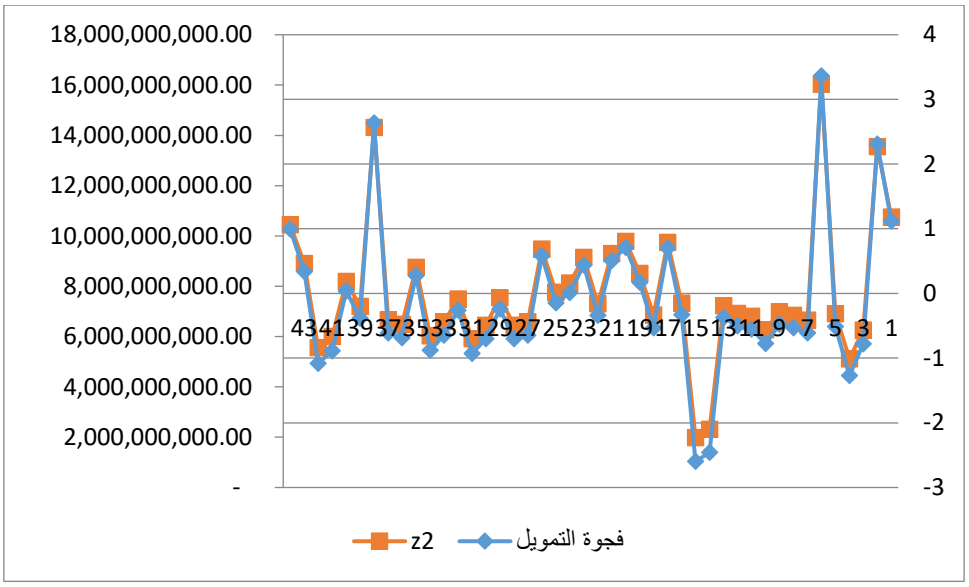
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لفجوة التمويل وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (4) قيم الإحصاء الوصفي لتطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	فجوة التمويل	القيمة المعيارية لفجوة التمويل
Mean	7,289,550,054.01	0.0000
Std	2,803,774,283.98	1.0000
c.v	0.38	-
Max	16,356,565,771.00	5.12
Min	1,032,045,122.87	1.51-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (5) تطور فجوة التمويل وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **فجوة التمويل:** بلغ متوسط فجوة التمويل خلال فترة الدراسة 7,289,550,054.01، بانحراف معياري قدره 2,803,774,283.98 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لفجوة التمويل 16,356,565,771.00 في عام 2011 من الربع الثاني ويعود ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الودائع الناتج عن إعادة تقييمها, وبلغت ادنى قيمة 1,032,045,122.87 في عام 2013 من الربع الثالث بسبب انخفاض الودائع وارتفاع التمويل مما ساهم في تقليص الفجوة, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب شديد في بداية السلسلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2011, ومن ثم مرحلة تقلب بمعدلات معتدلة حتى نهاية عام 2020, بسبب التفاوت في حجم الودائع والتسهيلات ما بين السنوات.
- **القيمة المعيارية لفجوة التمويل (Z2):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لفجوة التمويل خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لفجوة التمويل 3.23 في عام 2011 من الربع الثاني ويعود ذلك لقدرة البنك على تحمل المخاطر بسبب ارتفاع حجم الودائع مقارنة بالتسهيلات,

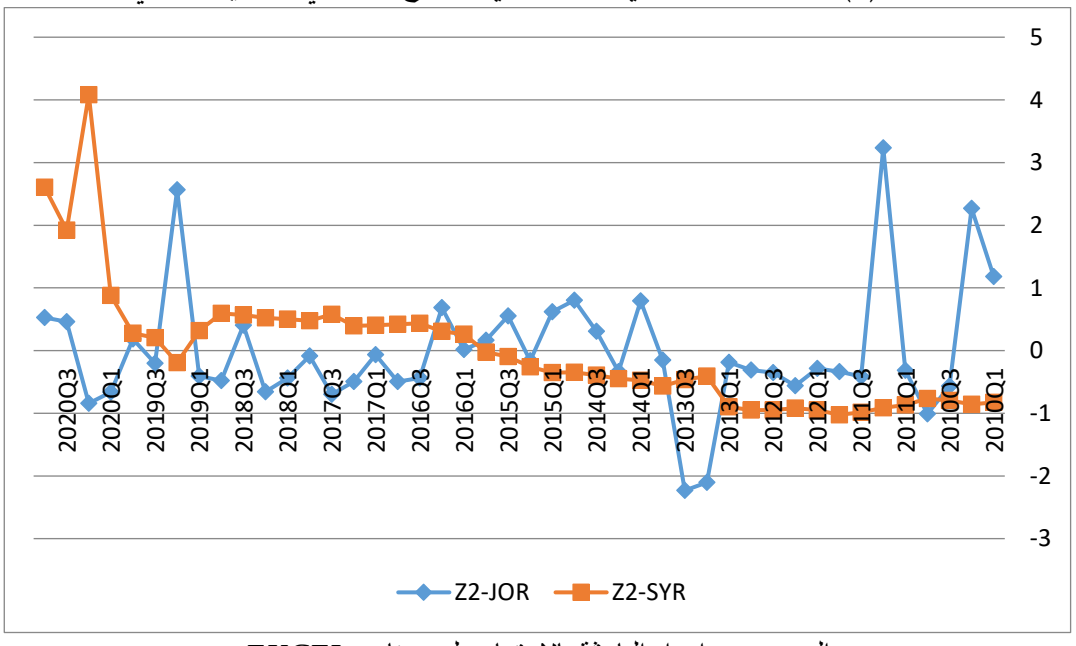
وبلغت ادنى قيمة 2.23- في عام 2013 من الربع الثالث وهذه القيمة تشـــير إلى ان البنوك في مرحلة حرج اكثر من باقي السنوات بسبب معدلات التوظيف المرتفعة, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب شديد في بداية السلسلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2011 وهذا ما يشـــير إلى تغير حالة البنك بين الجهاد وحالة القدرة الجيدة, ومن ثم مرحلة تقلب بمعدلات معتدلة حتى نهاية عام 2020, بســـبب التفاوت في حجم الودائع والتسـهيلات ما بين السـنوات وهذا ما يشـير إلى عدم اسـتقرار حالة الإجهاد المصـرفي بسـبب تقلب القيم بين السلبية والإيجابية.

ومن ما ســبق نســتنتج بان القطاع المصــرفي الأردني شــهد حالة تقلب وهذا ما يشــير إلى انخفاض قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصـرفي بسـبب عدم القدرة على السـيطرة على هذا المؤشـر وجعله يتطور بشـكل منتظم, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السـلبية إلى الإيجابية في نقاط متعددة من السلسلة المدروسة.

4-2-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لفجوة التمويل بين القطاع المصرفي السوري والأردني

نلاحظ من القيمة المعيارية لفجوة التمويل لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (6) تطور القيمة المعيارية لفجوة التمويل للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان المؤشرين يختلفان حيث شهد المؤشر السوري حالة تصاعدية بينما شهد المؤشر الأردني حالة تقلب، ولكن الحالة السورية ناتجة عن ارتفاع حجم الفجوة وهذا ما يدل على ضعف القدرة على التوظيف, بينما التقلب هو ناتج عن اختلاف حجم المنح وهذا ما ساهم في تقليص وتضخيم الفجوة ما بين السنوات, وبذلك نستنتج بان الحالة السورية اشد خطرا من الحالة الأردنية.

4-3 دراسة الفروق بين معدل العائد على الأصول في سورية ومعدل العائد على الأصول في الأردن:

ان دراسة تغير معدل العائد على الأصول تشير إلى مقدرة البنوك على رفع مستوى الربحية والاستمرارية في العمل والقدرة على الاستفادة من التوظيف والاستثمار, وفيما يلي دراسة لتطور معدل العائد على الأصول والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-3-1 تطور معدل العائد على الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

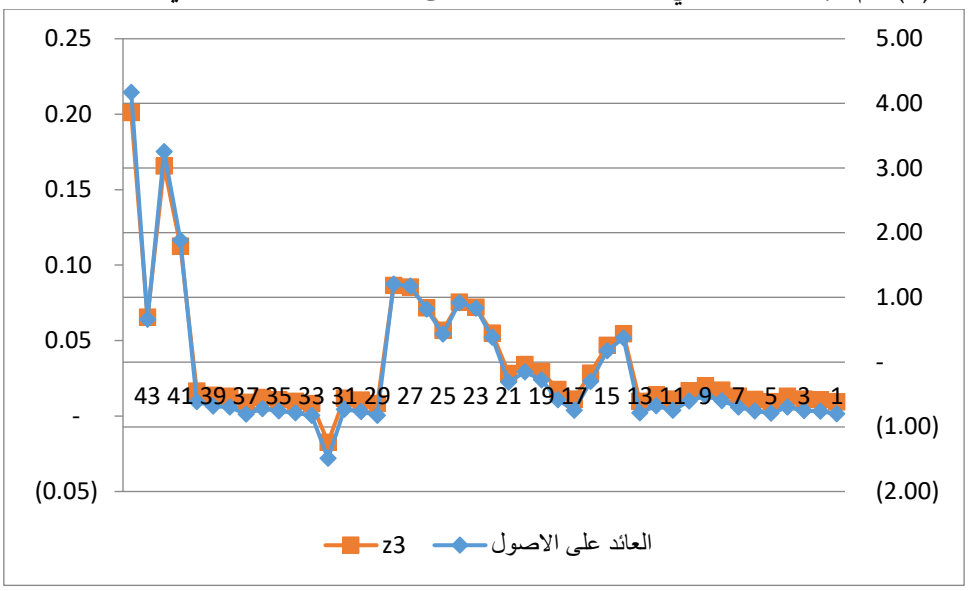
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمعدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (5) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	معدل العائد على الأصول	القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول
Mean	0.03	0.0000
Std	0.05	1.0000
c.v	1.54	-
Max	0.21	3.86
Min	0.03-	1.24-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (7) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **معدل العائد على الأصول:** بلغ متوسط معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة 0.03، بانحراف معياري قدره 0.05 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب شديد بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول 0.21 في عام 2020 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2020 قد شهد سياسة توسعية في منح الائتمان إلى جانب تحقيق أرباح غير محققة بسبب ارتفاع أسعار الصرف, وبلغت ادنى قيمة -0.03 في عام 2017 من الربع الرابع بسبب تحقيق خسائر القطع البنيوي بسبب انخفاض أسعار الصرف, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار حتى عام نهاية عام 2014, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات متباينة حتى نهاية عام 2018 بسبب تقلب أسعار الصرف وتقلب الربح البنيوي, وتبعتها مرحلة استقرار حتى عام 2019 بعد انخفاض حاد بالمعدلات بسبب ارتفاع حجم الأصول بمعدلات متزايدة, والمرحلة الأخيرة هي مرحلة ارتفاع حاد في عام 2020 بسبب التوسع في الائتمان إضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف بشكل كبير في هذا العام.
- **القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول (Z3):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى

سـلامة حسـاب المؤشـر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصـول 3.86 في عام 2020 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2020 قد شـهد ارتفاع أسـعار الصـرف إلى جانب التوسـع في الائتمان, وبلغت ادنى قيمة -1.24 في عام 2017 من الربع الرابع حيث كان عام تحقيق خسـائر بنيوية, ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة اسـتقرار حتى عام نهاية عام 2014 وشـكلت نقطة تحول بين السـلبي والإيجابي, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات متباينة حتى نهاية عام 2018 بسـبب تقلب أسـعار الصـرف وتقلب الربح البنيوي وبقيت ضـمن المجال الإيجابي, وتبعتها مرحلة اسـتقرار حتى عام 2019 بعد انخفاض حاد بالمعدلات بسـبب ارتفاع حجم الأصـول بمعدلات متزايدة وانتقال المؤشـر إلى السـلبية, والمرحلة الأخيرة هي مرحلة ارتفاع حاد في عام 2020 بسـبب التوسع في الائتمان إضـافة إلى ارتفاع أسعار الصرف بشكل كبير في هذا العام وكان المؤشر بأعلى القيم الإيجابية له خلال الفترة المدروسة.

ومن ما سـبق نسـتنتج بان القطاع المصـرفي السـوري الخاص واجه مرحلة حرجة من ناحية تحقيق الأرباح وخاصـة ان معظم الأرباح ناتجة عن إعادة تقييم القطع البنيوي وليسـت ناتجة عن النشاط المصرفي الفعلي وهذا ما أثبتته القيمة المعيارية بسبب تقلبها.

4-3-2 تطور معدل العائد على الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

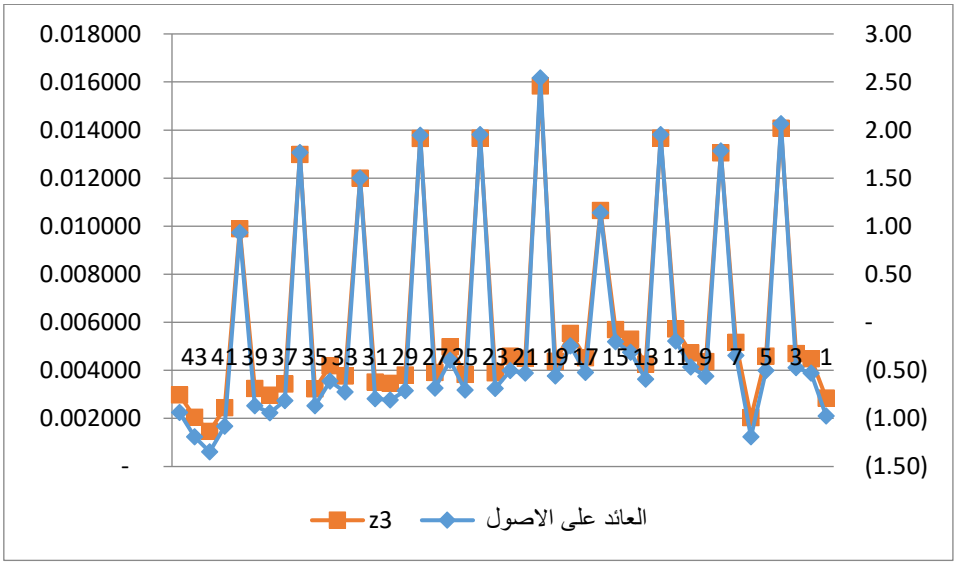
يظهر الجدول التالي قيم الإحصـاء الوصـفي لمعدل العائد على الأصـول وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (6) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	معدل العائد على الأصول	القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول
Mean	0.0022	0.0000
Std	0.0055	1.0000
c.v	0.0043	-
Max	0.7844	2.46
Min	0.0162	1.13-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (8) تطور معدل العائد على الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **معدل العائد على الأصول:** بلغ متوسط معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة 0.002، بانحراف معياري قدره 0.005 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب كبير بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول 0.0162 في عام 2014 من الربع الرابع ويعود ذلك إلى ارتفاع الربح الصافي مقارنة بحجم الأصول, وبلغت ادنى قيمة 0.0006 في عام 2020 من الربع الثاني بسبب ارتفاع حجم الأصول مقارنة بالربح الصافي, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يشهد حالة تقلب مستمرة خلال الفترة المدروسة وذلك بسبب تقلب الربح الصافي في ظل استقرار إجمالي الأصول.

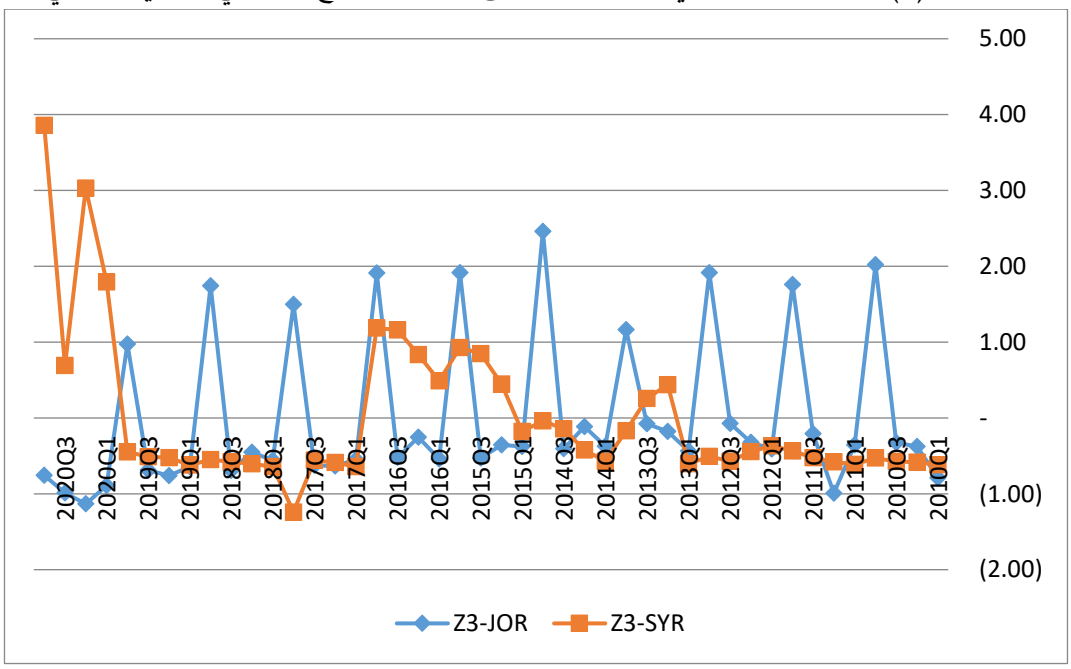
- **القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول (Z3):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول 2.46 في عام 2014 من الربع الرابع ويعود ذلك لتطور الربح الصافي بشكل ملحوظ, وبلغت ادنى قيمة -1.13 في عام 2020 من الربع الثاني وهذه القيمة تشير إلى انخفاض قدرة المصارف على تحقيق الأرباح, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يشهد حالة تقلب مستمرة خلال الفترة المدروسة وذلك بسبب تقلب الربح الصافي في ظل استقرار إجمالي الأصول وقد تقلب المؤشر بين القيم السلبية والإيجابية مما يخفض معدل الثقة بهذه الفترة.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تقلبات حادة, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السلبية إلى الإيجابية بشكل جيبي مما يساهم في رفع معدلات القلق تجاه قدرة البنوك على استقرار أرباحها.

4-3-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول بين القطاع المصرفي السوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (9) تطور القيمة المعيارية لمعدل العائد على الأصول للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان كلا المؤشرين يشهدان حالة تقلب بالمؤشر وان هناك عدة فترات شهد قيما سلبية ولكن المؤشر في سورية يعتبر اكثر استقرارا ولكنه يشهد حالة من الإجهاد من ناحية تحقيق الربح بشكل كبير بسبب ان الفترات السلبية هي مرتفعة تجاه الفترات الإيجابية وهذا ما شكل عاملا سلبيا, بينما التقلب بين الإيجابية والسلبية لبنوك الأردن قد اكسبها قدرة تحمل اكبر.

4-4 دراسة الفروق بين نسبة القروض للودائع في سورية ونسبة القروض للودائع في الأردن:

ان دراسة تطور نسبة التوظيف تشير إلى مقدرة البنوك على رفع مستوى التوظيف والقدرة على تطوير حجم أعمالها, وفيما يلي دراس لتطور نسبة القروض للودائع والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-4-1 تطور نسبة القروض للودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

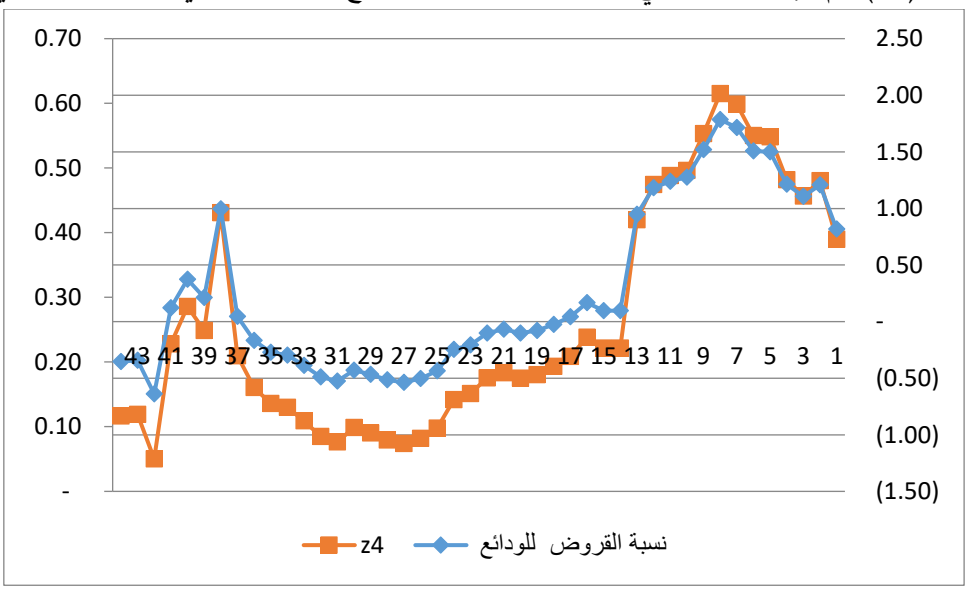
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لنسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (7) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	نسبة القروض للودائع	القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع
Mean	0.31	0.0000
Std	0.13	1.0000
c.v	0.42	-
Max	0.57	2.01
Min	0.15	1.21-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (10) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **نسبة القروض للودائع:** بلغ متوسط نسبة القروض للودائع خلال فترة الدراسة 0.31، بانحراف معياري قدره 0.13 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة القروض للودائع 0.57 في عام 2011 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2011 قد شهد انخفاض بحجم الودائع بسبب اندلاع الأزمة في سورية وانخفاض معدلات التوظيف, وبلغت ادنى قيمة 0.15 في عام 2020 من الربع الثاني حيث كان عام ارتفاع الودائع وتقييد

التوظيف, ونلاحظ من الشـــكل البياني بان المؤشـــر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع حتى نهاية عام 2011 بسـبب انخفاض حجم الودائع مقارنة بالقروض, ومن ثم مرحلة انخفاض حاد حتى نهاية عام 2017 بســـبب التريث في المنح, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى انخفضت بشكل تدريجي في عام 2020 بسبب ارتفاع تقييم الودائع.

- **القيمة المعيارية لنسـبة القروض للودائع (Z4):** بلغ متوسـط القيمة المعيارية لنسـبة القروض للودائع خلال فترة الدراسـة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشـير إلى سـلامة حسـاب المؤشـر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لنسـبة القروض للودائع 2.01 في عام 2011 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2011 قد شـهد حالة سـحب الودائع وتوجه الزبائن نحو الادخار السلبي بسبب الآزمة, وبلغت ادنى قيمة -1.21 في عام 2020 من الربع الثاني حيث كان عام ارتفاع تقييم الودائع, ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع حتى نهاية عام 2011 بســـبب انخفاض حجم الودائع مقارنة بالقروض وشـــكلت القيم الإيجابية العليا, ومن ثم مرحلة انخفاض حاد حتى نهاية عام 2017 بســـبب التريث في المنح مما سـبب في ظهور التقييم السـلبي للمؤشـر, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة وارتفعت لتصـل إلى بعض القيم الإيجابية وثم انخفضـت بشكل تدريجي في عام 2020 بسبب ارتفاع تقييم الودائع وتشكيل قيم سلبية للمؤشر.

ومن ما سـبق نسـتنتج بان القطاع المصـرفي السـوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2012-2017 بسـبب الظروف الاقتصـادية المحيطة مما شـكل قيم سـلبية للمؤشـر, ومن ثم اصبح القطاع اكثر قلقا بسبب التقلبات الحادة.

4-4-2 تطور نسبة القروض للودائع والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

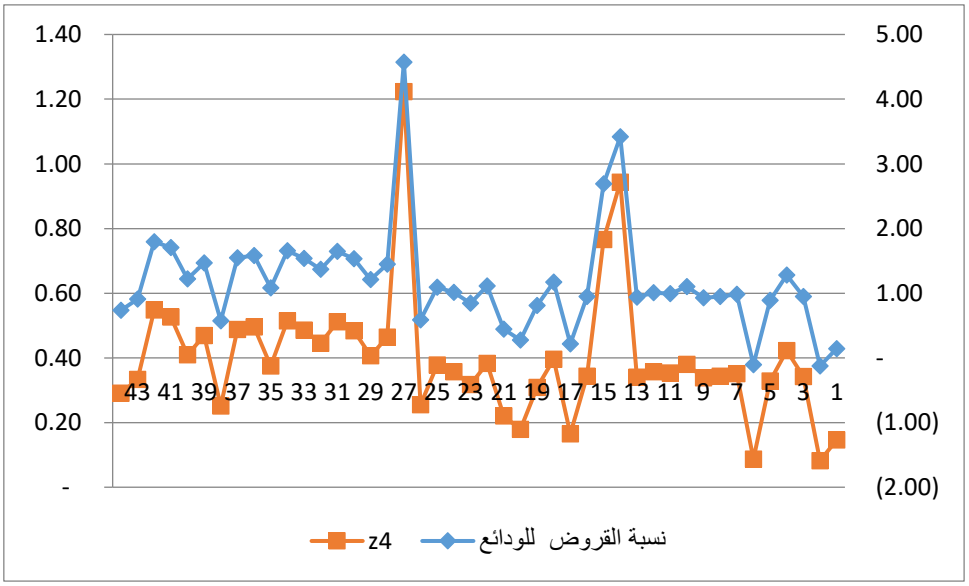
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لنسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (8) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	نسبة القروض للودائع	القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع
Mean	0.64	0.0000
Std	0.16	1.0000
c.v	0.26	-
Max	1.31	4.12
Min	0.38	1.59-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (11) تطور نسبة القروض للودائع وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **نسبة القروض للودائع:** بلغ متوسط نسبة القروض للودائع خلال فترة الدراسة 0.64، بانحراف معياري قدره 0.16 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود استقرار نسبي بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة القروض للودائع 1.31 في عام 2016 من الربع الثالث ويعود ذلك إلى ارتفاع القروض مقارنة بالودائع مما جعل ان اعلى القيم تظهر في نهاية السلسلة الزمنية, وبلغت ادنى قيمة 0.38 في عام 2010 من الربع الثاني ارتفعت الودائع بشكل ملحوظ, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بمرحلة تقلبات ضعيفة مما يولد استقرار نسبي ولكن ظهور القيم المتطرفة رفع من حالة التقلب وعدم الاستقرار.

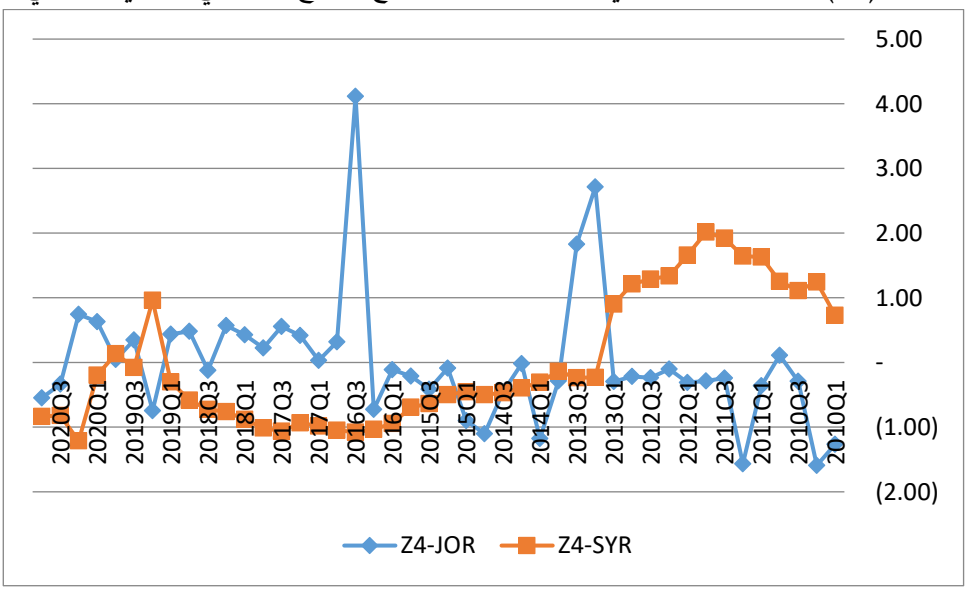
- **القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع (Z4):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع 4.12 في عام 2016 من الربع الثالث ويعود ذلك لارتفاع ملحوظ في حجم الودائع, وبلغت ادنى قيمة 1.59- في عام 2010 من الربع الثاني وهذه القيمة تشير إلى ضعف القدرة على التوظيف, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بمرحلة تقلبات وشهدها في القسم الأول من السلسلة بمعدلات اغلبها سلبي, بينما القسم الثاني من السلسلة شهد تقلبات اغلب القيم إيجابية مما يولد استقرار نسبي إيجابي مع مرور الزمن.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تطور متلاحق وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصـــرفي من ناحية القدرة على التوظيف, حيث بلغت القيمة المعيارية اغلب قيمها الإيجابية في القسم الثاني من السلسلة.

4-4-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع بين القطاع المصرفي السوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لنسـبة القروض للودائع لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (12) تطور القيمة المعيارية لنسبة القروض للودائع للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان المؤشرين يأخذان شكلين مختلفين من التغير وخاصة من ناحية التغير بين القيم السلبية والإيجابية, حيث نلاحظ ان المؤشر السورية حقق قيم سلبية في النصف الثاني من السلسلة المدروسة, بينما المؤشر الأردني حقق اغلب القيم إيجابية خلال القسم الثاني من السلسلة وهذا ما يشير إلى تحسن المؤشر الأردني وتراجع المؤشر السوري.

4-5 دراسة الفروق بين نسبة القروض إلى الأصول في سورية ونسبة القروض إلى الأصول في الأردن:

ان دراسة تطور حجم الودائع تشير إلى مقدرة البنوك على رفع مستوى التوظيف والقدرة على تطوير حجم أعمالها, وفيما يلي دراس لتطور نسبة القروض إلى الأصول والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-5-1 تطور نسبة القروض إلى الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

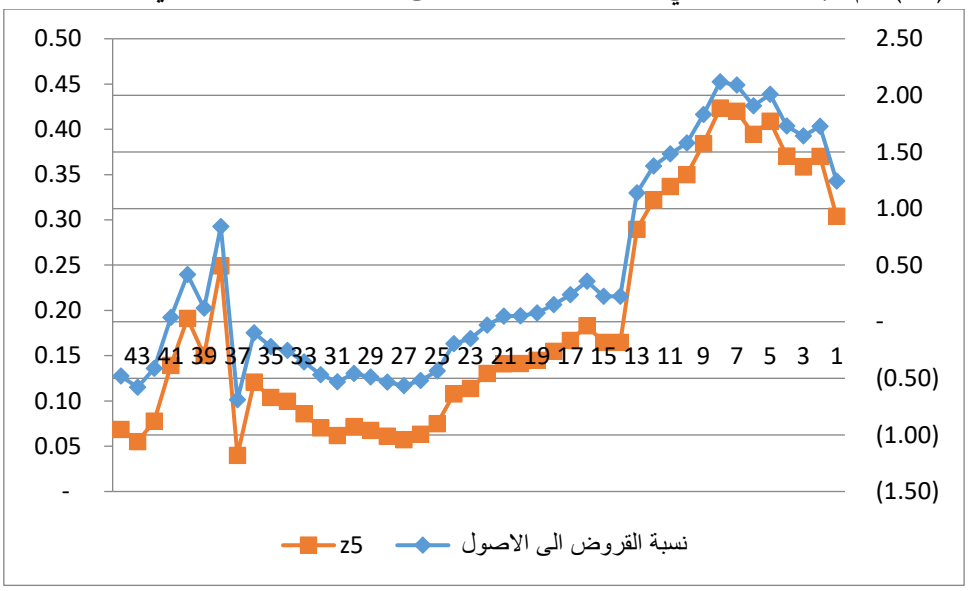
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لنسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (9) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	نسبة القروض إلى الأصول	القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول
Mean	0.24	0.0000
Std	0.11	1.0000
c.v	0.48	-
Max	0.45	1.89
Min	0.10	1.18-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (13) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **نسبة القروض إلى الأصول:** بلغ متوسط نسبة القروض إلى الأصول خلال فترة الدراسة 0.24، بانحراف معياري قدره 0.11 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة القروض إلى الأصول 0.45 في عام 2011 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2011 قد شهد انخفاض في حجم الأصول في ظل منح القروض, وبلغت ادنى قيمة 0.10 في عام 2019 من الربع الثالث بسبب تقييد المنح وارتفاع حجم الأصول التدريجي, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع حتى عام نهاية عام 2011, ومن ثم مرحلة انخفاض تدريجي بمعدلات متغيرة حتى نهاية عام 2017 بسبب حالة التريث وارتفاع تقييم الأصول, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات مختلفة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة وذلك بسبب عودة المنح إلى جانب اختلاف تقييم الأصول بسبب أسعار الصرف.
- **القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول (Z5):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر , وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لنسبة القروض إلى

الأصول 1.89 في عام 2011 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2020 قد شهد انخفاض في الأصول في ظل استقرار القروض بسبب انخفاض الودائع في هذا العام, وبلغت ادنى قيمة 1.18- في عام 2019 من الربع الثالث حيث كان عام ارتفاع حجم الأصـــول في ظل تقييد المنح بسـبب التخوف من اشـتداد حالات التعثر, ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع حتى عام نهاية عام 2011 وشكل قيم إيجابية خلال هذه الفترة, ومن ثم مرحلة انخفاض تدريجي بمعدلات متغيرة حتى نهاية عام 2017 بســـبب حالة التريث وارتفاع تقييم الأصـول وشـكل المؤشـر قيم سـلبية, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات مختلفة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة وبقيت معظم القيم سلبية خلال هذه الفترة.

ومن ما سـبق نسـتنتج بان القطاع المصـرفي السـوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2012-2020 بسـبب الظروف الاقتصـادية المحيطة, بسـبب انخفاض معدلات منح القروض مقارنة بحجم الأصول بسبب السياسة الانكماشية والحذرة.

4-5-2 تطور نسبة القروض إلى الأصول والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

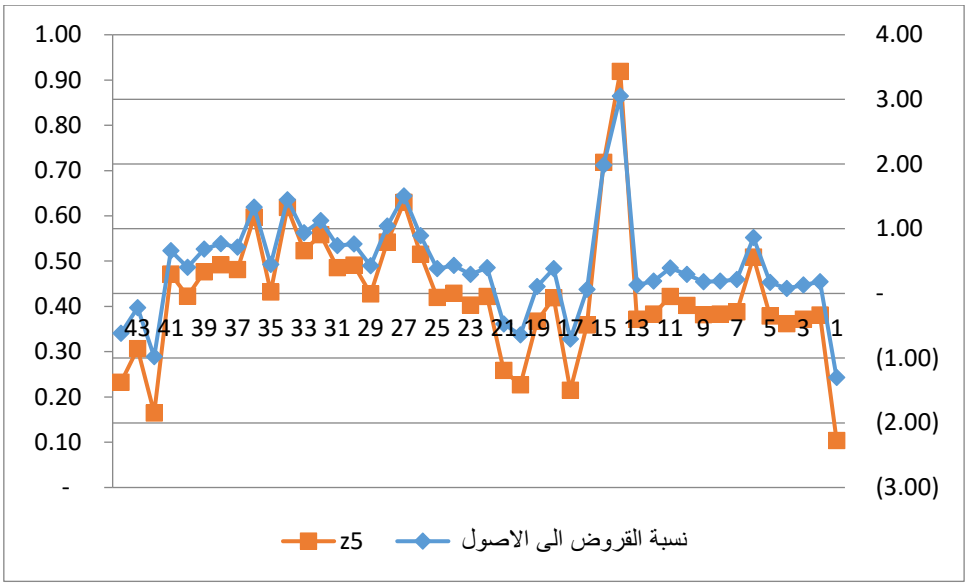
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لنسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (10) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	نسبة القروض إلى الأصول	القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول
Mean	0.49	0.0000
Std	0.11	1.0000
c.v	0.22	-
Max	0.86	3.73
Min	0.24	2.34-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (14) تطور نسبة القروض إلى الأصول وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **نسبة القروض إلى الأصول:** بلغ متوسط نسبة القروض إلى الأصول خلال فترة الدراسة 0.49، بانحراف معياري قدره 0.11 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود استقرار نسبي بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة القروض إلى الأصول 0.86 في عام 2013 من الربع الثاني ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة القروض بشكل استثنائي في ظل استقرار حجم الأصول القروض إلى الأصول, وبلغت ادنى قيمة 0.24 في عام 2010 من الربع الأول حيث كان بداية السلسلة الزمنية وتتالت القيم بالارتفاع مع تطور الزمن, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار في بداية السلسلة الزمنية حتى بداية عام 2013, ومن ثم مرحلة تقلب بمعدلات متغيرة مع ارتفاع في القيم حتى بداية عام 2020 وثم شهد مرحلة انخفاض, بسبب تطور القطاع المصرفي في الأردن وارتفاع حجم القروض.
  - **القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول (Z5):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر , وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول 3.43 في عام 2013 من الربع الثاني ذلك لارتفاع ملحوظ في القروض, وبلغت ادنى

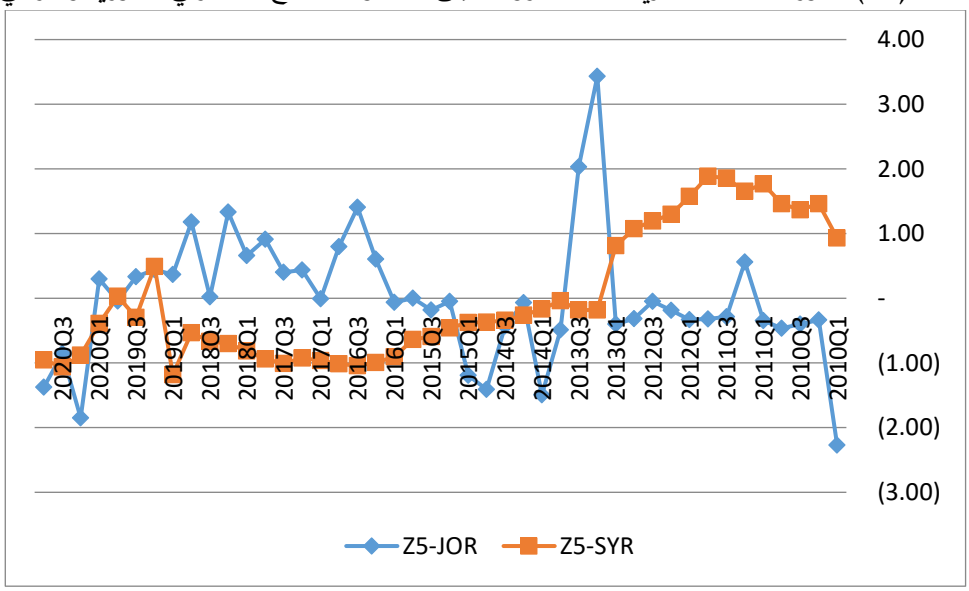
قيمة -2.27 في عام 2010 من الربع الأول وهذه القيمة تشـير إلى ان السـنوات التالية هي افضـل بسـبب تطور حجم القروض, ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار في بداية السلسلة الزمنية حتى بداية عام 2013 وحقق قيم سلبية في معظم الفترة, ومن ثم مرحلة تقلب بمعدلات متغيرة مع ارتفاع في القيم حتى بداية عام 2020 وبقاء قيمة المؤشر إيجابية بسبب تطور القطاع المصرفي في الأردن وارتفاع حجم القروض, وثم شهد مرحلة انخفاض بقيم سلبية بسبب تطور حجم الأصول.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تطور متلاحق وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصـــرفي, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السلبية إلى الإيجابية في النصف الثاني من السلسلة المدروسة.

4-5-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لنسـبة القروض إلى الأصـول بين القطاع المصـرفي السوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لنســبة القروض إلى الأصـــول لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (15) تطور القيمة المعيارية لنسبة القروض إلى الأصول للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان المؤشرين يأخذان شكلين مختلفين من التغير وخاصة من ناحية التغير بين القيم السلبية والإيجابية, حيث نلاحظ ان المؤشر السورية حقق قيم سلبية في النصف الثاني من السلسلة المدروسة, بينما المؤشر الأردني حقق اغلب القيم إيجابية خلال القسم الثاني من السلسلة وهذا ما يشير إلى تحسن المؤشر الأردني وتراجع المؤشر السوري.

4-6 دراسة الفروق بين نسبة تغطية المؤونات في سورية ونسبة تغطية المؤونات في الأردن:

ان دراسة تطور تغطية المؤونات تشير إلى مقدرة البنوك على تحمل المخاطر والاحتفاظ بمؤونات كافي لمواجهتها, وفيما يلي دراس لتطور نسبة تغطية المؤونات والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-6-1 تطور نسبة تغطية المؤونات والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

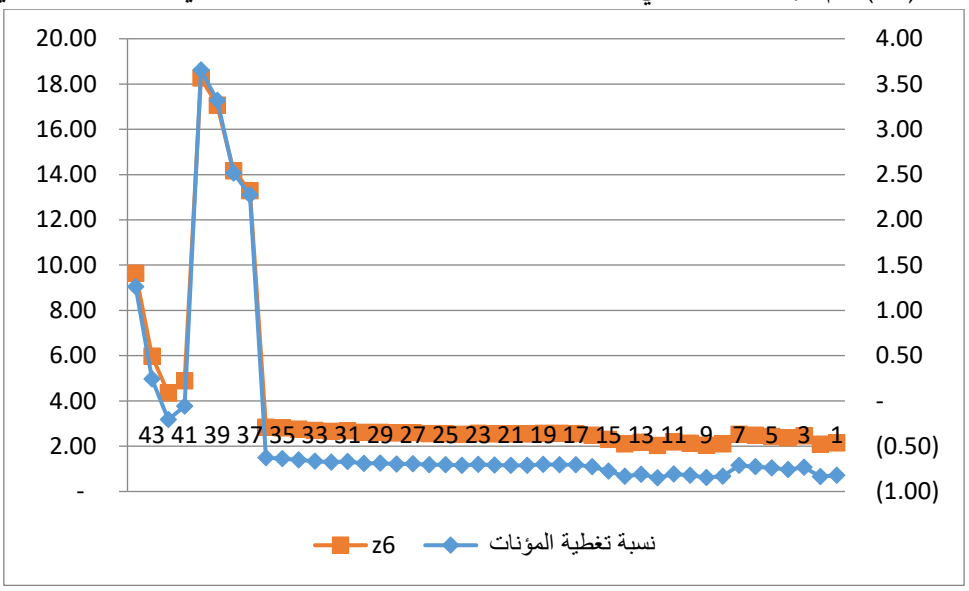
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لنسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (11) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	نسبة تغطية المؤونات	القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات
Mean	2.78	0.0000
Std	4.44	1.0000
c.v	1.59	-
Max	18.61	3.57
Min	0.60	0.49-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (16) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **نسبة تغطية المؤونات:** بلغ متوسط نسبة تغطية المؤونات خلال فترة الدراسة 2.78، بانحراف معياري قدره 4.44 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة تغطية المؤونات 18.61 في عام 2019 من الربع الرابع ويعود ذلك إلى اعتماد معايير جديدة في التصـــنيف وهو وفق المراحل وتم معالة العديد من الديون في العام التالي, وبلغت ادنى قيمة 0.60 في عام 2012 من الربع الرابع بســـبب التخوف من اشـــتداد الآزمة ورفع مستوى الاحتفاظ بالاحتياطيات, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار حتى عام نهاية عام 2018, ومن ثم مرحلة تقلب شديد حتى نهاية عام 2020 بسبب التغير بقيمة الديون المعدومة.
- **القيمة المعيارية لنســبة تغطية المؤونات (Z6):** بلغ متوســط القيمة المعيارية لنســبة تغطية المؤونات خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات 3.57 في عام 2019 من الربع الرابع ويعود ذلك لتغير أسـلوب التصـنيف وتحقيق المؤشـر قيم إيجابية حتى نهاية العام, وبلغت ادنى قيمة 0.49- في عام 2012 من الربع الرابع حيث كان عام ارتفاع

الاحتياطيات بسبب التخوف من اشتداد الآزمة, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار حتى عام نهاية عام 2018 وكانت قيمه سلبية, ومن ثم مرحلة تقلب شديد حتى نهاية عام 2020 بسبب التغير بقيمة الديون المعدومة وكانت قيم المؤشر إيجابية.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي السوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة, وكانت معدلات الديون المعدومة اعلى من الاحتياطيات وهذا ما يشكل عبء إضافي على القطاع المصرفي ورفع من مستوى حالة الإجهاد.

4-6-2 تطور نسبة تغطية المؤونات والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

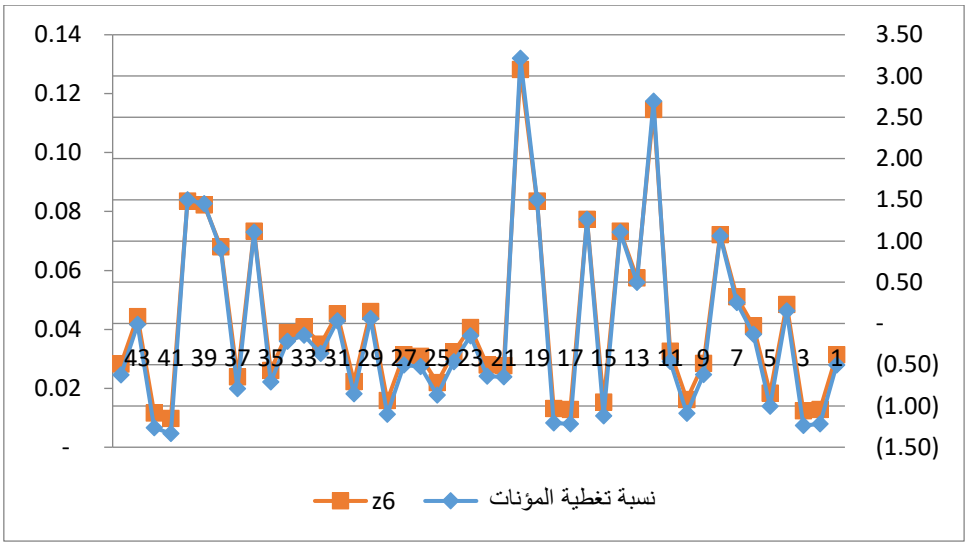
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لنسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (12) قيم الإحصاء الوصفي لتطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	نسبة تغطية المؤونات	القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات
Mean	0.039	0.0000
Std	0.030	1.0000
c.v	0.766	-
Max	0.132	3.08
Min	0.005	1.15-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (17) تطور نسبة تغطية المؤونات وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **نسبة تغطية المؤونات:** بلغ متوسط نسبة تغطية المؤونات خلال فترة الدراسة 0.039، بانحراف معياري قدره 0.03 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة تغطية المؤونات 0.132 في عام 2014 من الربع الرابع ويعود ذلك إلى ارتفاع الديون المعدومة في هذا العام في ظل انخفاض الاحتياطيات, وبلغت ادنى قيمة 0.005 في عام 2020 من الربع الثالث بسبب انخفاض الديون المعدومة إلى ادنى مستوياتها, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب شديد في بداية السلسلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2014, ومن ثم مرحلة تقلب بمعدلات صغيرة حتى نهاية عام 2018, ومن ثم عودة للتقلب الشديد بسبب التغير بحجم الديون المعدومة.
- **القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات (Z6):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات 3.08 في عام 2014 من الربع الرابع ويعود ذلك لارتفاع الديوم المعدومة, وبلغت ادنى قيمة 1.15- في عام 2020 من الربع الثالث وهذه القيمة تشير إلى انخفاض الديون المعدومة, ونلاحظ من

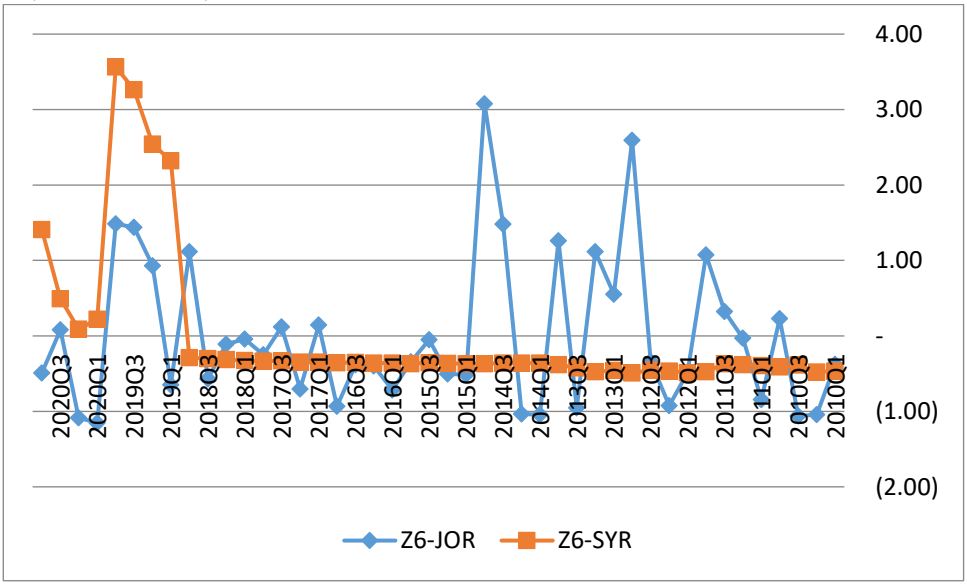
الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب شديد في بداية السلسلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2014 ويتأرجح بين القيم السلبية والإيجابية, ومن ثم مرحلة تقلب بمعدلات صـــغيرة حتى نهاية عام 2018 في ظل التقلب بين الإيجابي والســـلبي, ومن ثم عودة للتقلب الشديد بسبب التغير بحجم الديون المعدومة.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تقلب بسبب عدم استقرار الديون المعدومة وتقلبها على طول السلسلة الزمنية متلاحق وهذا ما يشير إلى تقلب في قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي.

4-6-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لنســبة تغطية المؤونات لقطاع المصــرفي الســوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (18) تطور القيمة المعيارية لنسبة تغطية المؤونات للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان هناك اختلاف في تغير المؤشرين حيث شهد المؤشر السوري قيم ســلبية لفترة طويلة وهذا ما جعل القطاع في مرحلة حرج, بينما المؤشــر الأردني شــهد تقلب مستمر مما أدى إلى عدم استقرار المؤشر.

4-7 دراسة الفروق بين إجمالي المخاطر في سورية وإجمالي المخاطر في الأردن:

ان دراسة تطور إجمالي المخاطر تشير إلى مقدرة البنوك السيطرة على المخاطر وحالة الخطر الحقيقي الذي تواجهه, وفيما يلي دراس لتطور إجمالي المخاطر والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-7-1 تطور إجمالي المخاطر والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

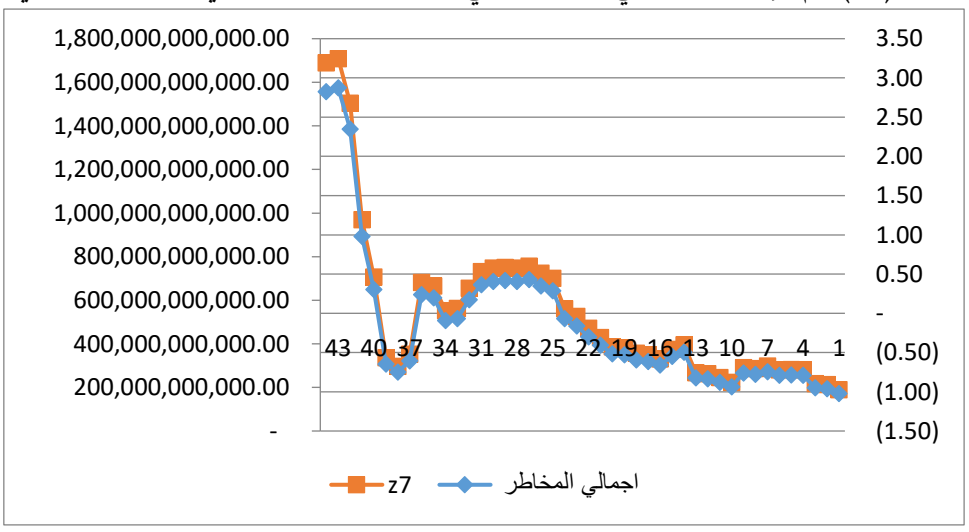
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لإجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (13) قيم الإحصاء الوصفي لتطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	إجمالي المخاطر	القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر
Mean	495,307,993,345.38	0.0000
Std	332,400,178,329.08	1.0000
c.v	0.67	-
Max	1,574,482,400,029.00	3.25
Min	171,918,424,217.00	0.97-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (19) قيم الإحصاء الوصفي لتطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **إجمالي المخاطر**: بلغ متوسط إجمالي المخاطر خلال فترة الدراسة 495,307,993,345.38 ، بانحراف معياري قدره 332,400,178,329.08 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود

تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لإجمالي المخاطر 1,574,482,400,029.00 في عام 2020 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2020 قد شـهد سـياسـة توسـعية في المنح إلى جانب ارتفاع أسـعار الصـرف, وبلغت ادنى قيمة 171,918,424,217.00 في عام 2010 من الربع الأول حيث كان عام انخفاض المخاطر وقبل الانخراط في الآزمة السـورية, ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع تدريجي حتى نهاية عام 2016 بسبب اشتداد الآزمة وارتفاع معدلات التعثر إضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف, ومن ثم مرحلة انخفاض تدريجي حتى نهاية عام 2019 بسبب عودة المنح وانخفاض أسـعار الصـرف, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسـة وذلك بسـبب ارتفاع أسعار الصرف.

- **القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر (Z7):** بلغ متوسـط القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشـر , وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لإجمالي المخاطر 3.25 في عام 2020 من الربع الرابع ويعود ذلك لان عام 2020 قد شهد سياسة توسعية في المنح وبسبب ارتفاع أسعار الصـرف مما حقق قيم إيجابية مرتفعة, وبلغت ادنى قيمة −0.97 في عام 2010 من الربع الأول حيث كان عام انخفاض المخاطر بسبب الاستقرار الاقتصادي في هذا العام, , ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع تدريجي حتى نهاية عام 2016 بسبب اشتداد الآزمة وارتفاع معدلات التعثر وقد حقق قيم سلبية حتى نهاية عام 2015 بسبب الارتفاع التدريجي في المخاطر , ومن ثم مرحلة انخفاض تدريجي حتى نهاية عام 2019 بسبب عودة المنح وانخفاض أسعار الصرف وقد عاد إلى القيم السلبية بعد تحقيق قيم إيجابية , وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسـة وذلك بسـبب ارتفاع أسعار الصرف وحقق اعلى القيم الإيجابية خلال السلسلة.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي السوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2010-2016 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة والارتفاع المتلاحق بحجم المخاطر, ومن ثم اصبح القطاع اكثر صلابة وقدرة على التحمل بالرغم من ارتفاع المخاطر.

4-1-2 تطور إجمالي المخاطر والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

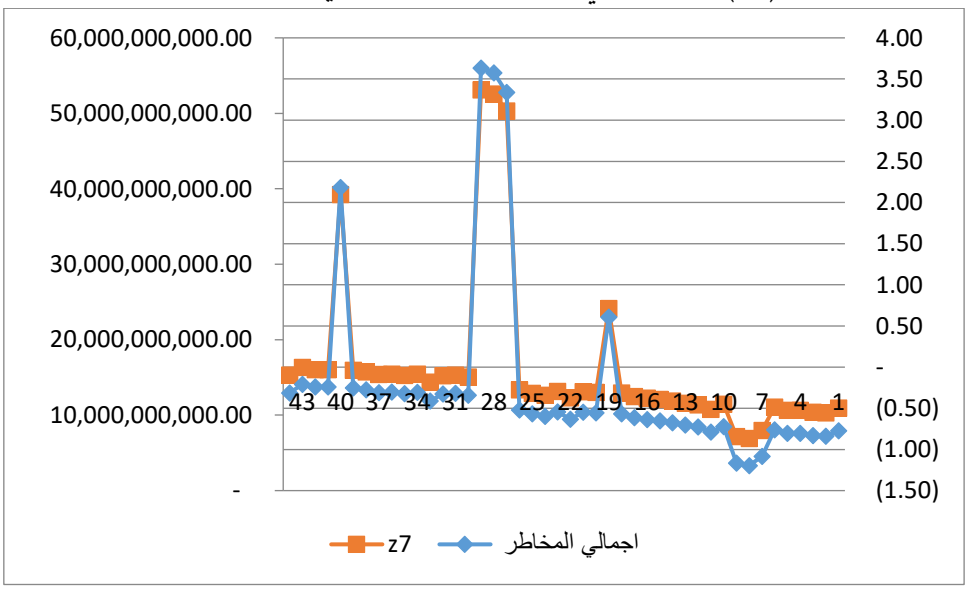
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لإجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (14) قيم الإحصاء الوصفي لتطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	إجمالي المخاطر	القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر
Mean	14,105,587,126.94	0.0000
Std	12,433,946,132.12	1.0000
c.v	0.88	-
Max	56,019,402,341.20	3.37
Min	3,336,859,740.13	0.87-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (20) تطور إجمالي المخاطر وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **إجمالي المخاطر:** بلغ متوسط إجمالي المخاطر خلال فترة الدراسة 14,105,587,126.94، بانحراف معياري قدره 12,433,946,132.12 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود

اســتقرار نســبي بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لإجمالي المخاطر 56,019,402,341.20 في عام 2017 من الربع الأول ويعود ذلك إلى تحقق مخاطر ائتمانية إضـــافية, وبلغت ادنى قيمة 3,336,859,740.13 في عام 2011 من الربع الرابع بســبب انخفاض المخاطر الســوقية, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار في بداية السلسلة الزمنية حتى منتصــف عام 2016, ومن ثم مرحلة ارتفاع حاد حتى بداية عام 2017, ومن ثم العودة إلى مرحلة الاستقرار ما قبل هذا الارتفاع.

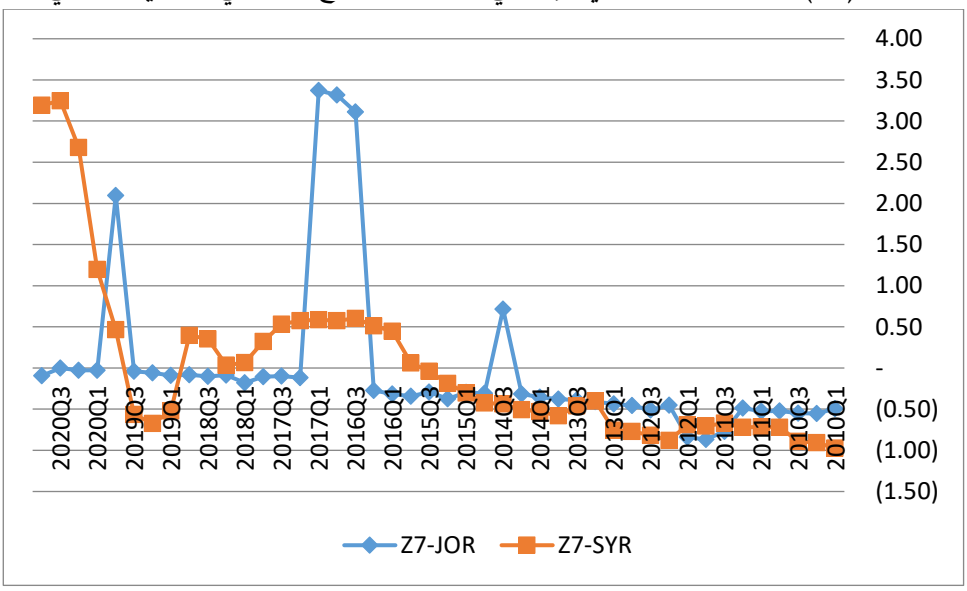
- **القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر (Z7):** بلغ متوســـط القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشــر , وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لإجمالي المخاطر 3.37 في عام 2017 من الربع الأول ويعود ذلك لارتفاع المخاطر الائتمانية, وبلغت ادنى قيمة -0.87 في عام 2011 من الربع الرابع مع العلم ان هناك تقارب مع عدة قيم في السلسلة, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار في بداية السلسلة الزمنية حتى منتصف عام 2016 وتأرجحت القيم بين السلبي والإيجابي بمعدلات بسيطة, ومن ثم مرحلة ارتفاع حاد حتى بداية عام 2017 ليبلغ اعلى القيم الإيجابية, ومن ثم العودة إلى مرحلة الاســـتقرار ما قبل هذا الارتفاع والتقلب البسيط بين السلبي والإيجابي.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة استقرار بشكل عام ما عدا القيم المتطرفة في عام 2016 وبداية 2017, وهذا ما يشــير إلى قدرة القطاع على الســيطرة على حجم المخاطر.

4-7-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر بين القطاع المصـــرفي الســـوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور , وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (21) تطور القيمة المعيارية لإجمالي المخاطر للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان هناك اختلاف في تغير المؤشرين حيث شهد المؤشر السوري قيم سلبية في الجزء الأول من السلسلة ومن ثم تلاها القيم الإيجابية وهذا ما يدل على عدم القدرة على السيطرة على ارتفاع حجم المخاطر وهذا ما جعل القطاع في مرحلة حرج, بينما المؤشر الأردني شهد استقرار على فترات طويلة من السلسلة مما أدى إلى استقرار المؤشر مما يدل على قدرة القطاع المصرفي الأردني من السيطرة على المخاطر.

4-8 دراسة الفروق بين معدل خسارة القروض في سورية ومعدل خسارة القروض في الأردن:

ان دراسة تطور معدل خسارة القروض تشير إلى مقدرة البنوك على السيطرة على معدلات التعثر ومدى نجاح السياسة الائتمانية للبنوك, وفيما يلي دراس لتطور معدل خسارة القروض والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-8-1 تطور معدل خسارة القروض والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

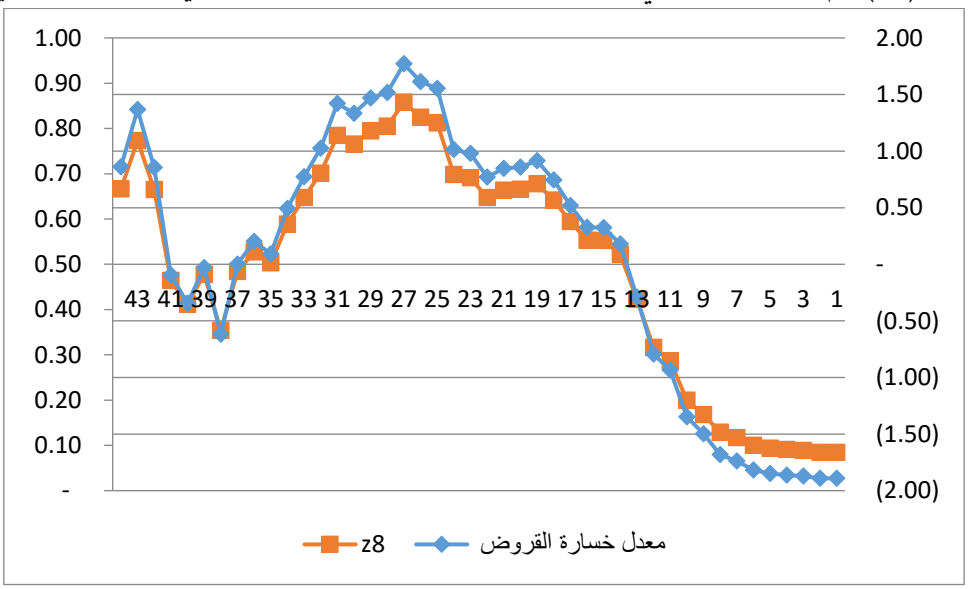
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمعدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (15) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	معدل خسارة القروض	القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض
Mean	0.52	0.0000
Std	0.30	1.0000
c.v	0.57	-
Max	0.94	1.43
Min	0.03	1.66-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (22) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **معدل خسارة القروض:** بلغ متوسط معدل خسارة القروض خلال فترة الدراسة 0.52، بانحراف معياري قدره 0.30 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل خســـارة القروض 0.94 في عام 2016 من الربع الثالث ويعود ذلك إلى انخفاض التسـهيلات في ظل ارتفاع التسـهيلات غير العاملة, وبلغت ادنى قيمة 0.03 في عام 2010 من الربع الأول حيث كانت التسـهيلات غير العاملة في ادنى مسـتوى لها, ونلاحظ من الشـكل البياني بان المؤشـــر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية عام 2017, ومن ثم مرحلة انخفاض تدريجي بمعدلات حادة حتى نصـف عام 2019 بسـبب عودة

المنح وانخفاض التعثر, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الصرف واتباع سياسة مختلفة في التصنيف.

- **القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض (Z8):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض 1.43 في عام 2016 من الربع الثالث ويعود ذلك ارتفاع معدلات التعثر, وبلغت ادنى قيمة -1.66 في عام 2010 من الربع الأول بسبب انخفاض معدلات التعثر والسياسة الائتمانية الانفتاحية, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية عام 2017 حيث بدا بقيم سلبية حتى تطور إلى القيم الإيجابية في منتصف عام 2013, ومن ثم مرحلة انخفاض تدريجي بمعدلات حادة حتى نصف عام 2019 حيث حقق في عام 2019 قيم سلبية بسبب عودة المنح وانخفاض التعثر, وتبعتها مرحلة ارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الصرف واتباع سياسة مختلفة في التصنيف والعودة إلى القيم الإيجابية.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي السوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2010-2016 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة وارتفاع معدلات التعثر, ومن ثم اصبح القطاع اكثر صلابة وقدرة على التحمل بشكل تدريجي من عام 2017 حتى عام 2020.

4-8-2 تطور معدل خسارة القروض والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

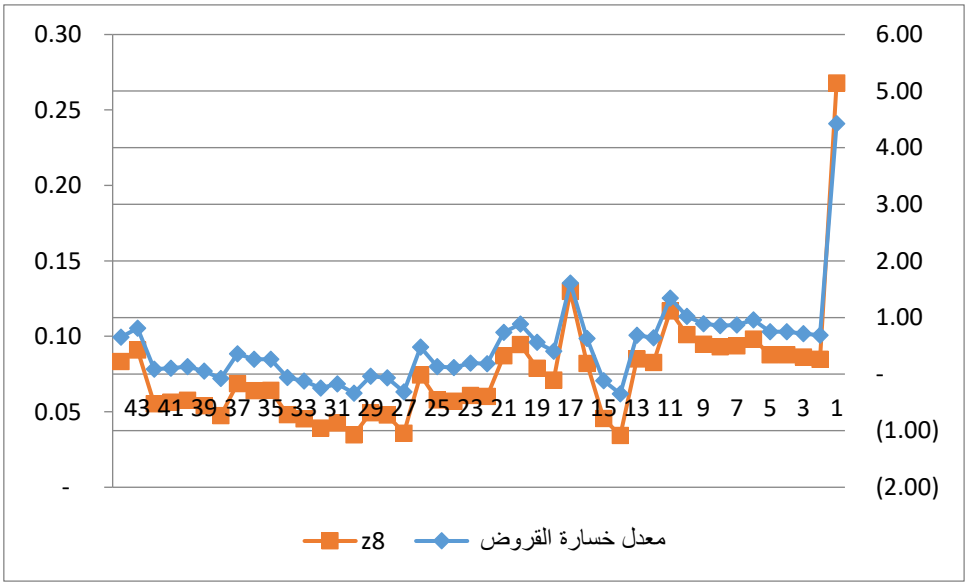
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمعدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (16) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	معدل خسارة القروض	القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض
Mean	0.09	0.0000
Std	0.03	1.0000
c.v	0.31	-
Max	0.24	5.15
Min	0.06	1.09-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (23) تطور معدل خسارة القروض وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **معدل خسارة القروض:** بلغ متوسط معدل خسارة القروض خلال فترة الدراسة 0.09، بانحراف معياري قدره 0.03 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بسيط بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل خسارة القروض 0.24 في عام 2010 من الربع الأول ويعود ذلك إلى التطور الإيجابي المستمر لمعدل خسارة القروض مما جعل ان اعلى القيم تظهر في بداية السلسلة الزمنية وهذا ما يشير إلى تطور القطاع المصرفي الأردني في تخفيض معدلات الخسارة والتسهيلات غير العاملة, وبلغت ادنى قيمة 0.08 في عام 2013 من الربع الثاني بسبب انخفاض الديون غير العاملة في ظل ارتفاع حجم التسهيلات, ونلاحظ من الشكل البياني بان

المؤشـــر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب في بداية الســـلســـلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2014 بســـبب تغير قيمة التســـهيلات غير العاملة, ومن ثم مرحلة اســـتقرار حتى نهاية عام 2020, بسبب تطور القطاع المصرفي في الأردن والتوجه الكبير في المنح.

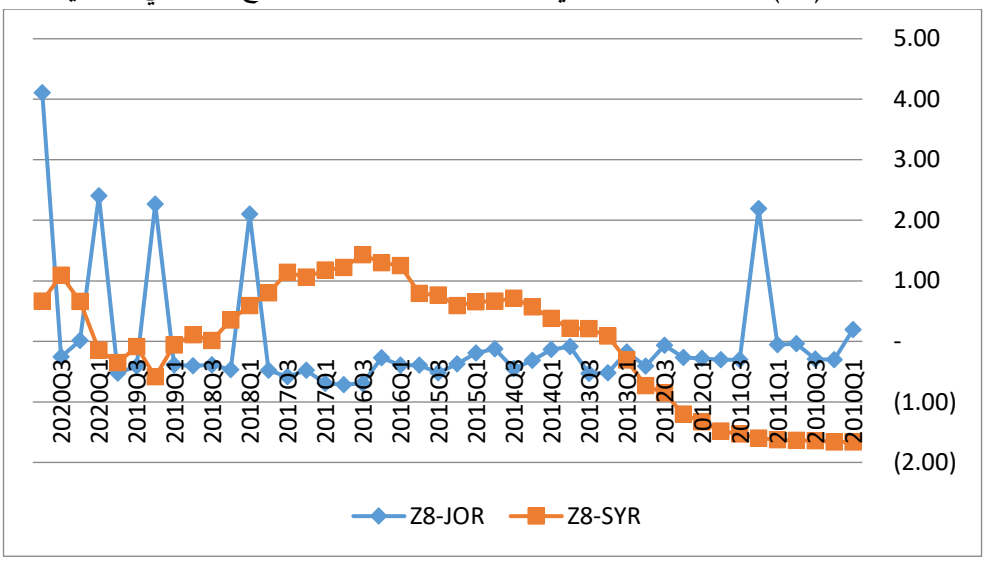
- **القيمة المعيارية لمعدل خســارة القروض (Z1):** بلغ متوســط القيمة المعيارية لمعدل خســارة القروض خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض 5.15 في عام 2010 من الربع الأول ويعود ذلك لتطور القطاع المصرفي وانخفاض الخسارة بشكل تدريجي, وبلغت ادنى قيمة -1.09 في عام 2013 من الربع الثاني وهذه القيمة تشـــير إلى تحســـن ملحوظ في انخفاض التسهيلات غير العاملة, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب في بداية السلسلة الزمنية حتى عام نهاية عام 2014 بسبب تغير قيمة التســـهيلات غير العاملة حيث بقيت إيجابية حتى عام 2013, ومن ثم مرحلة اســـتقرار حتى نهاية عام 2020 وبقيت القيم سلبية حتى منتصف عام 2020, بسبب تطور القطاع المصرفي في الأردن والتوجه الكبير في المنح والسيطرة على التسهيلات غير العاملة.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تطور متلاحق وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصـــرفي, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السلبية إلى الإيجابية في الربع الثاني من عام 2015.

4-8-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض بين القطاع المصرفي السوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لمعدل خســارة القروض لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (24) تطور القيمة المعيارية لمعدل خسارة القروض للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان هناك تعاكس في تغير المؤشرين حيث شهد المؤشر السوري قيم سلبية في الجزء الأول من السلسلة ومن ثم تلاها القيم الإيجابية وهذا ما يدل على عدم القدرة على السـيطرة على ارتفاع التسـهيلات غير العاملة وهذا ما جعل القطاع في مرحلة حرج, بينما المؤشر الأردني شهد انخفاض تدريجي طيلة السلسلة بغض النظر عن القيم المتطرفة مما أدى إلى انخفاض المؤشر مما يدل على قدرة القطاع المصرفي الأردني من السيطرة على التسهيلات غير العاملة.

4-9 دراسة الفروق بين معدل تغير حقوق الملكية في سورية ومعدل تغير حقوق الملكية في الأردن:

ان دراسـة تطور حقوق الملكية تشـير إلى مقدرة البنوك على دفع التزاماتها من خلال رفع حجم رأسمالها واحتياطاتها, وفيما يلي دراس لتطور معدل تغير حقوق الملكية والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-9-1 تطور معدل تغير حقوق الملكية والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

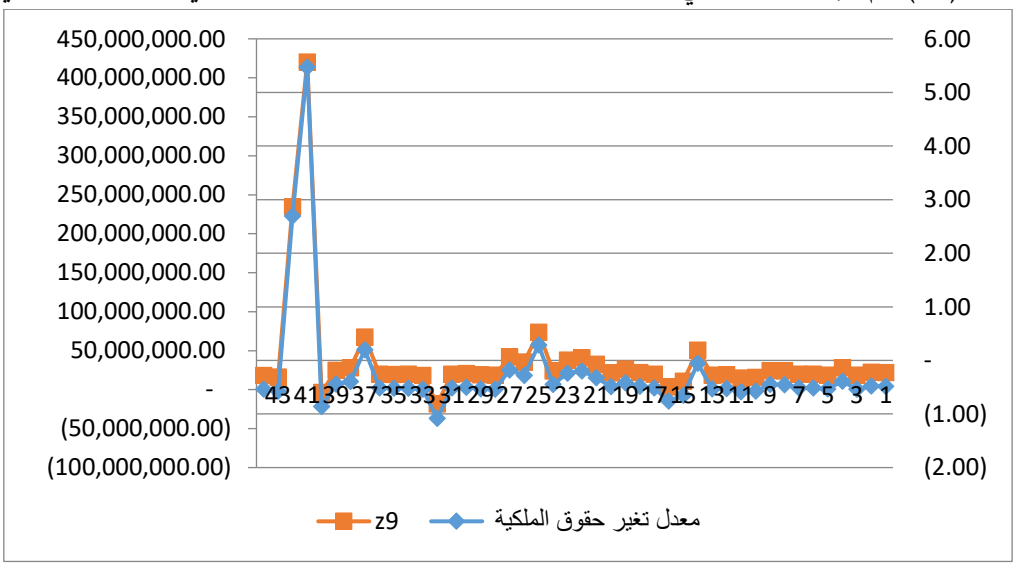
يظهر الجدول التالي قيم الإحصـاء الوصـفي لمعدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (17) قيم الإحصاء الوصفي لمعدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	معدل تغير حقوق الملكية	القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية
Mean	20,289,966.73	0.0000
Std	70,655,851.76	1.0000
c.v	3.48	-
Max	413,702,764.56	5.57
Min	36,933,367.37-	0.81-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (25) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **معدل تغير حقوق الملكية:** بلغ متوسط معدل تغير حقوق الملكية خلال فترة الدراسة 20,289,966.73، بانحراف معياري قدره 70,655,851.76 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود تقلب بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل تغير حقوق الملكية 413,702,764.56 في عام 2020 من الربع الأول ويعود ذلك لان عام 2020 قد شهد ارتفاع بحجم راس المال إضافة إلى ارتفاع الأرباح غير المحققة بسبب ارتفاع أسعار الصرف, وبلغت ادنى قيمة 36,933,367.37- في عام 2017 من الربع الرابع بسبب تحقيق خسائر غير محققة بسبب انخفاض أسعار الصرف, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر مستقر حتى بداية عام

2020, ومن ثم مرحلة ارتفاع استثنائية في عام 2020 بسبب تغير أسعار الصرف ورفع حجم راس المال.

- **القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية (Z9):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية 5.57 في عام 2020 من الربع الأول بسبب ارتفاع أسعار الصرف وتحقق أرباح غير محققة, وبلغت ادنى قيمة −0.81 في عام 2017 من الربع الرابع بسبب تحقيق خسائر غير محققة بسبب انخفاض أسعار الصرف, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر مستقر حتى بداية عام 2020 وكانت القيم جميعها سلبية, ومن ثم مرحلة ارتفاع استثنائية في عام 2020 بسبب تغير أسعار الصرف ورفع حجم راس المال وحققت قيم إيجابية في بداية هذا العام ولكن عادت القيم للانخفاض في الربع الثالث والرابع إلى القيم السلبية .

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي السوري الخاص شهد مرحلة استقرار بالرغم من الظروف الاقتصادية الحرجة من ناحية تغير حقوق الملكية ولكن كان اغلب التغيرات كانت ناتجة عن تغير أسعار الصرف وليست تغيرات فعلية.

4-9-2 تطور معدل تغير حقوق الملكية والقيمة المعيارية لها للبنوك الأردنية الخاصة:

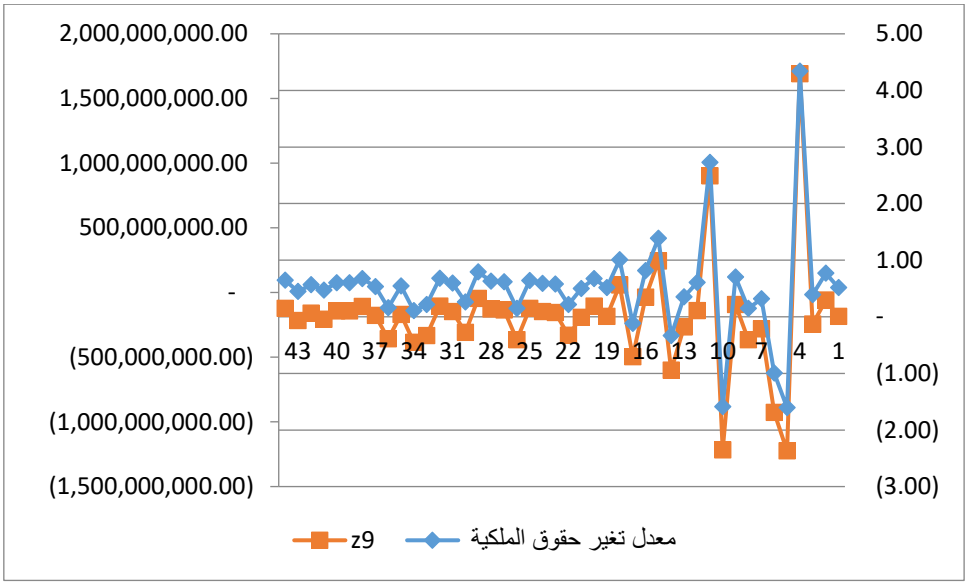
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمعدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (18) قيم الإحصاء الوصفي لتطور معدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية

العام	معدل تغير حقوق الملكية	القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية
Mean	35,175,563.43	0.0000
Std	390,068,834.07	1.0000
c.v	11.09	-
Max	1,710,677,913.01	4.30
Min	889,668,768.59-	2.37-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

الشكل (26) تطور معدل تغير حقوق الملكية وقيمتها المعيارية للمصارف الأردنية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة عمان

- **معدل تغير حقوق الملكية:** بلغ متوسط معدل تغير حقوق الملكية خلال فترة الدراسة 35,175,563.43، بانحراف معياري قدره 390,068,834.07 وتدل قيمة معامل الاختلاف على وجود استقرار نسبي بالقيم, وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل تغير حقوق الملكية 1,710,677,913.01 في عام 2010 من الربع الرابع ويعود ذلك إلى التطور الإيجابي لحقوق الملكية الناتج عن إعادة التقدير بسبب تغير سعر الصرف, وبلغت ادنى قيمة 889,668,768.59- في عام 2011 من الربع الأول بسبب الارتفاع الاستثنائي في العام السابق, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب شديد في بداية السلسلة الزمنية حتى بداية عام 2014, ومن ثم مرحلة استقرار بمعدل تقلب بسيط حتى نهاية عام 2020, بسبب استقرار القطاع المصرفي في الأردن وعدم وجود خسائر أو أرباح كبيرة.
- **القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية (Z9):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 1.00 وهذا ما يشير إلى

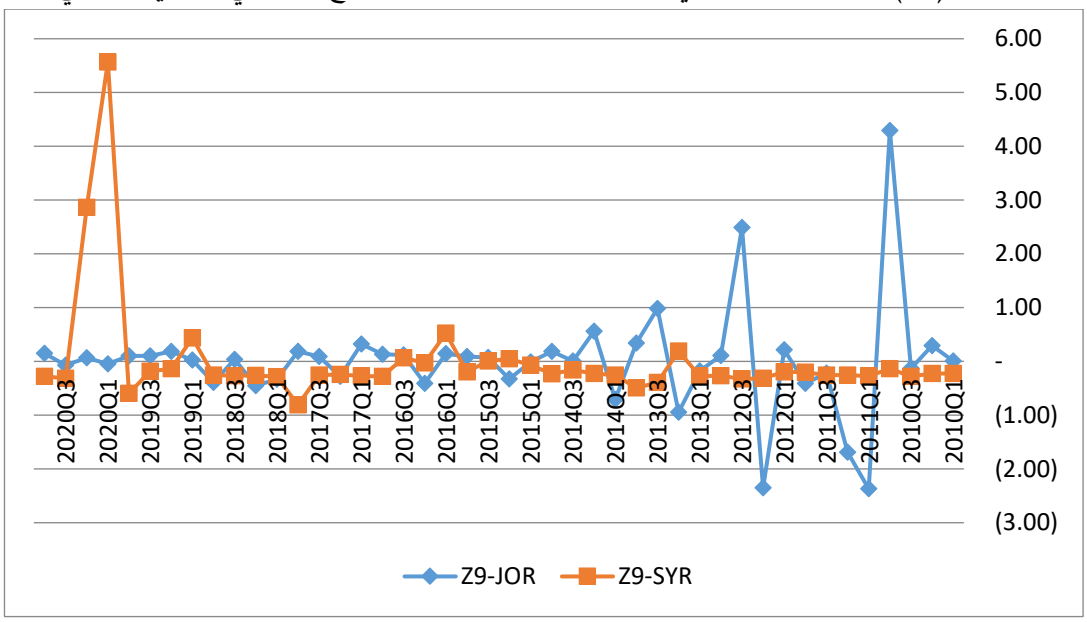
ســـلامة حســـاب المؤشـــر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية 4.30 في عام 2010 من الربع الرابع ويعود ذلك لإعادة التقدير مما ســـبب قيمة متطرفة إيجابية, وبلغت ادنى قيمة -1.90 في عام 2011 من الربع الأول وهذه القيمة تشـــير إلى انخفاض حاد عن العام السابق مما شكل قيمة سلبية, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة تقلب شديد في بداية السلسلة الزمنية حتى بداية عام 2014 وقد تقلبت قيمة المؤشـر بين الإيجابي والسـلبي بفوارق كبيرة نسـبيا, ومن ثم مرحلة اسـتقرار بمعدل تقلب بســـيط حتى نهاية عام 2020 وقد تقلبت قيمة المؤشـــر بين الإيجابي والســـلبي بفوارق صغيرة نسبيا, بسبب استقرار القطاع المصرفي في الأردن وعدم وجود خسائر أو أرباح كبيرة.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة استقرار وهذا ما يشير إلى قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصـرفي وسـيطرته على التغيرات الاقتصـادية, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السـلبية إلى الإيجابية بفوارق بسـيطة في النصـف الثاني من السـلسـلة الزمنية.

4-9-3 مقارنة تطور القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية بين القطاع المصـــرفي السوري والأردني:

نلاحظ من القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , يوضح الشكل التالي تطور كلا القيمتين:

الشكل (27) تطور القيمة المعيارية لمعدل تغير حقوق الملكية للقطاع المصرفي السوري والأردني



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان كلا المؤشرين يأخذان طابع الاستقرارية إلى حد كبير ولكن كان هناك تقلب في نهاية السلسلة لمؤشر السوري بينما كان التقلب للمؤشر الأردني في بدايتها ويعذى السبب لكلاهما التغير في سعر الصرف.

4-10 دراسة الفروق بين مؤشر الإجهاد المصرفي في سورية ومؤشر الإجهاد المصرفي في الأردن:

ان دراسة تغير مؤشر الإجهاد المصرفي يعبر عن واقع القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر, وفيما يلي دراس لتطور مؤشر الإجهاد المصرفي والقيمة المعيارية لها لكل من القطاع المصرفي الخاص لسورية والأردن, وهي كما يلي:

4-10-1 تطور مؤشر الإجهاد المصرفي والقيمة المعيارية لها للبنوك السورية الخاصة:

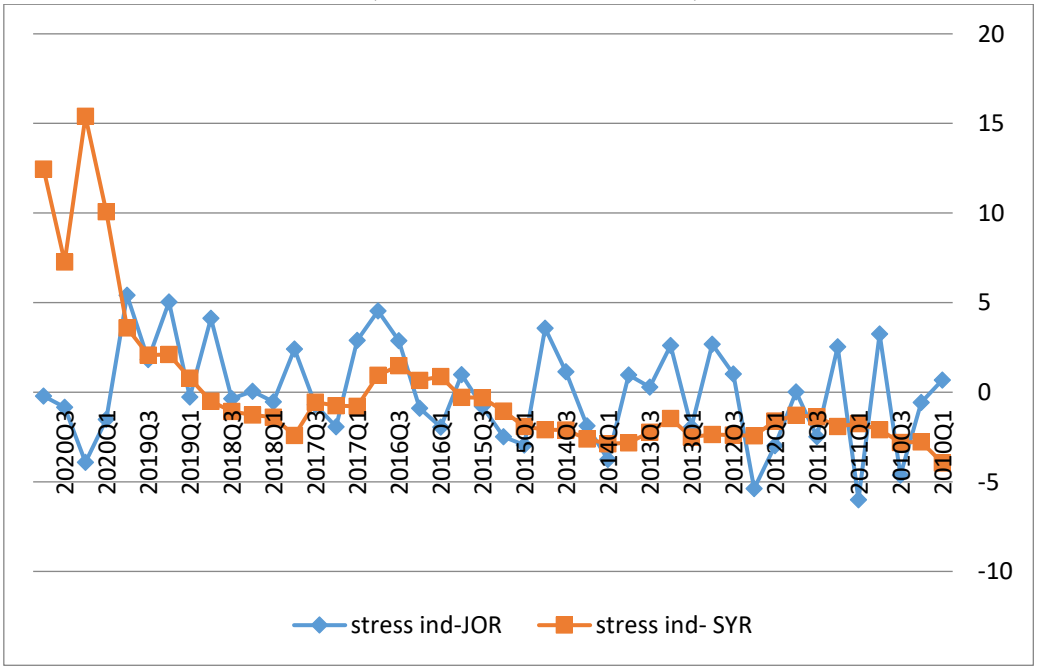
يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر الإجهاد المصرفي وقيمتها المعيارية خلال الفترة الزمنية 2010-2020 على المستوى الربعي, وهي كما يلي:

الجدول (19) قيم الإحصاء الوصفي لتطور مؤشر الإجهاد المصرفي وقيمتها المعيارية للمصارف السورية

العام	مؤشر الإجهاد المصرفي لسورية	مؤشر الإجهاد المصرفي للأردن
Mean	0.0000	0.0000
Std	4.04	2.78
c.v	–	–
Max	15.39	5.41
Min	3.94-	6.00-

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

الشكل (28) قيم الإحصاء الوصفي لتطور مؤشر الإجهاد المصرفي وقيمتها المعيارية للمصارف السورية



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في بورصة دمشق

- **القيمة المعيارية لمؤشر الإجهاد المصرفي في سورية (Z):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لمؤشر الإجهاد المصرفي خلال فترة الدراسة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 4.04 وهذا ما يشير إلى سلامة حساب المؤشر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمؤشر الإجهاد المصرفي 15.39 في عام 2020 من الربع الثاني ويعود ذلك لان عام 2020 قد شهد تغيرات كثيرة في القيم كما اشرنا سابقا, وبلغت ادنى قيمة 3.94- في عام 2010 من الربع

الأول حيث شـــهد العديد من المؤشـــرات تغيرات جوهرية بعد هذا العام نتيجة الآزمة الســـورية, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة استقرار بقيم سالبة حتى منتصـــف عام 2015, ومن ثم مرحلة ارتفاع تدريجي بمعدلات بطيئة حتى نهاية عام 2016 وذلك بسبب تأثير ارتفاع سعر الصرف على معظم المؤشرات من ناحية ارتفاع قيمتها, وتبعتها مرحلة انخفاض بمعدلات متزايدة حتى نهاية عام 2018 بسـبب انخفاض عدد من المؤشـرات, وتبعها مرحلة ارتفاع بمعدلات إيجابية حتى نهاية الفترة الزمنية المدروســـة وذلك بســـبب عودة الثقة في الاســـتثمارات البنكية والأمان المصـــرفي إلى ان يبلغ أقصـــاه في نهاية الفترة الزمنية المدروسة بقيم كبيرة وهذا ما يدل على قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصـرفي الخاص لهذا المؤشر.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي السوري الخاص واجه مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2010-2016 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة وارتفاع أسعار الصرف, ومن ثم اصبح القطاع اكثر صلابة وقدرة على التحمل بشكل تدريجي بدا من عام 2017 بسبب عودة النشاط المصرفي إلى ان يبلغ أقصاه في عام 2020.

- **القيمة المعيارية لمؤشر الإجهاد المصرفي الأردني (Z):** بلغ متوسط القيمة المعيارية لمؤشر الإجهاد المصـرفي خلال فترة الدراسـة 0.0000 ، بانحراف معياري قدره 2.78 وهذا ما يشـير إلى سـلامة حسـاب المؤشـر, وقد بلغت أعلى قيمة للقيمة المعيارية لمؤشـر الإجهاد المصـرفي 5.41 في عام 2019 من الربع الرابع ويعود ذلك لتغير عدد من المؤشـــرات التي تم الإشـــارة اليها في القطاع المصرفي الأردني, وبلغت ادنى قيمة -6.00 في عام 2011 من الربع الأول وهذه القيمة تشير إلى ان السنوات التالية هي افضـل, ونلاحظ من الشكل البياني بان المؤشـر يشـهد حالة تقلب من بداية السـلسـلة الزمنية حتى نهاية عام 2019, ومن ثم مرحلة انخفاض تدريجي بمعدلات بطيئة حتى نهاية عام 2020, بسبب التغيرات في عدد من المؤشرات القطاع المصرفي أهمها فجوة التمويل.

ومن ما سبق نستنتج بان القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تقلب متلاحق وهذا ما يشير إلى تغيرات في القدرة على تحمل الإجهاد المصرفي, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السلبية إلى الإيجابية بشكل متكرر وذلك بسبب عدم توافق المؤشرات فمنها ما شهد حالة تطور مستمر ومنها ما شهد تقلبات.

4-10-2 مقارنة تطور مؤشر الإجهاد المصرفي بين القطاع المصرفي السوري والأردني:

نلاحظ من قيمة مؤشر الإجهاد المصرفي لكل من البلدين قد اختلفا في مراحل التطور, وفترة الانتقال من السلبية إلى الإيجابية , من خلال الشكل السابق نلاحظ ان المؤشرين قد اختلفا من بداية السلسلة حيث انطلق كلا المؤشرين من القيم السلبية ولكن كان المؤشر السوري يتقلب ضمن مجال القيم السلبية بينما المؤشر الأردني تقلب ضمن مجال القيم الإيجابية والسلبية واستمر ذلك حتى عام 2015, ومن شم شهد المؤشر السوري ارتفاع إيجابي بالقيم ولكنه ما لبث إلى وانخفض تحت القيمة الصفرية حتى نهاية عام 2018 بينما استمر المؤشر الأردني بالتقلب بين القيم السلبية والإيجابية خلال هذه الفترة, ومن ثم شهد المؤشرين حالة تعاكسيه حيث ان المؤشر السوري تغير إلى القيم الإيجابية بينما الأردني تغير إلى القيم السلبية.

ومن ذلك نستنتج ومن قراءة كافة البيانات بان المؤشر الأردني يحقق قيما إيجابية بمراحل متعددة وهذا ما يشير ارتفاع معدل الجهد المصرفي وارتفاع القدرة على تحمل المخاطر, بينما كان المؤشر السوري يحقق قيم سلبية في اغلب السلسلة الزمنية وهذا يشير إلى ضعف هذا القطاع وعدم قدرته على مواجهة المخاطر, حتى ان الارتفاع في نهاية السلسلة هو عائد لأسباب تضخمية اكثر ما هو عائد لأسباب ناتجة عن تطور النشاط المصرفي.

❖ النتائج:

1. يمكن التعبير عن حالة القطاع المصرفي (هادئ، مضطرب) في أي وقت من خلال مؤشر الإجهاد المصرفي.
2. تشكل متغيرات القوائم المالية ومتغيرات المخاطر المصرفية مكونات مناسبة لبناء مؤشر الإجهاد المصرفي
3. يتمتع مؤشر الإجهاد المصرفي بالمتانة اللازمة حتى نتمكن من خلاله التنبؤ بحالة الإجهاد التي يتعرض لها القطاع المصرفي.
4. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص انخفاض كبير بمؤشر إجمالي الودائع خلال الفترة الزمنية 2010-2015 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة, ومن ثم ارتفعت معدلات الإيداع بشكل تدريجي من عام 2016 حتى عام 2020. بينما شهد القطاع المصرفي الأردني مرحلة تطور متلاحق في مؤشر إجمالي الودائع وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي.
5. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص مرحلة حرجة بمؤشر فجوة التمويل خلال الفترة الزمنية 2010-2015 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة حيث كان هناك تريث في المنح, ومن ثم ارتفعت معدلات التوظيف بشكل تدريجي من عام 2016 حتى عام 2020, بينما القطاع المصرفي الأردني شهد حالة تقلب وهذا ما يشير إلى انخفاض قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي بسبب عدم القدرة على السيطرة على هذا المؤشر وجعله يتطور بشكل منتظم.
6. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص مرحلة حرجة من ناحية تحقيق الأرباح وخاصة ان معظم الأرباح ناتجة عن إعادة تقييم القطع البنيوي وليست ناتجة عن النشاط المصرفي الفعلي وهذا ما أثبتته القيمة المعيارية بسبب تقلبها, بينما القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تقلبات حادة, حيث انتقلت القيمة المعيارية من السلبية إلى الإيجابية بشكل جيبي مما يساهم في رفع معدلات القلق تجاه قدرة البنوك على استقرار أرباحها.

7. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص مرحلة حرجة من ناحية تحقيق معدلات توظيف ائتماني جيدة خلال الفترة الزمنية 2012–2017 بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة مما شكل قيم سلبية للمؤشر, ومن ثم اصبح القطاع اكثر قلقا بسبب التقلبات الحادة, بينما القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تطور متلاحق وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي من ناحية القدرة على التوظيف
8. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2012–2020 بسبب انخفاض معدلات منح القروض مقارنة بحجم الأصول بسبب السياسة الانكماشية والحذرة, بينما القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تطور متلاحق وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي.
9. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة, وكانت معدلات الديون المعدومة اعلى من الاحتياطيات وهذا ما يشكل عبء إضافي على القطاع المصرفي ورفع من مستوى حالة الإجهاد, بينما القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تقلب بسبب عدم استقرار الديون المعدومة وتقلبها على طول السلسلة الزمنية متلاحق وهذا ما يشير إلى تقلب في قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي.
10. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2010–2016 بسبب الارتفاع المتلاحق بحجم المخاطر, ومن ثم اصبح القطاع اكثر صلابة وقدرة على التحمل بالرغم من ارتفاع المخاطر, بينما القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة استقرار بشكل عام ما عدا القيم المتطرفة في عام 2016 وبداية 2017, وهذا ما يشير إلى قدرة القطاع على السيطرة على حجم المخاطر
11. واجه القطاع المصرفي السوري الخاص مرحلة حرجة خلال الفترة الزمنية 2010–2016 بسبب ارتفاع معدلات التعثر, ومن ثم اصبح القطاع اكثر صلابة وقدرة على التحمل بشكل تدريجي من عام 2017 حتى عام 2020, بينما القطاع المصرفي الأردني شهد مرحلة تطور متلاحق وهذا ما يشير إلى ارتفاع قدرة القطاع على تحمل الإجهاد المصرفي.

❖ التوصيات:

1. العمل على اتباع كافة أساليب جذب الودائع من خلال تقديم تسهيلات مميزة للمودعين أو حتى خدمات مصرفية وتفعيل ميزات الدفع الإلكتروني كأسلوب لجذب العملاء والمودعين وذلك كان للقطاع المصرفي السوري. بينما يجب الاستمرارية بالنهج المتبع في القطاع المصرفي الأردني نتيجة للتطور المتلاحق في مؤشر إجمالي الودائع والعمل على اتباع أساليب حديثة في جذب الودائع.
2. العمل على جعل فجوة التمويل متزنة بنسب معيارية لا تحمل مخاطر إضافية من خلال اتباع سياسة ائتمانية منخفضة المخاطر وذلك كان للقطاع المصرفي السوري, بينما يجب العمل على استقراريه القطاع المصرفي الأردني وجعله يتطور بشكل منتظم في مجال اتزان فجوة التمويل.
3. العمل في القطاع المصرفي السوري الخاص في تحقيق عوائد ناتجة عن النشاط المصرفي الفعلي (الأنشطة التشغيلية) وعدم الاعتماد على الأرباح غير المحققة, بينما يجب العمل في القطاع المصرفي الأردني استقرار أرباح المصارف من خلال وضع استراتيجية تساهم في تحقيق تطور إيجابي دائم للأرباح.
4. العمل في القطاع المصرفي السوري وضع سياسة توظيف متزنة لا تعتمد على المبالغة ولا على التحوط الشديد وذلك من خلال وضع إجراءات دقيقة في دراسة العملاء, بينما يجب التأكيد على سياسة التوظيف الائتماني للقطاع المصرفي الأردني لأنه شهد مرحلة تطور متلاحق.
5. العمل في القطاع المصرفي السوري على ضبط معدلات منح القروض مقارنة بحجم الأصول وعدم المبالغة أو التحوط المفرط, بينما العمل في القطاع المصرفي الأردني على تعزيز أسلوب المنح الائتماني والعمل على تطويره بالشكل الأنسب وعدم الدخول في المخاطر.
6. العمل في القطاع المصرفي السوري الخاص على تخفيض معدلات الديون المعدومة وتشكيل مخصصات متناسبة معها, وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع المصرفي الأردني.
7. العمل في القطاع المصرفي السوري الخاص على تخفيض حجم المخاطر إلى ادنى مستوى ممكن من خلال الدراسة المتينة لملفات العملاء والملاءة المالية لهم, بينما العمل في القطاع المصرفي الأردني على تعزيز أسلوب ضبط المخاطر والعمل على تطويره بالشكل الأنسب وعدم الدخول في مخاطر إضافية.
8. العمل في القطاع المصرفي السوري والأردني على تعزيز أسلوب تطور حقوق الملكية والعمل على تطويره بالشكل الأنسب وتقديم الدعم المناسب لرفع معدلات تطور حجم راس المال الحقيقي.
9. اعتماد مؤشر الجهد المصرفي في كل من لقطاع المصرفي السوري والقطاع المصرفي الأردني بسبب قدرته على اكتشاف مكامن نقاط الضعف والقوة لدى المصارف وقدرته على الإشارة إلى مراحل القوة ومراحل الضعف.

قائمة المراجع

المراجع العربية

كتب:

1. إدريس ثابت عبد الرحمن (2018) تحليل أسباب فشل مشروعات الأعمال الصغيرة: هل تتوفر المهارات الإدارية والتسويقية لدى أصحاب ومديري هذه المشروعات، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.
2. الجنابي، حيدر عباس (2019) التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2011 – 2016، جامعة كربلاء، الإدارة والاقتصاد، العراق.
3. الشواربي، عبد الحميد، (2014)، "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، (الطبعة الأولى، منشأة المعارف الإسكندرية)، مصر.
4. الطيب، يحيى (2017) قياس أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.
5. أبو زيتون، عبير (2019) قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
6. خلف، عمار حمد (2021) سياسات الحيطة الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي، دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق.
7. شهاب الدين، ابتسام (2016) الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.
8. عقيقي، فيفيان (2018) الإجهاد المالي مؤشر للنوبات الدائمة، ملحق رأس المال، www.al-akhbar.com
9. كوكش، فلاح (2012) أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية الأردن.

أبحاث:

1- البجيرمي، شادي صالح (2011) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

2- بولحشيش، حمزة(2020)، دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال استقراء دراسات سابقة، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

3- عبيد، حسان (2018) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم- دراسة لحالة الجزائر 2014/1990، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

4- حاج دحو، عامر (2018) التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية- أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

5- حجاج، محمد الهاشمي (2012) أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

6- حمايزية، فارس (2016) دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

7- ديلمي، قمرة(2018)، دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح دراسة حالة ملبنة الحضنة المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

8- الدعمي، حسن محمد جواد (2020) قياس أثر نبضات المتغيرات النقدية في فجوة التمويل المصرفي للمدة 2003 – 2018، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الأول، العدد الأول، العراق

9- زكية، بن زروق (2017) دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي- دراسة ميدانية للمهنيين بولايات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

10- زيتوني، كمال (2017) أثر الصدمات المصرفية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية خلال الفترة 1980- 2015- دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر

11- السنوسي، أحمد محمد عباس ابراهيم (2018) المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

12- شريقي ، عمر (2009) دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

13- صياد، نور الهدى (2013)، دور حوكمة الشركات في تحديد وضعية البورصة، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

14- الغالبي، عبد الحسين جليل، وعطشان، أحمد حسن (2020) الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الأردن دراسة حالة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

15- فاتح، جميلة، وبوشنتوف، نور الهدى (2019) أثر متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط) على ربحية البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2013-2019، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية – أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

16- فوزية، صوكو، وسماح، شيدخ (2021) العوامل المؤثرة في الأمان المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر.

17- لحمر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر.

18- المحجان، فهد محمد سعد(2012)، تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.

19- ماحي، عبد القادر، وشارف، يوسف (2019) دور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي- دراسة حالة المؤسسة العمومية للبناءات المصنعة الحديدية والنحاسية عين الدلفى، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

مجلات:

1. البطرني، رنا محمد، ومتولي، آلاء ممدوح محمد(2022)، أثر مؤشـــرات المتانة المالية في قيمة البنوك المدرجة في بورصـــة الأوراق المالية المصـــرية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد1، مصر.
2. الحاج إبراهيم، وفاء عبد الرزاق، والكريم الحســـين، محمد عوض، ورفاي، الســـادات عبد الفراج (2020) العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر المصـرفية وتحقيق السـلامة المصـرفية في المصـارف السودانية، مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم، المجلد 7، العدد 17، السودان.
3. الحسين، بسام (2016) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية.
4. الدالي، أمل أحمد حسن (2022) استخدام أسلوب اختبارات الإجهاد المالي في قياس قدرة شركات التأمين على تحمل الصـــدمات المالية، مجلة جامعة الإسـكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 59، العدد 3، مصر.
5. الدوري، عمر علي كامل، والعنبكي، نمار ماجد (2020) اختبارات الجهد المتعددة ومدى فاعليتها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، العراق.
6. الزرير، رانيا، والمشعل، ياسر (2020) قياس الإجهاد في القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري، مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث، العدد الثالث عشر، سورية.
7. السيد عمر، رنا السعيد(2020)، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسـين الأداء المالي للبنوك التجارية المصـرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد الرابع، مصر.
8. الطائي، يوسـف جحيم سـلطان، والجبوري، حيدر جاسـم عبيد (2017) المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشـاشـة النظام المصـرفي – دراسـة تحليلية لعينة من المصـارف العراقية الخاصـة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، العراق.
9. اللامي، علي حســين نوري (2016) أثر الودائع في صـــافي دخل المصـــارف بحث تطبيقي في مصـرف الشـرق الأوسـط العراقي للاسـتثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصـادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، العراق.

10. اليفي، محمد (2016) الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 4 المجلد1، الجزائر.
11. إسماعيل، ليندا، وحاتم، علي (2016) دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 3، سورية.
12. أمين، عثمان عبد القادر، والبياتي، غازي عبد العزيز، وصالح، جليل إبراهيم (2017) أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة– دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 2، العراق، ص 188–215.
13. بتال، أحمد حسين، وفيصل، فيصل غازي (2021) قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد خاص، مجلد 2، العراق.
14. بن معتوق، صابر (2021) دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي، دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 1، فلسطين.
15. بوهريرة، عباس، ومصيطفى، عبد اللطيف (2017) تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر – حالة بنك (AGB–cpa) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، الجزائر.
16. حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، العراق.
17. حمد، خلف محمد، وناجي، احمد فريد(2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق.
18. حمدوش، رشا (2017)، أثر التضخم على عوائد الأسهم بالتطبيق على سوق دمشق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 15، سورية.
19. خلف، عمار محمد (2017) قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010–2016 باستخدام أنموذج ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104، المجلد 24، العراق.
20. سعيد، ثريا، وبوعبدلي، أحلام(2015)، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، الجزائر.
21. سليمان، طلال (2016) أثر تقلبات أسعار الصرف في المؤشر العام لأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 60، سورية.

22. عبد العال، إيهاب إبراهيم حامد(2020)، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على القيمة المعرضة للخطر دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث، مصر.

23. عبد القادر، حسام الدين محمد، وعاشور، غادة حليم المرسي (2021) تقدير أثر السياسات الاحترازية الكلية على الائتمان المصرفي في مصر: دراسة قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، مصر.

24. عيسى، قروش، سمية، فضيلي، عبد الرؤوف، عز الدين (2021) تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015–2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المجلد 14، العدد 1، الجزائر.

25. متولي، سمر مصطفى منصور (2016) تحليل ومقارنة أساليب تصميم مؤشرات أسواق الأوراق المالية: مثال مؤشرات أسواق الولايات المتحدة ومصر، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد 6، مصر.

26. محمد، صلاح علي أحمد، وحامد، محجوب عبد الله(2017)، دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الأول، العدد التاسع، السودان.

27. مرزوق، عبد العزيز علي، والمسيري، محمد فتحي محمد، ومراد، هبة محمود سعد(2020)، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد 10، الجزء الأول، مصر.

28. مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، سورية.

29. ملاوي، احمد إبراهيم، وهاني، ريم محمد سعيد بني (2016)، أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، الأردن.

30. منصور، بشرى يحيى (2018) تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني– دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001–2013، المجلد التاسع، العدد الأول، اليمن.

31. يامين، اسماعيل يونس (2018) أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة في الأداء المالي للبنوك– دراسة حالة البنك العربي والبنك الإسلامي الأردني، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، الأردن.

32. يوسف، رواء أحمد (2021) قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013–2017)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، العراق.

التقارير:

1. الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة(2019).
2. تحليل الأسواق المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد السابع والعشرون، دبي، 2004.
3. تحليل الأسواق المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد السابع والعشرون، دبي، 2004.
4. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021.
5. تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017.
6. تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017.
7. تقرير حوكمة الشركات، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، 2021.
8. رد الإدارة على التقرير الخارجي المستقل عن تقديم خدمات تقييم المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمتعلقة بتنفيذ البرامج، الاستثمار في السكان الريفيين، المجلس التنفيذي، الدورة السادسة والعشرون بعد المائة روما(2019).
9. قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، 2005
10. مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مصر.
11. مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، الفصل الثالث، البنك المركزي العراقي، 2018.
12. مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، الفصل الثالث، البنك المركزي العراقي، 2018.
13. مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، الفصل الثالث، البنك المركزي العراقي، 2019.
14. ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، البنك المركزي المصري قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مصر(2009).

المراجع الإنكليزية

Books:

1. Askari, K., Sarraf, F., Darabi, R., & Zandi, F. (2021). Stress Testing of Banking Systems: an examination against the Shocks of Macroeconomic Variables. Propósitos y representaciones, 9(1), 2
2. Balakrishnan, R., Danninger, S., Tytell, I., & Elekdag, S. A. (2009). The transmission of financial stress from advanced to emerging economies
3. Hoque, A. (2015). Macroeconomic and Financial Stability: Stress Testing of the Impacts of Macroeconomic Shocks on Credit/Asset Quality of Banking System in Kuwait based on Macro Econometric Model of Kuwait. Applied Econometrics and International Development, 15(2), 147-160.
4. Landgren, O., & Crooks, J. (2018). An Analysis of financial stress in the Chinese economy: a TVAR approach. Gulaliyev, M. G., Ashurbayli Huseynova, N. P., Gubadova, A. A
5. Gulaliyev, M. G., Ashurbayli-Huseynova, N. P., Gubadova, A. A., Ahmedov, B. N., Mammadova, G. M., & Jafarova, R. T. (2019). Stability of the banking sector: deriving stability indicators and stress-testing. Polish Journal of Management Studies, 19.,

Magazines:

1. Ahmedov, B. N., Mammadova, G. M., & Jafarova, R. T. (2019). Stability of the banking sector: deriving stability indicators and stress-testing. Polish Journal of Management Studies, 19.
2. Benlialper, Ahmet and Hasan Cömert. (2016)"Implicit asymmetric exchange rate peg under inflation targeting regimes: the case of Turkey." Cambridge Journal of Economics 40, no. 6, 1553-1580, p1558
3. Cevik, E. I., Dibooglu, S., & Kutan, A. M. (2013). Measuring financial stress in transition economies. Journal of financial stability, 9(4), 597-611
4. Chatterjee, S., Chiu, C. W. J., Hacioglu Hoke, S., & Duprey, T.(2017). A financial stress index for the United Kingdom.Cevik, E.I., Dibooglu, S., & Kutan, A. M. (2013). Measuring financial stress in transition economies. Journal of financial stability, 9(4), 597-611.

5. Hanschel, E., & Monnin, P. (2005). Measuring and forecasting stress in the banking sector: evidence from Switzerland. *BIS papers*, *22*, 431-449.
6. Hubrich, K., & Tetlow, R. J. (2015). Financial stress and economic dynamics: The transmission of crises. Journal of Monetary Economics, 70, 100-115
7. Park, C. Y., & Mercado Jr, R. V. (2014). Determinants of financial stress in emerging market economies. Journal of Banking & Finance, 45, 199-224.
8. TRAN, T. T. V. (2022). Impact of financial instability on economic activity: Evidence from ASEAN developing countries. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 9(1), 177-187.
9. Vašíček, B., Žigraiová, D., Hoeberichts, M., Vermeulen, R., Šmídková, K., & de Haan, J. (2017). Leading indicators of financial stress: New evidence. Journal of Financial Stability, 28, 240-257.

Reports:

1. Institute of internal auditors, IIA (2011). "internal auditing role in risk management".
2. Martínez-Jaramillo, S., Montañez-Enríquez, R., Ossandon Busch, M., Ramos-Francia, M., Rodríguez-Martínez, A., & Sánchez Martínez, M. (2022). Stress-ridden finance and growth losses: Does financial development break the link? (No. 3/2022). IWH Discussion Papers
3. Senapati, M., & Kavediya, R. (2020). Measuring Financial Stress in India. Department of Economic and Policy Research. Reserve Bank of India, WPS (DEPR), (09).

ABCTRACT

The study aimed to shed light on the issue of banking stress, its historical development, the reasons explaining its occurrence and its sources due to the scarcity of Arabic literature that dealt with the subject of banking stress, and to analyze the most important variables that are suitable to be indicators for building the banking stress index, and comparing it with the Jordanian economy. And examining the relationship between the fragility of the banking system and the macroeconomics at the level of the countries under study.

The analytical descriptive approach was relied upon, and the research sample included traditional private banks, in addition to their counterparts in the Jordanian market in (2010-2020)

The Syrian private banking sector faced a significant decrease in the indicator of total deposits, and faced a critical stage in the indicator of the financing gap, the ability to make profits, controlling bad debt rates, and an increase in default rates during the time period 2010-2015 due to the surrounding economic conditions, and then increased deposit rates, employment rates, and control default rates. Gradually from 2016 to 2020, but the rate of profit development was a result of fluctuating exchange rates, in addition to the inability to control bad debt rates and risk rates. It witnessed a stage of stability in terms of changing ownership rights, while the Jordanian banking sector witnessed a stage of successive development in the overall index. Deposits and employment rates, a decrease in the volume of risks and default rates, and witnessed fluctuations in profit rates and bad debt rates, and witnessed a stage of stability in terms of the change in property rights.

Keywords: bank stress, prediction of bank stress, failure.

.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Damascus university

Faculty of Economics

Department of Banking and Insurance

A proposed model for measuring and predicting stress in the banking sector

Comparative Study(2020-2010)

A thesis submitted to obtain a master's degree in financial markets

Prepared by the researcher:

Lina Al Hamoui

Supervisor:

Dr. Mohammed Hamra

Professor in the Banking Department - Damascus University

2024